

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.

كلية أصول الدين.
قسم الكتاب والسنة.

مذكرة في مقياس

مشكل القرآن الكريم وغريبه

موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر ل م د تخصص تفسير وعلوم القرآن

إعداد الدكتور: رضوان لخشين

السنة الجامعية: 1438 هـ - 1439 هـ / 2017م - 2018م.

الحمد لله وبعد:

فهذه مطبوعة بيداغوجية، ومذكرة علمية، استجمعت فيها جملة

من المسائل المهمة في علمين مهمين من علوم القرآن الكريم، هما:

* علم مشكل القرآن الكريم.

* وعلم غريب القرآن الكريم.

وذلك حسب المقرر المعتمد من مفردات هذا المقياس في عرض

التكوين الجامعي المعتمد الخاص بطلبة الماستر، تخصص التفسير وعلوم

القرآن الكريم في السداسي الثاني من التكوين. للموسم الدراسي:

2017 – 2018.

مخطط المحور الأول: مشكل القرآن الكريم.

الفصل الأول: وتحتته.

مقدمة:

المبحث الأول: توطئات.

المبحث الثاني: تعريف مشكل القرآن الكريم.

المبحث الثالث: تاريخ علم مشكل القرآن الكريم ونشأته.

المبحث الرابع: أهم مصنفات علم مشكل القرآن الكريم.

المبحث الخامس: وجود المشكل في القرآن الكريم. والحكمة منه.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن هدى ورحمة للمؤمنين، وأشهد ألا إله إلا الله الواحد الحق المبين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أمين وحيه، وخليله، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فالقرآن الكريم كلام رب العالمين، وصراطه المستقيم، والهادي إلى أقوم سبيل، ولا يقوم الاهتداء إلا على قدم البيان والاتضح، فتكفل الله سبحانه ببيان كلامه العظيم لفظا ومعنى، فقال سبحانه القول

الأسنى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿٧﴾ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَتَّبِعُ قُرْآنَهُ ﴿٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿٩﴾﴾ [القيامة]،

وقال تعالى: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ

﴿٤٤﴾﴾ [النحل]، وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ

وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [النحل]، فقد ضمن الله سبحانه لنبيه بيان القرآن المبين، وأمره

بتبليغه وبيانه للناس أجمعين، فقام ﷺ بالأمر على أكمله، وبين للصحابة ما احتاجوا إلى بيانه.

وقد أمر سبحانه بعد ذلك العباد بتأمل القرآن الكريم وتدبره، والتفكر في معانيه ودلالاته، قال

سبحانه: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]، ولما كان مناط

التفكر والتدبر ما أوتي به العبد من عقل، وفكر، ونية، وكان الناس في ذلك على مراتب، اختلف الناس

في مراتب التدبر والتفكر، والنظر والتأمل، منازل عدة، فكان منهم من بلغ في معاني القرآن الغاية،

ومنهم من غابت عنه كل الدراية، فاستغلق عليه بعضه، أو كله، وأشكل عليه معناه ولفظه، والتبس

عليه المبني، فاشتبه عليه المعنى، فاحتاج إلى السؤال والاستفصال، فكان من نتاج ذلك أمران:

أولهما: ضرورة السؤال عن الإشكال لإزالته، فما أخذ الله الميثاق على العلماء بالبيان وعدم كتمان

العلم ونشره في الناس، إلا لما أخذ الميثاق على الجاهل بالاستبيان، وسؤال أهل العلم بالبينة والبرهان،

قال سبحانه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ

ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَتُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَسَّ مَا يَشْتَرُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [آل عمران]، وقال سبحانه: ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ

الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [النحل].

ثانيهما: تلکم الجهود التي كانت للعلماء من المفسرين وغيرهم في إزالة ما قد يطرأ على الذهن من

إشكال، فهي ما صار يعرف بعد ذلك بعلم: "مشكل القرآن الكريم". بعد استجماع مفرداته،

ومتفرقاته، ونظم متشابه أسبابه، ووضع مؤلفاته، وصياغة قواعده وضوابطه، وهو العلم الذي نحن بصدد الكلام فيه بيانا وتأصيلا.

المبحث الأول: توطئات.

بين يدي الولوج إلى مباحث هذه المذكورة، وهذا المحور الأول منها على وجه التحديد، يحسن بنا التوطئة لها ببعض المسائل المهمة، والمعينة في الوقت نفسه على فهمها، وترتيبها كالاتي:

أولا: القرآن كلام الله:

وهذه عقيدة كل مسلم آمن بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً، وقد دلت على هذه العقيدة آيات القرآن الكريم نفسها، وأحاديث النبي ﷺ، وإجماع أمة الإسلام، وأئمة الدين، من أهل السنة والجماعة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

فأما من القرآن الكريم فقوله تعالى: ﴿ وَإِن أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ [التوبة]، وقال تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انْطَلَقْتُمْ إِلَى مَعَانِهِمْ لِنَأْخُذْهُمْ ذُرُوعًا وَنَضَعُكُمْ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ [الفتح]، وهاتان الآيتان كلام الله فيهما هو القرآن الكريم.

وقد ورد كلام الله سبحانه في آية أخرى المراد منه، ما أنزله على الأنبياء من قبل، وذلك قوله تعالى: ﴿ * أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾ [البقرة]، فالمقصود به هو التورية التي أنزلها على موسى عليه السلام.

ومن السنة ما جاء من حديث جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ: " كان يعرض نفسه على الناس بالموقف فيقول: " هل من رجل يحملني إلى قومه، فإن قريشا قد منعوني أن أبلغ كلام ربي " (1).

ولذا اتفقت كلمة المسلمين على أن القرآن الكريم هو: كلام الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ..

وهذه العقيدة العظيمة جزء من إيمان المسلم بأن الله سبحانه يتكلم بما يشاء كيف يشاء في الوقت الذي يشاء، يكلم أنبياءه ورسله، ويكلم ملائكته ومن شاء من خلقه، وأدلة هذا من القرآن والسنة أكثر من أن تذكر وتخصر. وتفصيل هذه المسألة مقررة في كتب عقائد أهل السنة والجماعة.

(1) - أخرجه أحمد في المسند (15191)، وغيره وهو صحيح على شرط الشيخين.

وإنما القصد من إيراد هذا الطرف منها هنا إنما هو التنويه بعظمة هذه الإضافة، وهي قولنا: "القرآن كلام الله"، فكيف لا نعظم القرآن وهو كلام الرب الجليل العظيم، كلام العليم الحكيم. وقبل الانتقال إلى النقطة الموالية، التابعة لهذه، بقي علينا هنا أن نجيب عن سؤال يلح علينا في طرحه، وهو قول القائل، وسؤال السائل: وما الدليل على أن القرآن كلام الله تعالى من غير القرآن؟ والإجابة عن هذا السؤال نلخص مجملها في النقاط الآتية:

إن الإقرار بوجود خالق للكون ضرورة فطرية وعقلية، لا ينكرها إلا من لا عقل له. بل دل عليها العقل والفطرة والحس أيضا.

- فأما العقل فهو مدرك تمام الإدراك أن لكل موجود موجدًا أوجده، ولكل مسبب سببًا أحدثه، فهذا الكون الموجود، وهذا المخلوق المشهود دل العقل على أن له موجدًا أوجده، وخالقًا خلقه، وذلك أن كل موجود:

إما أنه أوجد نفسه بنفسه. أو أن له موجدًا أوجده.

ولو كان أوجد نفسه لكان إما أنه أوجدها من العدم أو أوجدها من موجود سابق.

والأول مستحيل تحققه لأن العدم ليس بشيء، ولا يمكن للعدم أن يجعل نفسه يكون شيئًا، فالعدم = عدم وجود ولا يتأتى من اللاوجود وجود، ولا يصير اللاشيء شيئًا بنفسه، لأنه تناقض ظاهر.

والثاني يقتضي التسلسل في الموجود السابق إلى اللانهاية، وهذا باطل باتفاق العقلاء فهذا الموجود لا يكون موجودًا إلى موجود أول سابق عليه، والموجود الأول لا يكون موجودًا إلا بموجود ثان سابق عليه وهذا الثاني بثالث قبله، هكذا إلى ما لا نهاية، وهذا التسلسل يجعل الموجود غير حاصل ولا متحقق، وما دمنا نراه حسا موجودا متحققا دل على وجود نقطة أولى ابتداء فيها الموجود، وكان قبلها غير موجود ثم كان موجودا بإيجاد موجد له.

- كما أن الفطرة الربانية التي في سائر البشر، والتي جبلوا عليها وفتروا عليها، وهي فطرة الخضوع والتذلل للمعبود، هو الآخر أمر لا يحتاج إلى مناقشة وتدليل، والناظر في تاريخ الشعوب جميعها، يرى اشتراكها في ذلك الدافع الذي يدفعها إلى التذلل والتعبد للإله، ثم اختلفوا فيه، فمنهم من عبد الإله الواحد الحق، ومنهم من عبد معبودات أخرى على اختلاف أنواعها، وأعدادها، وكل وما عبد، غير أن الجميع في النهاية بحث عن ما تتجسد فيه فطرته التي تدعوه إلى التذلل والتعبد.

- إن الناظر في الملكوت والمخلوقات يرى فيها قوة الخالق الذي خلقها، وأبدعها، وكونها، ونظم شؤونها، وغاير صورها، ...، ويرى بعض عظمته سبحانه في عظمتها، وبعض جماله **جِبَالًا** في جمالها، كل ذلك يبعث في القلب اليقين بعظمة هذا الخالق الفاطر، والمبدع الحكيم، بما يجعله أولى وأحق من يصرف إليه ذلك التوجه، والتذلل، والتعبد. هذا من جهة .

ثم من جهة أخرى، يجعل العاقل يوقن بأنه خالق حكيم جليل عظيم منزه عن العبث والمسخرة والسدى، فله من هذا الخلق مقاصد عظيمة، من أعظمها ذلك الدافع الفطري التعبدى.

- إن فطرة الخالق لعباده الدافعة لهم إلى العبادة والتذلل له، تقتضي من الخليفة معرفة ودراية بما ينبغي عليها أن تتعبد هذا الإله العظيم والخالق القوي به، فقد تمتدي عقولها إلى شيء من ذلك غير أنها لن تحيط بجميعه وبتفاصيله، فافتضى ذلك أن يُعلمها خالقها وربها بما يرضاه لها تعبدا وتذلالا. واقتضى ذلك أيضا حَبْرًا ومُخْبِرًا، وهي ما يسمى بالرسول والرسالات.

- يهمننا بشكل كبير المُخْبِرَ والرسول، لكن الأهم من ذلك دليل صدق كونه رسولا، فافتضى ذلك أن يُعطي هذا الرسول والمخبر عن الخالق العظيم، والإله الحكيم، أن يُعطي دليلا وشاهدا من الخالق العظيم، والثُرسل الحكيم، يُصدِّق به في كونه مخبرا عنه، وهو ما يسمى بدلائل النبوة، ومعجزات الأنبياء، والبراهين، والأدلة على صدق المرسل.

- وتبعًا لما تقدم فإن معجزات النبوة ودلائلها كثيرة جدا، كثيرة كثيرة يعسر حصرها، إلا أن أصولها التي ترجع جميعها إليها أربعة أصول:

الأصل الأول: صدق النبي في نفسه، وفيما يقوله ويفعله، قبل الإرسال، وبعده، وعدم تناقض أقواله وأفعاله على مدى الزمان الطويل، واختلاف الأحوال والظروف.

الأصل الثاني: الإخبار بالمغيبات الماضية والحاضرة والمستقبلية، ووقوعها بكل صدق، ودقة، فيخبر ببلوغ القوة وهو في أوج الضعف، ويشير بكامل العزة والنصرة، وهو في غاية القهر والاضطهاد.

الأصل الثالث: المعجزات والآيات التي يجريها الله سبحانه على يده في الوقت المناسب مقرونة بدعوى النبوة فتكون شاهدا على صدق دعواه وقوله. وهذه الخوارق والمعجزات والآيات قد تقل وتكثر، بحسب ما يقوم به البرهان على الصدق.

الأصل الرابع: وهو مهم جدا، أن المخبر والرسول يقول على الله سبحانه أن قال وأمر، وشرع، ونهى، ويتكلم باسمه، ويُحْيِي باسمه، ويقتل باسمه، ويحارب باسمه، ويأخذ باسمه، ويعطي باسمه، ويستحل الأموال والدماء والأعراض باسمه، ثم مع كل هذا، هذا الخالق يولي هذا الرسول المخبر عنه كل العناية

والتوفيق والرعاية، والإمداد، والتمكين، يمنحه كل هذا السداد والثبات، ويجمع حوله الناس ويزيد في ملكه، وفي سلطانه، وذلك الرسول مستمر على التبليغ باسم هذا الخالق الأعوام العديدة، والسنين المديدة، لا شك أنه لو كان مختلفا كاذبا متأليا مدعيا، لأمهله الخالق، ثم أخذه أخذا أليما، لأن حكمة الخالق العظيم تأبى إضلال الخلق، وحكمته تأبى إصلاح عمل المفسدين، فذلك مناف للحجة التي يريد الخالق العظيم إيصالها إلى خلقه وقطع كل ما من شأنه أن يفسدها أو يشوهها، لأن في هذا وذاك العذر المسقط للتكليف، والمنافات لإقامة الحجة المشروطة للمآخذة.

- كل تلك المقدمات العقلية المتسلسلة، مع كل هذه الأصول من أدلة صدق النبوة التي اجتمعت في نبينا مُحَمَّدٍ ﷺ، الذي أخبر أن الله سبحانه أوحى إليه هذا الكلام، هذا القرآن الذي هو كلام الخالق العظيم، كلها مجتمعة تدل على أن هذا القرآن هو كلام الله سبحانه كلام الخالق العظيم. ثم من منة الله سبحانه الخالق على عباده، ومزيد هدايته لهم أن جعل في القرآن الكريم، وكلامه العظيم ما يدل على هذه المقدمات العقلية، والضرورية، بما يجتمع في النهاية للمتأمل تواطؤ العقل الصريح مع النقل الصحيح، فتكتمل الحجة، وتتضح المحجة، وتقطع المعذرة، ولولا الإطالة لسردنا جملة من الآيات الدالة على كل أصل مما تقدم، والله الموفق.

ثانيا:

مما يؤمن ويوقن به كل مسلم بعد ما تقرر ذكره سابقا أن القرآن الكريم كلام الله سبحانه، أنزله حقا، وفصله صدقا، كلامه الذي لا شك في تنزيله، ولا ريب فيه مضمونه، قال سبحانه: ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْنَا وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مَبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿١٥﴾ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْتٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [الإسراء]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا ﴿١٣﴾﴾ [الإنسان]، إنه القرآن الكريم، وإنه الذكر الحكيم، ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٤﴾﴾ [فصلت].

كلام الله سبحانه عَزَّ وَجَلَّ وعظم سلطانه، كلام من كُمَلت في كل الأمور حكمته، وأحاط بكل الأشياء علمه، فمحال على من هذا شيء من جلاله وعظمته أن يكون في كلامه ما ينقضه، أو يخزمه، ولذا وصف الله سبحانه كلامه بأوصاف الجلال والكمال، فهو الصدق الذي لا كذب فيه، والحق الذي لا خلل فيه، والاتلاف الذي لا اختلاف فيه، وجعل سبحانه دليل كونه من كلامه خلوه من الباطل

والاختلاف، فقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفَرِّعَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ
اٰخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء].

فمن آمن بتنزيل القرآن الكريم من رب العالمين، لزمه الإيمان بضمونه وأنه الحق المبين، فما أشكل عليه
منه، وجب الإيمان به إجمالاً وإقراراً، واتهام النفس جهلاً وتقصيراً، والسؤال عن معناه بالدليل، للإيمان
به على التفصيل، وهذا سبيل الراسخين، قال سبحانه: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ
مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران]، وما أعظم وصية ابن عباس رضي الله عنهما لمن أشكل
عليه شيء من القرآن حين أجابه وبين له ما أشكل عليه، ثم قال له: "فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُرِدْ شَيْئًا إِلَّا
أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ، فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ، فَإِنَّ كَلِمًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ" (1).

ثالثاً: القرآن الكريم بين ناظرين:

وذلك أن القرآن الكريم يقرأه عامة الناس، ولكنهم يختلفون في الباعث على القراءة، والقصد منها،
وبذلك تختلف النتيجة وهي التفهم للقرآن الكريم، وما يستنبط منه، ويصور هذا التغير في قراءة
القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ
وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ
تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران]، والشاهد فيها اختلاف حال أهل الزيغ، والراسخين في العلم.

فأما حال أهل الزيغ من المائلين عن الهدى والحق، ومن المنافقين، والمشككين، فهم الذين يتبعون ما
تشابه من آي القرآن الكريم، ابتغاء الفتنة، والتلبيس، وقصد التدليل على ضلالهم وانحرافهم وشبهاتهم،
أو قصد فتنة المؤمنين ممن ضعف علمه، وتشكيكهم في القرآن الكريم.

قال ابن جرير رحمه الله: «يعني بقوله جل ثناؤه: "فيتبعون ما تشابه"، ما تشابهت ألفاظه وتصرفت
معانيه بوجوه التأويلات، ليحققوا - بادعائهم الأباطيل من التأويلات في ذلك - ما هم عليه من
الضلالة والزيغ عن محجة الحق، تلبيساً منهم بذلك على من ضعفت معرفته بوجوه تأويل ذلك
وتصاريف معانيه» (2).

(1)- البخاري (127/6).

(2)- ابن جرير الطبري، جامع البيان، (185/6).

وقال مُجَدُّ بن جعفر بن الزبير: «فيتبعون ما تشابه منه»، أي: ما تحرّف منه وتصرف، ليصدقوا به ما ابتدعوا وأحدثوا، ليكون لهم حجة على ما قالوا وشُبّهة⁽¹⁾.

وأهل الزيغ في هذه الآية وصف عام يشمل: «كل مبتدع في دينه بدعة مخالفة لما ابتعث به رسوله محمداً صلى الله عليه وسلم، بتأويل يتأوله من بعض آي القرآن المحتملة التأويلات، وإن كان الله قد أحكم بيان ذلك، إما في كتابه، وإما على لسان رسوله»⁽²⁾.

وأما أهل الإيمان من الراسخين في العلم فهم الذين يؤمنون بالقرآن كله محكمه ومتشابهه، ويأولون المتشابه من القرآن على ما يوافق المحكمات، ويحملون كلام الله سبحانه على ما يوافق مقصد الهداية منه فقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿١٠٦﴾﴾ [الإسراء].

فبان من الآية أن القرآن واحد، كله كلام الله سبحانه يقرأه الناس جميعاً، ثم لكل وجهة في الفهم هو موليتها، فمن أراد الهدى اتبع سبيله، وسلك طريقه، وهي فهم القرآن بعضه مع بعض، على وفق ما فهمه الأئمة الربانيون، والعلماء الراسخون، ومن أراد الفتنة منه والشبهات أخذ بعضاً وترك بعضاً آخر.

ويصور ذلك الاختلاف في مقصد القراءة للقرآن الكريم أيضاً، ما جاء في الأثر عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: «يقرأ القرآن رجلان فرجل له فيه هوى ونية يفليه فلي الرأس يلتمس أن يجد فيه أمراً يخرج به على الناس أولئك شرار أمتهم أولئك يعمي الله عليهم سبل الهدى؛ ورجل يقرؤه ليس فيه هوى ولا نية يفليه فلي الرأس فما تبين له منه عمل به؟ وما اشتبه عليه وكله إلى الله ليتفقهن فيه فقها ما فقهاه قوم قط حتى لو أن أحدهم مكث عشرين سنة فليبعثن الله له من يبين له الآية التي أشكلت عليه أو يفهمه إياها من قبل نفسه»⁽³⁾.

فالقرآن واحد والنية مختلفة، فهذا حال القرآن بين ناظرين، وهو ما يؤكد سلامة القرآن من الاختلاف والتعارض، ذلك أن سبب الاختلاف بينهما أمر مرده إلى القارئ ونيته، لا إلى القرآن وآياته، فمن أراد الاهتداء بالقرآن الكريم فليجعل قلبه والمحل الذي سيرد عليه القرآن منه طيباً مناسباً للقرآن

(1)- ابن جرير الطبري، جامع البيان، (185/6).

(2)- ابن جرير الطبري، جامع البيان، (187/6).

(3)- ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (394/17)، وقال إنه: «الأثر المعروف الذي رواه إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني وقد ذكره الطلمنكي حدثنا يزيد بن عبد ربه ثنا بقیة ثنا عتبة بن أبي حكيم ثنا عمارة بن راشد الكِنَانِي عَنْ زِيَادِ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ».

الطيب، فإنما يهتدي بالقرآن أهل التقوى، قال سبحانه: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة]، والله أعلم.

رابعاً: متى يتحقق التناقض والتعارض.

إذا تعارض الدليلان والقولان اللذان:

- 1- اتفقا في الحجية، بأن كان كل واحد منهما حجة ومأخوذ به دلالة وثبوتا.
 - 2- واتفقا في موضوع الكلام والمراد منه.
 - 3- واتفقا في زمان ومكان الموضوع محل الكلام.
 - 4- واختلفا في الحكم فحكم كل واحد من القولين يعارض القول الآخر، وبغايره.
- فهذا هو التعارض والتغاير والتناقض، ولا يتحقق التعارض والتناقض إلا بتوفر هذه الشروط معاً، وتحقيقها معاً، ومتى اختل أي شرط من هذه الشروط كانت دعوى تناقض الكلام محض افتراء وادعاء وكذب.

يقول ابن العربي رحمه الله في "قانون التأويل"، في معرض كلامه على التعارض وشروط تحققه، قال: «وأصل التعارض بين الشيئين، إنما ينبنى على تساويهما في المرتبة، ... تحقيقه: أن التعارض بين الشيئين إنما يكون إذا تعلقا بمعنى واحد، من جهة واحدة، في حق شخص واحد، في وقت واحد»⁽¹⁾. ونقل الزركشي رحمه الله في البرهان عن أبي بكر الصيرفي في "شرحه لرسالة الشافعي" قوله: «جَمَاعُ الإِخْتِلَافِ وَالتَّنَاقُضِ أَنَّ كُلَّ كَلَامٍ صَحَّ أَنْ يُضَافَ بَعْضُ مَا وَقَعَ الإِسْمُ عَلَيْهِ إِلَى وَجْهِ مِنَ الوُجُوهِ فَلَيْسَ فِيهِ تَنَاقُضٌ، وَإِنَّمَا التَّنَاقُضُ فِي اللَّفْظِ مَا ضَادَّهُ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ عَلَى حَسَبِ مَا تَفْتَضِيهِ الأَسْمَاءُ، وَلَنْ يُوجَدَ فِي الكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَبَدًا، وَإِنَّمَا يُوجَدُ فِيهِ النِّسْخُ فِي وَقْتَيْنِ بَأَنَّ يُوجِبَ حُكْمًا ثُمَّ يَحِلُّهُ، وَهَذَا لَا تَنَاقُضَ فِيهِ.

وَتَنَاقُضُ الكَلَامِ لَا يَكُونُ إِلاَّ فِي إِثْبَاتِ مَا نَفِيَّ أَوْ نَفِيَّ مَا أُثْبِتَ بِحَيْثُ يَشْتَرِكُ المُثَبَّتُ وَالمُنْفِيُّ فِي الإِسْمِ وَالحَدِيثِ وَالزَّمَانِ وَالأَفْعَالِ وَالحَقِيقَةِ فَلَوْ كَانَ الإِسْمُ حَقِيقَةً فِي أَحَدِهِمَا وَفِي الأُخْرِ مُسْتَعَارًا وَنَفِيَّ أَحَدُهُمَا وَأُثْبِتَ الأُخْرُ لَمْ يُعَدَّ تَنَاقُضًا...»⁽²⁾.

(1)- ابن العربي، قانون التأويل، (526).

(2)- الزركشي، البرهان، (53/2).

ومما تقدم يمكننا أن نقعد قاعدة في هذا الباب وهي أنه: «إنما يتناقض الخبران اللذان أحدهما نفي، والآخر إثبات إذا استويا في الخبر والمخبر عنه، وفي المتعلق بهما، وفي الزمان والمكان، وفي الحقيقة والمجاز "عند القائل به"»⁽¹⁾.

فصورة التناقض أن تقول مثلا: إن أكل مال اليتيم في هذا الوقت والمكان حرام، ثم هو في ذلك الوقت نفسه والمكان نفسه غير حرام.

فدليلا الكلام في درجة واحدة من الحجية لأن الجميع من متكلم واحد. ثم إن الموضوع واحد وهو (أكل مال اليتيم)، والزمان والمكان متفقان. ولكن اختلف الحكمان اختلافا متناقضا، بين الحل، والحرمة، أو اختلافا متغايرا كحلّ وإباحة، أو وجوب، أو استحباب. ولا يكون الكلام المتقدم تناقضا إن كان الحكم مختلفا لاختلاف قيد من القيود كالزمان أو المكان، أو الموضوع، فلو قلنا مثلا: يحل أكل مال اليتيم عند الضرورة، فهذا لا يناقض قولنا: يحرم أكل مال اليتيم، للاختلاف بينهما في الموضوع، وهو في الأول (أكل مال اليتيم في حال الضرورة)، وفي الثاني (أكل مال اليتيم) عموما. فوصف الضرورة حال مقيدة للحكم بها، فانتفى في غيرها.

(1) - خالد السبت، مختصر قواعد التفسير، (25).

المبحث الثاني: تعريف مشكل القرآن الكريم.

تعريف مشكل القرآن الكريم كمركب ثم كعلم من علوم القرآن هو مقصود هذا المبحث، ولذا أقول: إن تعريف القرآن الكريم في اللغة والاصطلاح فهو من المباحث المعلومة التي لا يحتاج إلى ذكرها، والإطالة بها في هذا المقام، فلترجع لها بعض مظانها من الدراسات المعاصرة بالأخص التي جمعت فأوعت⁽¹⁾، ولنصرف القول إلى ذكر تعريف المشكل، ثم تعريف مركبهما الإضافي، فيقال: **المشكل في اللغة:** اسم فاعل من الفعل أَشْكَلَ يُشْكَلُ فهو مُشْكَلٌ، من الأصل الثلاثي (ش ك ل)، قال ابن فارس رحمه الله: «الشين والكاف واللام مُعْظَمٌ بآيه المُمَاثَلَةِ. تقول: هذا شَكْلٌ هذا، أي مثله. ومن ذلك يقال أمرٌ مُشْكَلٌ، كما يقال أمرٌ مُشْتَبِهٌ، أي هذا شَابَهُ هذا، وهذا دخل في شَكْلٍ هذا»⁽²⁾.

و«الشَّكْلُ أَيضاً: المِثْلُ تَقُولُ: هَذَا عَلَى شَكْلِ هَذَا، أَي عَلَى مِثَالِهِ، وَقُلَانٌ شَكْلٌ فُلَانٍ، أَي مِثْلُهُ فِي حَالَاتِهِ»⁽³⁾. «وَأَشْكَلَ الأَمْرُ: التَّبَسَّ، وَاحْتَلَطَ، وَيُقَالُ: أَشْكَلْتُ عَلَيَّ الأَخْبَارُ، وَأَحْلَكْتُ، بِمَعْنَى وَاحِدٍ... وَهَذَا شَيْءٌ أَشْكَلٌ، وَمَنْهُ قِيلَ لِالأَمْرِ المِشْتَبِهَةِ: مُشْكَلٌ... وَأُمُورٌ أَشْكَالٌ: أَي مُلْتَبِسَةٌ، مَعَ بَعْضِهَا مُحْتَلِفَةٌ»⁽⁴⁾.

قال ابن قتيبة رحمه الله في بيان سبب تسمية الشيء المشتبه مشكلاً: «وسُمِّيَ مُشْكَلاً لِأَنَّهُ أَشْكَلُ أَي دَخَلَ فِي شَكْلِ غَيْرِهِ فَأَشْبَهَهُ، وَشَاكَلَهُ»⁽⁵⁾، فلما كان مشابهاً لغيره التبس أمره على الناظر في تمييزه عن غيره، فكان الإشكال والتماثل والتشابه سبب الالتباس، وعدم التمايز، فصار اسم الإشكال والمشكل دليلاً على معنى اللبس وعدم الوضوح.

وأما تعريف المشكل في الاصطلاح، وهو المقصود الأهم، فهو من المباحث التي تناولتها علوم عدة في حقل العلوم الإسلامية المتنوعة، تقاربت في تعريفه كل بحسب منزعه، ووجهة نظره، فله عند

(1) - ومنها: دراسة الدكتور خالد السبت بعنوان "كتاب مناهل العرفان دراسة وتقييم" (13-17). ودراسة الدكتور عبد الحليم قابة، بعنوان "القراءات القرآنية" (19-23).

(2) - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (204/3).

(3) - الزبيدي، تاج العروس، (269/29).

(4) - الزبيدي، تاج العروس، (271/29).

(5) - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (68).

الأصوليين تعريف⁽¹⁾، وعند المحدثين تعريف⁽²⁾، وعند علماء القرآن تعريف، وهو ما نرجو بيانه هنا، وابتداء ذلك بجمع كلام أهل العلم من علماء القرآن الكريم في بيان معناه، لنخلص في النهاية إلى التعريف الأظهر، فيقال:

ذكر الباحث عبد الله بن حمد المنصور في كتابه "مشكل القرآن الكريم"، أن الناظر في كلام المفسرين يرى: «أن استخدامهم لمصطلح المشكل عام يشمل كل إشكال يطراً على الآية، سواء كان في اللفظ أو في المعنى، أو توهم تعارض، أم في الإعراب، أم في القراءات...»⁽³⁾.

واستعرض للتدليل ذلك جملة من أقوال المفسرين في وصفهم الآية القرآنية بأنها من المشكل لما وُجد فيها ما أورث بعض اللبس، سواء ما تعلق باللفظ أو المعنى، أو موهم الاختلاف، أو اللغة، أو الإعراب، أو القراءات⁽⁴⁾.

ولما كان مشكل القرآن ذا علاقة بالقرآن الكريم كان من الضروري تتبع كلام علماء القرآن فيه تعريفاً وتبييناً، وهو ما سنحاول الوقوف عليه هنا، فيقال:

معلوم أن الزركشي رحمه الله من أوائل من صنف في علوم القرآن على سبيل الجمع والاستقصاء، وقد اعتنى بجمع الكثير من علومه، غير أنه لم يفرد للمشكل مبحثاً خاصاً، وإنما أدرج ذكره ضمن النوع السادس والثلاثين "مَعْرِفَةُ الْمُحْكَمِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ"، ومما قاله فيه: «وَيُقَالُ لِلْغَامِضِ: مُتَشَابِهٌ... وَالْمُتَشَابِهُ مِثْلُ الْمُشْكِلِ لِأَنَّهُ أَشْكَلُ أَي دَخَلَ فِي شَكْلِ غَيْرِهِ وَشَاكَلَهُ»⁽⁵⁾.

ونجده في النوع الخامس والثلاثين أفرد ذكر: "مَعْرِفَةُ مُوهِمِ الْمُحْتَلِفِ"، وعرفه بأنه: «وَهُوَ مَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ بَيْنَ آيَاتِهِ»⁽⁶⁾.

(1)- يقول الأستاذ عبد الوهاب خلاف: «المراد بالمشكل في اصطلاح الأصوليين: اللفظ الذي لا يدل بصيغته على المراد منه، بل لا بد من قرينة خارجية تبين ما يراد منه» علم أصول الفقه (171).

(2)- من خلال تأمل مصنفاتهم في مشكل الحديث، وكلامهم فيها، يتبين أن مشكل الحديث هو كل ما يعتري الأحاديث فيجعلها غير واضحة المعنى، سواء الحديث الواحد في ذاته من حيث ألفاظه المفردة والمركبة، أو مع الأحاديث الأخرى من حيث تقابلها وتعارض معانيها في نظر المتأمل والمتفهم لها، فكل ذلك مما يطلق عليه اسم مشكل الحديث، وهو أعم وأشمل من مختلف الحديث، انظر: عبد الله بن فوزان الفوزان، مختلف الحديث عند الإمام أحمد، (60-61). الطحاوي، شرح مشكل الآثار، (6/1). عبد الله حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، (51-53).

(3)- عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، (54).

(4)- عبد الله بن حمد المنصور، مشكل القرآن، (53-65).

(5)- الزركشي، البرهان، (69/2).

(6)- الزركشي، البرهان، (45/2).

وأما السيوطي رحمه الله في الإتيان فذكرهما تحت نوع واحد، فقال: "في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض"، ولما ذكر التعريف قال: «المراد به ما يوهم التعارض بين الآيات»⁽¹⁾، فكأنه اقتصر على تعريف الموهم لكونه أهم أنواع المشكل، وأشدّها إشكالا ولبسا.

ومن عرف كل نوع على حدة ابن عقيلة المكي في "الزيادة والإحسان"، فقد عرف المشكل بقوله: «هو ما أشكل معناه على السامع، ولم يصل إلى إدراكه إلا بدليل آخر»⁽²⁾.

وعرف موهم الاختلاف⁽³⁾ بما ذكره الزركشي والسيوطي، إضافة إلى أنه تعقب السيوطي في جمعه بين المشكل والموهم، ولم يرتض ذلك.

والظاهر أن لصنيع السيوطي رحمه الله وجهها قويا إذا لاحظنا اللبس الواقع في كليهما، ففي كل من المشكل والموهم لبس يحول دون سلامة الفهم، ويوقع القارئ في الحيرة حتى يقف على الجواب، فهذا المعنى المشترك يميز الجمع بينهما، والله أعلم.

والملاحظ:

* أن الجميع اعتنى بموهم الاختلاف لأهميته، وقوة اللبس الواقع فيه، فاقتضى المقام اهتماما به، ذكرا وجوابا.

* أنهم لم يعرفوا مشكل القرآن تعريفا جامعا مانعا، بما اقتضى ضرورة الاجتهاد من الباحثين في وضع تعريف له على وفق ما سبق سوّفه، وذكره من استعمالات المفسرين للمشكل، وكلام علماء القرآن فيه.

وقد سعى الدكتور عبد الله بن حمد المنصور إلى وضع تعريف لمشكل القرآن الكريم على وفق ما تقدم فقال هو: «الآيات القرآنية التي التبس معناها واشتبه على كثير من المفسرين، فلم يعرف المراد منها إلا بالطلب والتأمل».

وإذا ارتضينا هذا التعريف لمشكل القرآن الكريم، فإن علم المشكل حينئذ هو ذلك العلم الذي يهتم بالمسائل المتعلقة بتلك الآيات، والقضايا المتصلة بها، وقد عُرف هذا العلم في زمن مبكر بالنظر إلى مروياته، الموثقة لتاريخه كما سيأتينا، ولا يزال إلى يومنا هذا، وقد عُرف بأسماء مختلفة اللفظ متحدة المعنى، منها:

(1) - السيوطي، الإتيان، (88/3).

(2) - ابن عقيلة، الزيادة والإحسان، (/).

(3) - ابن عقيلة، الزيادة والإحسان، (/).

الاسم الأول، والأكثر شهرة له وهو: "مشكل القرآن الكريم"، ومنها أيضا: "مشكلات القرآن الكريم"، "معضلات القرآن الكريم"، و"آيات المشكلة في القرآن الكريم".
و"موهم الاختلاف والتناقض"، و"مختلف القرآن الكريم"، و"التناقض في كلام الله تعالى"، "موهم الاضطراب".

و"متشابه القرآن"، "الآيات المتشابهات"، "ما يلتبس من القرآن".
وسنرى مستند بعض هذه الأسماء فيما سيأتي حال ذكر تاريخ هذا العلم، والمؤلفات فيه، والله الموفق.

المبحث الثالث: تاريخ علم مشكل القرآن الكريم ونشأته.

قد وردت في كتب التفسير والسنة العديد من الروايات الدالة على أن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا أول من سأل عن أي من القرآن الكريم أشكلت عليهم واستغلقت في أذهانهم، مما يجعل تلك الروايات النواة الأولى لعلم (مشكل القرآن الكريم)، ويجعل المؤرخ لهذا العلم يقول إن بداياته كانت زمن نزوله في العهد النبوي الكريم، ومن تلکم الروايات:

1. ما رواه البخاري (1817) عن عدي بن حاتم رضي الله عنه قال: "لما نزلت ﴿ حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ ﴾ [البقرة:187]. عمدت إلى عقال أسود، وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال: **إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ**".

2. ومنها ما رواه البخاري أيضا (3246) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «لما نزلت ﴿ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْسُوا بِإِيمَانِهِمْ بِظُلْمٍ ﴾ [الأنعام:82]. شق ذلك على المسلمين فقالوا يا رسول الله أينا لا يظلم نفسه؟ قال: « ليس ذلك إنما هو الشرك ألم تسمعوا ما قال لقمان لابنه وهو يعظه ﴿ يَبْنَئِي لَآ تَشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان]».

3. ومنها ما رواه البخاري أيضا (103) عن ابن أبي مليكة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حوسب عذب». قالت عائشة فقلت أوليس يقول الله تعالى: ﴿ فَمَسَوَفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴾ [الانشقاق]. قالت فقال: « **إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مِنْ نَوْقِ الْحِسَابِ يَهْلِكُ**».

4. وما في البخاري (4760) أيضا عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رجلا قال: يا نبي الله كيف يحشر الكافر على وجهه يوم القيامة؟ قال: «أليس الذي أمشاه على الرجلين في الدنيا قادرا على أن يمشيه على وجهه يوم القيامة». أورده البخاري تحت باب بيان قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يُحْشَرُونَ عَلَىٰ وُجُوهِهِمْ إِلَىٰ جَهَنَّمَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ [الفرقان].

5. ومن ذلك ما رواه أحمد في المسند (6845) أن نفرا كانوا جلوسا بباب النبي صلى الله عليه وسلم، فقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ وقال بعضهم: ألم يقل الله كذا وكذا؟ فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، فخرج كأنما فقيء في وجهه حب الرمان، فقال: " **بِهَذَا أَمَرْتُمْ؟ أَوْ بِهَذَا بَعَثْتُمْ؟**

أن تضربوا كتاب الله بعضه ببعض؟ إنما ضلت الأمم قبلكم في مثل هذا، إنكم لستم مما هاهنا في شيء، انظروا الذي أمرتم به، فاعملوا به، والذي نهيتم عنه، فانتهوا".

وفي رواية (6702): " مهلا يا قوم، بهذا أهلكت الأمم من قبلكم، باختلافهم على أنبيائهم، وضربهم الكتب بعضها ببعض، إن القرآن لم ينزل يكذب بعضه بعضا، بل يصدق بعضه بعضا، فما عرفتم منه، فاعملوا به، وما جهلتم منه، فردوه إلى عالمه ".

6. وآخر ما نورده هنا ما رواه الترمذي (3175)⁽¹⁾ عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذه الآية: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون:60] قالت عائشة: أهم الذين يشربون الخمر ويسرقون؟ قال: لا يا بنت الصديق، ولكنهم الذين يصومون ويصلون ويتصدقون، وهم يخافون أن لا تقبل منهم ﴿أُولَٰئِكَ يُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون:61]⁽²⁾.

هذه جملة من المرويات الدالة على وقوع المشكل في القرآن الكريم زمن التنزيل، ويضارع ذلك ويسايره وجود نوع آخر من أنواع مشكل القرآن الكريم زمن النبوة، وهو موهم الاختلاف والتعارض، فقد دلت هذه النصوص على وجود بعضه في الصحابة رضي الله عنهم، وأكد أن ما وجد منهم إنما منشأه تتبع العلم وفهم القرآن والبحث عن معانيه، بحسن نية وسلامة طوية، وفي الجهة المقابلة يترتب بالقرآن الكريم كل فتان ومنافق وعدو ليستخرج منه ما يكون شبهة تفسد على المؤمنين يقينهم في أنه كلام الله فتجده يتتبع المتشابه من القرآن الكريم سعيا في التعجيز وإيجاد التعارض بين آياته، وهذا التوجه أيضا قد وجدت نواته الأولى زمن النبوة، ومن دلائل ذلك:

ما أخرجه مسلم (2135) وغيره من حديث الْمُعِيزَةَ بِنِ شُعْبَةَ، قَالَ: لَمَّا قَدِمْتُ نَجْرَانَ سَأَلُونِي، فَقَالُوا: إِنَّكُمْ تَقْرَأُونَ يَا أُخْتِ هَارُونَ، وَمُوسَى قَبْلَ عِيسَى بِكَذَا وَكَذَا، فَلَمَّا قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ كَانُوا يُسْمُونَ بِأَنْبِيَائِهِمْ وَالصَّالِحِينَ قَبْلَهُمْ».

ففي الحديث أن نصارى نجران قرأوا القرآن الكريم، ولكن بنية من يتتبع المتشابه، ثم لم يستحوا وسألوا تعجيزا فجاءهم الرد النبوي الشافي.

(1) - صححه الحاكم في المستدرک (427/2)، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صحيح جامع الترمذي (157/7).

(2) - ولعل سؤال عائشة رضي الله عنها وجوابه صلى الله عليه وسلم يتجه على ما يروى من قراءة عائشة في الآية فقد قرأتها: (يأتون ما أتوا) أي يفعلون ما فعلوا، فلذا ناسب أن تسأل عمن زنى وسرق وشرب الخمر، وأما على قراءة الجمهور فلا يتوجه سؤال عائشة رضي الله عنها، لأن معنى الآية من أتى الشيء أي أعطى ومنح، ولا يستقيم هذا مع ذكر الزنى والسرقة وشرب الخمر، والله أعلم.

ومنه ما أخرجه ابن جرير في تفسيره⁽¹⁾ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم محمود بن سيحان، وعمر بن أصران، وبحري بن عمرو، وعزير بن أبي عزير، وسلام بن مشكم، فقالوا: أخبرنا يا محمد بهذا الذي جئنا به حق من عند الله عز وجل، فإننا لا نراه متناسقاً كما تناسق التوراة، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما والله إنكم لتعرفون أنه من عند الله تجدونه مكتوباً عندكم، ولو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله ما جاءوا به»⁽²⁾.

ومنه ما قاله بعض المفسرين: إن المشركين قالوا: ألا ترون إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه، ويأمرهم بخلافه، ويقول اليوم قولاً ثم يرجع عنه غداً؟ ما هذا القرآن إلا كلام محمد يقوله من تلقاء نفسه، وهو كلام ينقض بعضه بعضاً فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ [النحل:101] ، وأنزل أيضاً: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة:106] الآية⁽³⁾.

ولما كان زمن النبي صلى الله عليه وسلم زمن علم ونبوة كان ما أشكل على الصحابة من القرآن الكريم قليلاً، وكان بين أظهرهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو من أمره ربه سبحانه ببيان الآيات. ثم جاء من بعدهم زمن التابعين، وكان زمننا فيه بقية من علم النبوة غير أنه دخله ما دخله من جهل وعجمة، فكان استشكال القرآن الكريم أكثر من الزمن قبله بسبب ذلك، ويمكن تلمس تلك الكثرة في جملة من النقاط:

النقطة الأولى: تلك الروايات التي تبين استشكال التابعين لبعض آي الذكر، ومنها:

ما أخرجه الطبري في تفسيره⁽⁴⁾ عن جبير بن نفير، قال: كنت في حلقة فيها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإني لأصغر القوم، فتذاكروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقلت أنا: أليس الله يقول في كتابه: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: 105] ، فأقبلوا عليّ بلسان واحد وقالوا: تنزع بآية من القرآن لا تعرفها ولا تدري ما تأويلها، حتى تمنيت أني لم أكن تكلمت ثم أقبلوا يتحدثون، فلما حصر قيامهم، قالوا: إنك علام حدث

(1)- ابن جرير، جامع البيان، (76/15).

(2)- وسنده فيه مقال.

(3)- ابن حجر، العجاب في بيان الأسباب، (348/1). عزاه للواحد في أسباب النزول، ولا أعلم له سنداً.

(4)- ابن جرير، جامع البيان، (142/11).

السِّنِّ، وَإِنَّكَ نَزَعْتَ بِآيَةٍ لَا تَدْرِي مَا هِيَ، وَعَسَى أَنْ تُدْرِكَ ذَلِكَ الزَّمَانَ إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ لَا يَضُرُّكَ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتَ ."

فهذا شاهد على أن المتفهم للقرآن الكريم قد تتعارض عنده الآيات في فهمها على غير وجهها والمراد الرباني منها. فهذا جبير بن نفيير وهو من كبار التابعين فهم أن آية المائة تعارض آيات إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وفي الجهة المقابلة نرى من التابعين من كان يتكلم في المتشابه بغرض التشكيك والفتنة، ومن القصص المشهورة في ذلك قصة صبيغ بن عسل مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

كما اشتهر في زمن التابعين أحد أفاضل الصحابة علما وعملا، وفضلا وقرابة ونبلا، إنه الحبر البحر ترجمان القرآن عبد الله بن عباس رضي الله عنه فقد كان أوحد زمانه في معرفة تأويل القرآن الكريم، بدعوة نبينا صلى الله عليه وسلم، فكان ملاذ المسترشدين، ومعلم السائلين، ومفحم المعاندين، من أشهر الصحابة كلاما في التفسير، ببيان غريبه، وتوضيح مشكله، والجمع بين ما ظهر تعارضه، وله في ذلك روايات متعددة منها:

ما رواه البخاري (4537) وغيره عن "سعيد بن جبير قال: قال رجل لابن عباس: إني أجد في القرآن أشياء تختلف علي؟"، ثم ساقها، وأجابه ابن عباس عنها ثم قال ابن عباس له: "إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرِدْ شَيْئًا إِلَّا أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ فَلَا يَخْتَلِفُ عَلَيْكَ الْقُرْآنُ فَإِنْ كَلَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ". وهي أسئلة فيما ظاهره الاختلاف من الآيات.

ومنها ما علم من سؤالات نافع ابن الأزرق لابن عباس رضي الله عنه. وهي أجوبة عن مشكلات متعلقة بعلم غريب القرآن.

وأخرى أجوبة متعلقة بمشكل القرآن، مما هو من موهم الاختلاف والتعارض، فقد أخرج ابن جرير في تفسيره من طريق الضحاك: أن نافع بن الأزرق أتى ابن عباس رضي الله عنه فقال: يا ابن عباس، قول الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ يَذِيبُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ لَوْ سَوَى بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [النساء]، وقوله: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام]؟ فقال له ابن عباس: إني أحسبك قمت من عند أصحابك فقلت: «أَلْقِي عَلَيَّ ابْنَ عَبَّاسٍ مُتَشَابِهَ الْقُرْآنِ، فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَيْهِمْ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ جَامِعُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي بَقِيعٍ وَاحِدٍ، فيقول المشركون: "إن الله لا يقبل من أحد شيئا إلا ممن وحده!" فيقولون: "تعالوا نُقَلْ!" فيسألهم فيقولون: ﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾،

قال: فيختم على أفواههم، ويستنطق جوارحهم، فتشهد عليهم جوارحهم أنهم كانوا مشركين، فعند ذلك تمنوا لو أن الأرض سُويت بهم ولا يكتمون الله حديثاً»⁽¹⁾.

كما وقد نقل عن غيره من سادات التابعين رحمهم الله وكبارهم الاعتناء بهذا العلم، وبيان مشكل القرآن الكريم، ومن ذلك ما جاء عن الحسن البصري رحمه الله، وقد نقله عنه الزركشي في "البرهان"، في بداية الكلام على مشكل القرآن، وموهم الاختلاف فيه⁽²⁾.

النقطة الثانية: كثرة تلك الروايات التي تتضمن استشكال التابعين لآي الذكر الحكيم عدداً، ونوعاً، فمرويات التابعين في مشكل القرآن أكثر من مروياته في زمن الصحابة. وجمعه يحتاج إلى تتبع، وتفحص لتلك الآثار في كتب السنة، والآثار.

النقطة الثالثة: ظهور الخطأ في التفسير⁽³⁾ مما يدل على عدم الدراية بمعاني آي القرآن الكريم، وانغلاق معناها على الناظر فيها. فقال في تفسيرها بالخطأ. ومن أمثلة الخطأ في التفسير ما أخرجه البخاري في صحيحه (3401) من طريق سعيد بن جبير قال: «قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْفًا الْبَكَّالِيَّ يَزْعُمُ: أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ الْخَضِرِ لَيْسَ هُوَ مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرٌ، فَقَالَ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ، حَدَّثَنَا أَبِي بُنْ كَعْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَنَّ مُوسَى قَامَ حَطِيئًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ، إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: بَلَى، لِي عَبْدٌ بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ».

الرابعة: ظهور البدع المخالفة لأصول الشريعة، المستمدة من أصول منطقية كلامية، جعل ذلك أهل البدع يستشكلون آي القرآن الكريم، ويشككون فيها. ويشهد لهذا:

1- ما يروى عن أهل البدع والطوائف من استشهاد واستدلال بالقرآن الكريم ما يدل على أنهم استدلوا بأدلة لم يفهموها، أو فهموا منها غير مرادها، وهو دليل إشكالها عندهم، فلو فهموها حق الفهم لما قالوا بتلك الأقوال، ومن أمثلة ذلك: مناظرة ابن عباس رضي الله عنهما للخوارج، ومناظرة جعفر الصادق للرافضي الذي كان يسب الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ومناظرة الشافعي رحمه

(1)- ابن جرير، جامع البيان، (374/8 - 375). وانظر: فتح الباري لابن حجر (558/8).

(2)- الزركشي، البرهان، (45/2).

(3)- انظر بعض الدراسات في ذلك منها: "أسباب الخطأ في التفسير" للدكتور طاهر محمود يعقوب. و"تفسير التابعين عرض ودراسة مقارنة" لمحمد الخضير.

الله لحفص الفرد، ومناظرة عبد العزيز الكناي لبشر المريسي، ومناظرة أحمد بن حنبل لابن أبي دؤاد، وغيرهم.

2- ظهور مؤلفات عدة في مشكل القرآن تصف بالزندقة والكفر من اتهم القرآن بالتعارض، كما هو الحال في كتاب مقاتل بن سليمان (ت 150هـ)، وكتاب محمد بن المستنير (ت 206هـ) المعروف بقطرب "الرد على الملحدين في متشابه القرآن"، وكتاب أحمد بن حنبل (ت 241هـ) "الرد على الزنادقة والجهمية فيما ادعوه من تعارض آي القرآن".

إن ظهور تلك المصنفات التي سبق ذكر بعضها مؤذن ومشير إلى تغير نمط تداول هذا العلم فبعد أن كان روايات متفرقة، صار كتباً مصنفة، وهذا ما يجعلنا نقف مع مصنفات هذا العلم، ونستعرضها استعراضاً تاريخياً بحسب تواريخ وفيات المصنفين، وبالله نستعين.

المبحث الرابع: أهم مصنفات علم مشكل القرآن الكريم.

بعد الكلام على تاريخ علم المشكل يأتي الكلام على التأليف فيه كحلقة من حلقات سلسلة تطور هذا العلم في الأمة فكان أول من ألف فيه: .

1. مقاتل بن سليمان (ت 150هـ) ألف كتابا في موهم الاختلاف مما استدلت به الزنادقة ، والكتاب الكامل مفقود، ولا نعلم عنه إلا ما نقله عنه أبو الحسين مُجَدِّد بن أحمد المَلَطِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت 377هـ)، في كتابه " التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع"⁽¹⁾.

2. ثم تلاه في التأليف مُجَدِّد بن المستنير المعروف بقطرب (ت 206هـ) في كتاب سماه "الرد على الملحدين في متشابه القرآن"⁽²⁾، قال الزركشي رحمه الله: "وَقَدْ رَأَيْتُ لِطَرْبٍ فِيهِ تَصْنِيفًا حَسَنًا جَمَعَهُ عَلَى السُّورِ"⁽³⁾، ونقل منه البغدادي في "خزانة الأدب" نقلا مقتضبا⁽⁴⁾.

3. وللإمام أحمد بن حنبل (ت 241هـ) كتاب "الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته" ، تكلم في بدايته عن الآيات التي تعلق بها الزنادقة وهي مما يوهم الاختلاف. واستمر التأليف في علم مشكل القرآن الكريم بعد ذلك فكثرت المصنفات، وتنوعت مناهج أصحابها، واتحدت مقاصدهم في الدفاع عن آي الكتاب الكريم، وفيما يأتي قائمة بأهم الكتب المطبوعة التي تكلمت عن مشكل القرآن الكريم، قديمة كانت أم معاصرة، واقتصر على البعض استرواحا بما جمعه كل من عبد الله بن حمد المنصور في كتابه "مشكل القرآن الكريم"⁽⁵⁾، وعبد المحسن المطيري في كتابه "دعوى الطاعنين في القرآن الكريم في القرن الرابع عشر الهجري"⁽⁶⁾، فقد استوعبا جمع ما ألف من مطبوع ومخطوط ومفقود، قدر الطاقة فلتراجع تلك العناوين فيهما، ونقتصر منها على المطبوع. ومن أهمها بعد ما ذكر:

*"تأويل مشكل القرآن"، ابن قتيبة (ت 276هـ)؛ مطبوع بتحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، 2006م.

(1) - طبع بتحقيق: .

(2) - ذكر هذا الكتاب: ابن جني في الخصائص، (258/3)، والقفطي في إنباه الرواة (220/3)، وياقوت الحموي معجم الأدباء (54/19).

(3) - الزركشي، البرهان، (45/2).

(4) - .

(5) - ص 26 - 37.

(6) - ص 58 - 69.

- *"تفسير المشكل في غريب القرآن العظيم"؛ مكي القيسي (ت 437هـ)، مطبوع بتحقيق: هدى المرعشلي.
- *"مشكل إعراب القرآن"؛ مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ)، مطبوع بتحقيق: حاتم الضامن، وزارة الإعلام، بغداد، 1975م، وطبعة أخرى بتحقيق ياسين السواس، دار المأمون للتراث، دمشق.
- *"تنزيه القرآن عن المطاعن"، للقاضي عبد الجبار (ت 415هـ). بتحقيق عدنان زرزور طبع في بيروت ، دار النهضة.
- *"درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز"، الخطيب الإسكافي(ت 420هـ)، مطبعة محمد الوراق، القاهرة، 1908م.
- *"البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحججة والبيان"، الكرمانى (ت 505هـ)، مركز الكتاب، القاهرة، 1994م.
- *"رد معاني الآيات المتشابهات الى معاني الآيات المحكمات"، ابن العربي الإشبيلي(ت 543هـ)، مطبعة الاستقامة، بيروت، 1910م.
- *"كشف المشكلات وإيضاح العضلات"؛ لأبي الحسن الباقرى (543هـ)، تحقيق: محمد أحمد الدالى، من مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، وتم تحقيقها من قبل عبد القادر عبد الرحمن السعدي، من مطبوعات دار عمار، 2001م.
- *"باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن"؛ الغزنوي الملقب ببرهان الحق (توفي بعد 553هـ)، مطبوع بتحقيق: سعاد صالح باقبي.
- *"فوائد في مشكل القرآن"، لسلطان العلماء؛ العز بن عبد السلام (660هـ).
- *"أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب أي التنزيل"، الرازي (ت 666هـ)، وهو مطبوع بتحقيق: د. عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب- الرياض، الطبعة الأولى، 1991م.
- *"ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيه المتشابه اللفظ من آي التنزيل"، أحمد بن الزبير الغرناطي (ت 708هـ)، ط1، 2م، (تحقيق: سعيد الفلاح)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1983م.
- *"تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء"؛ ابن تيمية (728هـ)، تحقيق عبد العزيز بن محمد الخليفة، مكتبة الرشد، 1417هـ.
- *"الإكليل في المتشابه والتأويل"، لابن تيمية (ت 728هـ). طبع في القاهرة، 1394، رسالة صغيرة.
- *"إزالة الشبهات عن الآيات والأحاديث المتشابهات"، ابن اللبان (ت 749هـ)، بتحقيق: فريد مصطفى سلمان، دار طويق، 1995م.

- *"فتح الرحمن بكشف ما يلتبس من القرآن"؛ أبي يحيى الأنصاري (926هـ)؛ حققه وعلق عليه الشيخ محمد علي الصابوني، دار القرآن الكريم، 1403هـ - 1983م.
- *"تيجان البيان في مشكلات القرآن"، محمد أمين بن خير الله الخطيب العمري (1203) تحقيق ودراسة: حسن مظفر الرزوي، مطبعة إشبيلية الحديثة، بغداد.
- *"دفع إيهام الاضطراب عن آيات الكتاب"، الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي (1393هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، 1996م.
- *"مشكلات القرآن الكريم"، الشيخ محمد عبده (1323هـ)، مطبوع في دار مكتبة الحياة - بيروت، 1969م.
- *"مشكلات القرآن"، محمد أنور الكشميري (1353هـ).
- *"أضواء على متشابهات القرآن"، لخليل ياسين. من منشورات دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية، 1980.
- *"تأويل ثلاث آيات متشابهات آيات الصابئين"، أحمد فرحات، دار عمار، عمان، 2000م.
- *"تأويل آية النساء، دراسات في مشكل القرآن"، أحمد فرحات، دار عمار، عمان، 2000م.
- *"تأويل آية الزخرف، دراسات في مشكل القرآن"، أحمد فرحات، دار عمار، عمان، 2000م.
- *"تفسير مشكل القرآن"، راشد بن عبد الله الفرحان، الطبعة الأولى 1983م الكويت.
- *"حل مشكلات القرآن"، خليل ياسين العاملي، مطبعة الإتقان، بيروت، 1955م.
- *"دليل الحيران في متشابهات القرآن"، عبد المنعم كامل شعير، طائر العلم، جدة، 1999م.
- *"العقد الجميل في متشابه التنزيل"، آكاها باشا، مطبعة مدرسة والده عياش باشا الأول، القاهرة، 1905م.
- *"المتشابه من القرآن تفسير الآيات الغامضة"، محمد حسن الحلبي.
- *"المتشابه، حسين نصار"، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2003م.
- *"المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم"، أحمد بن حمد الخراط، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، نشر: 1426.
- *"المحكم والمتشابه في القرآن"، حسيب عبد الحليم شعيب، دار الكاتب العربي، بيروت، 2003م.
- *"المشكل في القرآن الكريم من وجوه الإعجاز البياني"، سعيد الزبيدي، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2009م.
- *"معاني المحكم والمتشابه في القرآن الكريم"، أحمد فرحات، دار عمار، عمان، 1998م.
- *"معرفة تأويل متشابه القرآن"، عبد الله أبو السعود بدر، دار ابن حزم، بيروت، 2000م.

*"من متشابه القرآن الكريم في ضوء البلاغة العربية"، إبراهيم طه الجعلي، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، 1992م.

وذكر ابن نديم في فهرسه: متشابه القرآن لحمزة الزيات، وخلف بن هشام، وآخر للقطيعي، ونافع، ومقاتل بن سليمان وغيرهم.

*"وضح البرهان في مشكلات القرآن"، لبيان الحق النيسابوري، حققه صفوان داوودي، وطبعته دار القلم في دمشق 1990.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

*"موهم الاختلاف والتناقض في القرآن وآراء العلماء فيه"، إعداد الباحث: مُجَّد إبراهيم عبد العال، إشراف: د. مُجَّد عبد المنعم القيعي، رسالة ماجستير في كلية أصول الدين في جامعة الأزهر، عام 1979م.
* "كشف المعاني في المتشابه المثاني"، إعداد: صديق السيد، إشراف: إبراهيم الكيلاني، رسالة جامعية (ماجستير) - الجامعة الاردنية ، 1985.

*"موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم"، إعداد الباحث: ياسر أحمد الشمالي، إشراف: د. مسعد عبد المعطي النبراي، رسالة ماجستير في قسم الكتاب والسنة، في كلية الدعوة وأصول الدين، في جامعة أم القرى ، عام 1408 هـ.

*"الأوجه الإعرابية في مشكل إعراب القرآن"، المؤلف: صائل رشدي شديد، إشراف: سمير شريف ستيتية، رسالة جامعية (ماجستير) - جامعة اليرموك، 2000.

*"توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة و تفسيراً وإعراباً"، إعداد: د. عبد العزيز الحربي، إشراف: مُجَّد سيدي الحبيب، جامعة أم القرى، 1417هـ، وطبع في دار ابن حزم للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى : 1424هـ.

*"اللباب في مشكلات الكتاب لأبي عبد الله الشطبي"، دراسة وتحقيق من أول الكتاب إلى آخر سورة التوبة، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القرآن وعلومه، إعداد: عبد الله بن عبد العزيز السبتي، جامعة الإمام مُجَّد بن سعود الإسلامية.

*"المتشابه في القرآن الكريم : دراسة في العدول البياني"، مُجَّد ماجد العطائي، إشراف: أحمد قدور، رسالة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الآداب، 2004.

*"مشكل القرآن الكريم؛ بحث حول استشكال المفسرين لآيات القرآن الكريم؛ أسبابه، وأنواعه، وطرق دفعه"، تأليف: د. عبد الله بن حمد المنصور، دار النشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى (1426هـ).

*"المشكل وأثره في فهم منهج القرآن الكريم"، إعداد: رياض الشرعة، إشراف: أ.د. زياد الدغامين، رسالة جامعية (ماجستير في التفسير) جامعة آل البيت ، كلية الدراسات الفقهية والقانونية، 2006.

المبحث الخامس: وجود المشكل في القرآن الكريم⁽¹⁾.

إن ما تقدم ذكره من تاريخ لعلم المشكل، ووقوعه في عهد الصحابة والتابعين، وكلامهم فيه، مما وقفنا عليه من مروياتهم في ذلك. إضافة إلى تلك المصنفات التي اعتنت بآيات القرآن الكريم التي اكتنفها شيء من الغموض واللبس، مع ما ذكره أهل العلم من المفسرين وعلماء القرآن من وقوع الإشكال في بعض الآيات القرآنية. وآخر ذلك ما يقع لخواص أهل العلم فضلا عن عوامهم من استشكال بعض الآيات وعدم اتضاح معانيها إلا بالطلب والتأمل. كل ذلك شاهد على وجود المشكل في القرآن الكريم.

وإذا تقرر هذا فإن الواحد منا قد يتساءل عن الحكمة من وجود المشكل في القرآن الكريم، فيقال جوابا عن ذلك فيما يلي.

الحكمة من وجود مشكل القرآن الكريم⁽²⁾.

قد تلمس العلماء رحمهم الله جملة من الحكم في وجود الإشكال في بعض آيات القرآن الكريم، وذكروا أن منها:

أولا: قد كان من سنة كلام العرب أن تأتي بكلامها على ضربين مشهورين، الأول منها هو الواضح العاري عن الغموض، والثاني هو ما لا بد من إعمال للذهن وشحذ له حتى يصل إلى المعنى المقصود من الكلام، لما فيه من كناية وإشارة وتشبيه واستعارة وتعريض ونحوها، مما يحتاج معه إلى مزيد تأمل وإمعان لفهم الخطاب، ولما كان هذا أحب الكلام إليها وأعذبه عندها، وأطيبه في ذوقها، وأحلاه في أسماعها، نزل القرآن الكريم به لتكامل فصاحته، ويتم بيانه، ويعم إعجازه، ويظهر برهانه.

ثانيا: أن وجود الإشكال دافع للعزائم إلى الكشف عنها، فإن مع الحاجة تقع الفكرة والحيلة، ومع الكفاية يقع العجز والبلادة.

ثالثا: ظهور التفاضل بين العالم الكاشف عن المشكل بالتأمل والنظر والطلب، وبين الجاهل المأمور بالسؤال ليرفع عنه الإشكال، ولكل أجره، ولكن قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُتُوا بِالْعِلْمِ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة].

(1)- انظر: مشكل القرآن لعبد الله بن حمد المنصور، (81) وما بعدها.

(2)- انظر: مشكل القرآن لعبد الله بن حمد المنصور، (105) وما بعدها، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (86)، والإتقان للسيوطي (668).

رابعاً: أن في وقوع المشكل في القرآن الكريم ابتلاء من الله سبحانه وتعالى الحكيم في فعله وأمره، أن يقع الابتلاء لعباده، ليظهر المؤمن الموقن المصدق، ويمتاز الكافر المرتاب المكذب.

خامساً: إظهار ربانية مصدر القرآن الكريم، وما في ذلك من وجوه الإعجاز، ففي الجواب عما يذكر من اعتراضات على القرآن الكريم وما فيه من المشكل، في الجواب عن ذلك بيان لصدق قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ ﴿النساء﴾.

سادساً: تحصيل مزيد من العلوم الشرعية وغيرها، الضرورية في دفع الإشكال عن آي القرآن الكريم، وفي ذلك عظيم الأجر للمتعلم ممن صحت نيته.

سابعاً: أن في وجود المشكل في القرآن الكريم تعليماً لعامة الناس، وخاصتهم للأدب مع القرآن الكريم، واتهام النفس حال تفهم القرآن الكريم واستشكال بعض آياته، فإن معرفة الجواب على ما يستشكل يبعث في النفس اليقين في وجود أجوبة على ما استشكل ولم يقف بعد على جوابه.

كما أن المستشكل للقرآن الكريم وهو يرى من فتح الله عليه بالعلم فلم يشكل عليه منه شيء فيه مدعاة إلى التواضع للآخرين، واتهام النفس بالتقصير، وقد قال سبحانه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ ﴿٧٦﴾ [يوسف]. يقول الحسن البصري رحمه الله (ت 110هـ): «لَيْسَ عَالِمٌ إِلَّا فَوْقَهُ عَالِمٌ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْعِلْمُ إِلَى اللَّهِ»⁽¹⁾.

هذا وليس ما ذكر بحاصر لحكم وجود المشكل في القرآن الكريم بل يمكن إضافة حكم أخرى بمزيد النظر والتأمل، والله أعلم.

(1) _السيوطي، "الدر المنتور في التفسير بالمأثور"، (562/4).

مخطط المحور الأول: مشكل القرآن الكريم.

الفصل الثاني: أسباب وقوع المشكل في القرآن.

المبحث الأول: اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة.

واختلاف الموضوع في الآيات.

المبحث الثاني: اختلاف الموضوع والمكان للآيات.

ووقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة.

المبحث الثالث: اختلاف جهة الفعل.

وتعدد القراءات في الآية.

المبحث الرابع: توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية.

وتوهم استحالة المعنى.

المبحث الخامس: غرابة اللفظ.

ومخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية.

المبحث السادس: احتمال الإحكام والنسخ للآية.

ومفهوم المخالفة في الآية .

المبحث السابع: الإيجاز والاختصار.

وخفاء المعنى.

ملخص لأسباب الاستشكال:

الفصل الثاني: أسباب وقوع المشكل في القرآن.

لقد مضى قدر الله وقضاؤه أنّ العلم الذي أنزله وأمر بأخذه وتعلمه والانتفاع به والعمل به لا يزال في نقص، وقبض، قال عليه الصلاة والسلام: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا»⁽¹⁾، وأعظم العلوم وأجلها ما عرّفك بالله تعالى، وأسماء جماله وجلاله، ونعوت كماله، وعظيم أفعاله الدالة على قدرته وسلطانه، وهو أهم ما اعتنى به القرآن الكريم من العلوم، فلا تزال هي وغيرها في نقص بقبض أهلها العارفين بها، حتى إذا لم يبق في الدنيا عالم، عمها بعد ذلك الجهل، ووقع الضلال، ورفع القرآن الكريم من الصدور والسطور، وعم الضلال حتى لا يقال على الأرض الله، الله، أولئك شرار الخلق، وعليهم تقوم القيامة⁽²⁾.

إن هذا الحديث، وغيره من الأحاديث تصور لنا تلك العلاقة العكسية بين تطاول الزمان وبعثنا عن زمن النبوة والعلم، وبين ما في ذلك من زيادة في الجهل والضلال، وإذا كان فهم القرآن الكريم ناتجاً عن العلم به، فإن استشكله ناتج عن الجهل به، فكان من ذلك أن تطاول الزمان دليل على تزايد استشكال آي القرآن الكريم، وعدم فهمها، ومن تأمل أحوال المسلمين في كل زمان عرف صدق ما قاله الرسول ﷺ في الحديث السابق.

فاتضح مما تقدم أن أصل الأسباب، وأولها هو: الجهل، وعدم العلم وقلة الوعي، والإدراك، وقد يصحب ذلك أحياناً سوء النية أو عدمه، ثم يتفرع عن هذا السبب الرئيس أسباب تفصيلية عدة، تأتي مفصلة لاحقاً.

يقول ابن قتيبة رحمه الله (ت 276هـ) مبينا سبب وقوع الإشكال عند بعض الناس: «وقد اعترض كتاب الله بالطعن مُلحدون، ولَعَوَ فيه وهَجروا، وآتَبَعوا ما تشابه منه ابتغاء الفتنة، وابتغاء تأويله، بأفهامٍ كليليةٍ، وأبصارٍ عليليةٍ، ونظَرٍ مدْحُولٍ، فحرّفوا الكلامَ عن مواضعه، وعدلوه عن سُبلِهِ ثمَّ قَضَوْا عليه بالتناقضِ، والاستحالةِ، واللّحنِ، وفسادِ النّظْمِ، والاختلافِ»⁽³⁾.

يقول ابن فارس رحمه الله (ت 395هـ) وهو يبين الفرق بين واضح الكلام ومشكله: «وأما المشكل، فالذي يأتيه الإشكال من غرابة لفظه، أو أن تكون فيه إشارة إلى خبر لم يذكره قائله على جهته، أو

(1) _ أخرجه البخاري (100)، ومسلم (2673)، وغيرها.

(2) _ انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، (300/2).

(3) - ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (22).

أن يكون الكلام في شيء غير محدود، أو يكون وجيزاً في نفسه غير مبسوط، أو تكون ألفاظه مشتركة»⁽¹⁾.

ويقول ابن القيم رحمه الله في معرض كلام له في الرد على النصارى في تشكيكهم في القرآن الكريم، وبعثة محمد عليه الصلاة والسلام، قال: «... وَإِنَّمَا أُتِيَ أَشْبَاهُ الْأَنْعَامِ مِنْ سُوءِ قَصْدِهِمْ وَقِلَّةِ فَهْمِهِمْ وَإِلَّا فَالْآيَةُ مِنْ أَعْلَامِ نُبُوَّتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»⁽²⁾.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «نَعَمْ قَدْ يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي آيَةٍ مُعَيَّنَةٍ، بَلْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى هَذَا مَا يَعْرِفُهُ هَذَا، وَذَلِكَ: تَارَةً يَكُونُ لِعَرَابَةِ اللَّفْظِ.

وَتَارَةً لِأَشْتِبَاهِ الْمَعْنَى بِغَيْرِهِ.

وَتَارَةً لِشُبُهَةِ فِي نَفْسِ الْإِنْسَانِ تَمْنَعُهُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْحَقِّ.

وَتَارَةً لِعَدَمِ التَّدْبِيرِ التَّامِّ.

وَتَارَةً لِعَبْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأَسْبَابِ»⁽³⁾. ففي كلام ابن تيمية هذا تعداد لبعض الأسباب التفصيلية الأخرى لوقوع الإشكال في آي القرآن الكريم.

وقد أشار الزركشي رحمه الله تعالى في "البرهان" إلى جملة من الأسباب التفصيلية الأخرى، التي تكون سببا في وقوع توهم التعارض، والاستشكال، وجعلها خمسة أسباب، فقال:

« فصل في الأسباب الموهمة الاختلاف، ولِلِاخْتِلَافِ أَسْبَابٍ:

الأوَّل: وَوُقُوعُ الْمُحْبَرِ بِهِ عَلَى أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ وَتَطَوُّيرَاتٍ شَتَّى ...

السَّبَبُ الثَّانِي: لِاخْتِلَافِ الْمَوْضُوعِ ...

الثَّالِثُ: لِاخْتِلَافِهِمَا فِي جِهَتِي الْفِعْلِ ...

الرَّابِعُ: لِاخْتِلَافِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ ...

الخَامِسُ: بِوُجُوهِينِ وَاعْتِبَارَيْنِ وَهُوَ الْجَامِعُ لِلْمُفْتَرَقَاتِ ...»⁽⁴⁾

(1)- ابن فارس، الصاحبى في فقه اللغة، (22).

(2)- ابن القيم، أحكام أهل الذمة، (99/1).

(3)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (400/17). وانظر: مشكل القرآن الكريم، عبد الله بن حمد، (122-123).

(4)- الزركشي، البرهان، (61- 54/2).

وأشار أيضا د ياسر الشمالي في بحثه "موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم"، إلى أن أسباب توهم التعارض لأي القرآن الكريم تسعة أسباب، وهي: النسخ، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال، والبيان، واختلاف الحكم، واختلاف الوقت، واختلاف المحل، واختلاف الموضوع، وتعارض العمومين⁽¹⁾.

وأما الباحث عبد الله بن حمد المنصور، ولما كانت دراسته شاملة لمشكل القرآن عموما، شاملة الاستشكال المتعلق بموهم الاختلاف، وغيره، فقد ذكر عامة تلك الأسباب التي سبقت في كلام ابن تيمية وغيره، وذكر أسبابا أخرى، وأوصل عدتها إلى أربعة عشر سببا، وهذا التقسيم هو ما سنمشي عليه في بيان أسباب الإشكال، مع ملاحظة بعض الأمور في كل سبب من الأسباب، والله الموفق.

(1)- ياسر الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم، (100). بتصرف يسير.

المبحث الأول: اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة، واختلاف الموضوع في الآيات.

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة.

لقد كان من مسلمات العقول المؤمنة المسلمة ضرورة أخذ جميع الحقائق الشرعية من الوحي المعصوم، الكتاب والسنة، وبخاصة المباحث الغيبية المتعلقة بالإيمان بالله واليوم الآخر، وما شابه ذلك، إذ لا سبيل للعقل إليها إلا بالخبر الصادق عنها، ولا أصدق من الله تعالى ولا من رسوله صلى الله عليه وسلم، كان هذا ما ينبغي أن يكون، ولكن قد وقع كثير من طوائف الإسلام في خلل وزلل في فهم نصوص القرآن والسنة في أبواب عظيمة من العقيدة لما جعلوا آلة فهمهم لها هي القواعد العقلية، والقوانين اليونانية، والفلسفات الكلامية، جعلوها موازين توزن بها نصوص القرآن والسنة، ثم كان من شأنهم ما قاله ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" حين قال:

«وَأَهْلُ الْبِدْعِ بِالْعَكْسِ ابْتَدَعُوا أَلْفَاظًا وَمَعَانِي إِمَّا فِي النَّفْيِ وَإِمَّا فِي الْإِثْبَاتِ وَجَعَلُوهَا هِيَ الْأَصْلُ الْمَعْقُولُ الْمُحْكَمُ الَّذِي يَجِبُ اعْتِقَادُهُ وَالْبِنَاءُ عَلَيْهِ ثُمَّ نَظَرُوا فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَمَا أَمَكَنَهُمْ أَنْ يَتَأَوَّلُوهُ عَلَى قَوْلِهِمْ تَأَوَّلُوهُ وَإِلَّا قَالُوا هَذَا مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمُتَشَابِهَةِ الْمُشْكَلَةِ الَّتِي لَا نَدْرِي مَا أُرِيدَ بِهَا. فَجَعَلُوا بِدَعَهُمْ أَصْلًا مُحْكَمًا وَمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فَرَعًا لَهُ وَمُشْكَلًا: إِذَا لَمْ يُوَافِقْهُ. وَهَذَا أَصْلُ الْجَهْمِيَّةِ وَالْقَدْرِيَّةِ وَأَمْثَالِهِمْ وَأَصْلُ الْمَلَاحِدَةِ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ الْبَاطِنِيَّةِ»⁽¹⁾.

يقول مساعد الطيار: « قد كان للاعتقاد أثر في مفهوم المحكم والمتشابه، وتحديد آياتهما، وقد نتج عن ذلك أن المحكم عند قوم قد لا يكون محكمًا عند غيرهم، لتأثره بالمعتقد الذي يعتقده المفسر، فمعاني آيات الصفات الإلهية يعدُّها بعضهم من المتشابه، وهي ليست كذلك، وسبب عدِّها من المتشابه الاعتقاد الذي يقول به المفسر لهذه الصفات»⁽²⁾.

وأمثلة ذلك كثيرة جدا في القرآن الكريم، وأخص الأمثلة على ذلك مسائل الأسماء والصفات لله تعالى، والتي أصَّلها طوائف من الأمة على أصول منطقية عقلية، بعيدا عن هدي الكتاب والسنة، ثم حكَّموها على أدلة الوحيين، فما اتفق منها مع أصولهم قبلوه، وما خالف أصولهم ردوه، ومن المسائل المشهورة في هذا:

(1) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (306/17).

(2) -مساعد الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بالقرآن الكريم، (78).

- مسألة الكلام لله تعالى، ومسألة الاستواء، ومسألة النظر إلى وجه الله تعالى يوم القيامة، وكثير من مسائل الغيبات.

وشبهتهم في ذلك أن الكلام والاستواء، ونحوه من الصفات تقتضي أن يتصف الله بأعراض، ويكون محلاً للحوادث، وقيام الحوادث بالله تعالى ممنوع عندهم، لأنه ينافي أزلية الله تعالى، وأوليته، وينافي كونه الخالق للكون.

وهذا السبب لا بد أن ينبه فيه إلى أن تحققه في القارئ والمتأمل للقرآن الكريم، قد يكون تحققاً كلياً في أي القرآن كله، وقد يكون تحققاً جزئياً في بعض الآي دون بعض.

كما أن هذا السبب لتعلقه بالعقيدة التي كانت محل اهتمام الطوائف جميعها، وكثرة كلامهم فيها، واختلاط الحق بالباطل في كثير من المسائل على كثير من الخلق، كل ذلك إضافة إلى حسن ظن الناس بأهل العلم والأئمة، وصدق مقام كثيرين منهم في الدين، وعظيم منزلته فيه، إضافة إلى ما اكتنف كثيرين منهم من ظروف علمية من: شيوخ وبيئة ومصنفات تربوا عليها وجملة أخرى من الأسباب.

جعلت بعض هذه الاستشكالات لأي الصفات تصدر من بعض خواص أهل العلم المتخصصين، والمتضلعين في التفسير وعلوم القرآن.

المطلب الثاني: اختلاف الموضوع في الآيات.

ومعنى ذلك أن يظن القارئ أن آيتين أو أكثر موضوعهما واحد، ومعناهما في مضمون واحد، ولما رأى ما بينهما من التباين في الحكم أشكل ذلك عليه وعده مشكلاً، والحقيقة أن كل آية من الآيات في معنى مغاير لمعنى الآية الأخرى، وكل آية لها دلالة، وموضوع غير موضوع الأخرى، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ خِفَتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعًا فَإِنَّ خِفَتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٥﴾﴾ [النساء]، التي دلت على أن العدل بين الزوجات ممكن، إلا أن البعض من الرجال قد لا يوفي به، ولا يحققه، فيخاف على نفسه عدم العدل.

والآية الأخرى هي قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوهَا كَالْمَعْلَقَةِ﴾ [النساء]، هذه الآية نفت أن يستطيع أي رجل العدل بين النساء،

فظهر شيء من التعارض بين الآيتين، وقد وجههما أهل العلم بأن لكل آية موضوعها وموضع إعمالها، ومحل تنزيلها.

يقول الزركشي رحمه الله:

«وَالْجَوَابُ:

* أَنَّ الْمُرَادَ بِالْعَدْلِ فِي الْأُولَى الْعَدْلُ بَيْنَ الْأَزْوَاجِ فِي تَوْفِيَةِ حُقُوقِهِنَّ وَهَذَا مُمَكِّنُ الْوُفُوعِ، وَعَدَمِهِ.
* وَالْمُرَادُ بِهِ فِي الثَّانِيَةِ الْمَيْلُ الْقَلْبِيُّ فَالْإِنْسَانُ لَا يَمْلِكُ مَيْلَ قَلْبِهِ إِلَى بَعْضِ زَوْجَاتِهِ دُونَ بَعْضٍ وَقَدْ كَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ ثُمَّ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ هَذَا قَسَمِي فِي مَا أَمْلِكُ فَلَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا لَا أَمْلِكُ" يَعْنِي مَيْلَ الْقَلْبِ وَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ قَلْبِي فَلَا أَمْلِكُهُ وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ فَأَرْجُو أَنْ أَعْدَلَ"

وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالْعَدْلِ فِي الثَّانِيَةِ الْعَدْلُ التَّامَّ أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَطِيَّةَ ⁽¹⁾.

مثال آخر:

ومن ذلك أيضا قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا سُلْطَنُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ﴿١٣٠﴾﴾ [النحل].

« هذه الآية الكريمة فيها التصريح بأن الشيطان له سلطان على أوليائه، ونظيرها الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴿٤١﴾﴾ [الحجر].

وقد جاء في بعض الآيات ما يدل على نفي سلطانه عليهم، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾﴾ وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِّنْ سُلْطَانٍ ﴿ [سبأ] الآية.
وقوله تعالى حاكيا عنه مقررًا له: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَّ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِّنْ سُلْطَانٍ ﴿ [إبراهيم: 22] الآية.

والجواب هو: أن السلطان الذي أثبتته له عليهم غير السلطان الذي نفاه، وذلك من وجهين:
الأول: أن السلطان المثبت له هو سلطان إضلاله لهم بتزيينه، والسلطان المنفي هو سلطان الحجة فلم يكن لإبليس عليهم من حجة يتسلط بها غير أنه دعاهم فأجابوه بلا حجة ولا برهان، وإطلاق السلطان على البرهان كثير في القرآن ⁽²⁾.

(1) - الزركشي، البرهان، (58/2).

(2) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (134 - 135).

مثال آخر:

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ﴾ [النحل: 17].
« هذه الآية الكريمة تدل بظاهرها على أن معية الله خاصة بالمتقين المحسنين.
وقد جاء في آيات أخر ما يدل على عمومها وهي قوله: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ
وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ﴾ [المجادلة: 7]،
وقوله: ﴿ وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ ﴾ [الحديد: 4] . وقوله: ﴿ فَلَنَقْصِنَّ عَلَيْهِمْ بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غَائِبِينَ ﴾ [الأعراف: 7].
وقوله: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ ﴾ [يونس: 61] الآية.

والجواب: أن الله معية خاصة، ومعية عامة، فالمعوية الخاصة بالنصر والتوفيق والإعانة، وهذه لخصوص
المتقين المحسنين، كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [النحل: 128]. الآية. وقوله: ﴿ إِذْ
يُوحَىٰ رَبُّكَ إِلَى الْمَلَائِكَةِ أَنِّي مَعَكُمْ ﴾ [الأنفال: 12] الآية. وقوله: ﴿ إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى ﴾ [٦٦] .
[طه: 46] . وقوله: ﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة: 40] .

ومعوية عامة بالإحاطة والعلم، لأنه تعالى أعظم وأكبر من كل شيء، محيط بكل شيء، فجميع
الخلائق في يده أصغر من حبة خردل في يد أحدنا، وله المثل الأعلى، ...، وهي عامة لكل الخلائق،
كما دلت عليه الآيات المتقدمة «⁽¹⁾.

ويلاحظ هنا:

أولاً: أهمية معرفة سياق الآيات، وسبقها ولحاقها في دراية المعنى الصحيح في الآيات فالمعوية العامة
سياق آياتها واضح فيه بيان عظمة الله سبحانه، وكمال قدرته، وسعة إحاطته، كما أنها متعلقة بعموم
الخلق وكافة الناس، ولا يدل السياق على خصوص عين أو وصف.
وسياق آيات المعوية الخاصة واضح فيه دلالة الامتنان والرعاية والإحسان، كما يتضح فيها من سياقها
خصوص من تعلق به من ملائكة، وأنبياء، وصديقين، ومحسنين.

ثانياً: كما يلاحظ أيضاً فائدة تجميع الآيات المتعلقة بالموضوع الواحد إذ تفيد غاية الإفادة في معرفة
المعنى وتأكيده، وبيان نظائره، وتثبيت كونه سنة القرآن الكريم وعرفه في بيان الحقائق والمعاني.

(1) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (135 - 136).

المبحث الثاني: اختلاف الموضوع والمكان للآيات، ووقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة.

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: اختلاف الموضوع والمكان للآيات.

وبيان هذا السبب أن القارئ للآيات يرى فيهما تعارضا لظنه وتوهمه أن المعنى منهما متجه على موضع واحد ومكان واحد، في حين أن الصواب فيهما أن لكل آية موضعا، ومكانا يختلف عن مكان وموضع الأخرى، ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون]، ﴿وَلَا يَسْأَلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا﴾ [المعارج]، التي دلت على عدم وقوع التساؤل بينهم، وبين قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصفات]، التي أثبتت وقوع التساؤل بينهم، وقد أجاب أهل العلم عن هذا الإشكال من أوجه منها:

«الأول: أَنَّ نَفْيَ السُّؤَالِ بَعْدَ النَّفْخَةِ الْأُولَى، وَقَبْلَ الثَّانِيَةِ، وَإِثْبَاتُهُ بَعْدَهُمَا مَعًا.

الثَّانِي: أَنَّ نَفْيَ السُّؤَالِ عِنْدَ اشْتِعَالِهِمْ بِالصَّعْقِ وَالْمَحَاسَبَةِ وَالْجَوَازِ عَلَى الصِّرَاطِ، وَإِثْبَاتُهُ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ وَهُوَ عَنِ السُّدِّيِّ مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

الثَّالِثُ: أَنَّ السُّؤَالَ الْمَنْفِيَّ سُؤَالٌ خَاصٌّ، وَهُوَ سُؤَالُ بَعْضِهِمُ الْعَفْوَ مِنْ بَعْضٍ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْحُقُوقِ لِفُتُوظِهِمْ مِنَ الْإِعْطَاءِ، وَلَوْ كَانَ الْمَسْئُولُ أَبَا أَوْ ابْنًا أَوْ أُمَّا أَوْ زَوْجَةً»⁽¹⁾.

والجواب الأول والثاني مبنيان على أن موضع التساؤل المثلث والمنفي مختلفان.

والجواب الثالث مبني على اختلاف مضمون التساؤلين فالمنفي تساؤل خاص، والمثلث تساؤل آخر غيره و«هُوَ أَنَّ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا وَيُؤَيِّجُهُ فِي أَنَّهُ أَضْلَهُ أَوْ فَتَحَ بَابًا مِنَ الْمَعْصِيَةِ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ

بَعْدَهُ»⁽²⁾ قوله تعالى: ﴿وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١٧] قَالُوا إِنَّا كُنْتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ الْيَمِينِ [١٨] قَالُوا بَلْ لَمْ تَكُونُوا مُؤْمِنِينَ [١٩].

مثال آخر:

ومن الآيات أيضا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَنْ تَجِدَ لَهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِهِ ط وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى وُجُوهِهِمْ عُمِيَآ وَبُكْمًا وَصَمًّا مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ كُلَّمَا خَبَتْ زِدْنَاهُمْ سَعِيرًا

(1) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (165).

(2) - القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، (74/15).

﴿٥٧﴾ [الإسراء]، فدللت الآية على أنهم يحشرون على تلك الحال من العمى والبكم والصمم، في حين دلت آيات أخرى أن لهم يوم القيامة بصرا ونطقا وسمعا كقوله تعالى: ﴿وَرَأَى الْمَجْرُمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ ﴿٥٣﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمَجْرُمُونَ نَاصُوا سَوَاءً وَسِعَهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ رَبَّنَا أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾ ﴿١٣﴾، والجمع بين هذه الآيات من أوجه منها ما هو حمل لكل واحدة من الآيتين على موضع ومكان بخلاف الأخرى⁽¹⁾:

الوجه الأول: أن «... المراد بما ذكر حقيقته ويكون ذلك في مبدأ الأمر ثم يرئد الله تعالى إليهم أبصارهم ونطقهم وسمعهم فيرون النار ويسمعون زفيرها وينطقون بما حكى الله تعالى عنهم في غير موضع»⁽²⁾ واختار هذا الوجه أبو حيان الأندلسي حين قال: «والظاهر أن قوله: ﴿عُمِيًّا وَكُمًّا وَصَمًّا﴾ هو حقيقة وذلك عند قيامهم من قبورهم، ثم يرئد الله إليهم أبصارهم وسمعهم ونطقهم فيرون النار ويسمعون زفيرها وينطقون بما حكى الله عنهم»⁽³⁾.

الوجه الثاني: أنهم يكونون على ما هم عليه من السمع والبصر والكلام، فإذا دخلوا النار وطلبوا الخروج ويقول الله لهم: ﴿قَالَ أَحْسَبُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونَ﴾ ﴿١٧٨﴾، فعند ذلك «وَقَعَ بِهِمْ ذَاكَ الْعَمَى وَالصَّمَّ وَالْبُكْمُ مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ وَالْيَأْسِ مِنَ الْفَرْجِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ بِمَا ظَلَمُوا فَهُمْ لَا يَنْطِقُونَ﴾»⁽⁴⁾.

ويلاحظ هنا:

أن اختلاف المكان والموضع، دليل اختلاف الزمان، فمحال أن يكون الشيء الواحد في مكانين مختلفين في لحظة زمنية واحدة، وهذا يذكرنا بما قررناه سابق من شروط تحقق التعارض والتناقض والتغاير بين الدليلين.

(1) -انظر في ذلك: ابن جرير، جامع البيان، (167/15). والشوكاني، فتح القدير، (679/3).

وثمة وجه آخر وهو أن سمعهم وبصرهم ونطقهم هو لهم ثابت لكن لما لم ينفعهم كما لم ينتفعوا به في الدنيا كان كلا سمع ولا بصر ولا نطق، انظر: دفع إيهام الاضطراب (143).

(2) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (143).

(3) - أبو حيان، البحر المحیط، (115/7).

(4) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (143).

المطلب الثاني: وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة.

ووجه هذا السبب ومعناه أن الآيات التي تتناول موضوعا واحدا، ومسألة واحدة، لكنها تتناوله في أطوار ومراتب زمنية مختلفة، فإذا ظن القارئ أن تلك الأحوال والأطوار كلها في زمن واحد، رآها مشكلة ومتعارضة والصواب أن تلك الآيات تخبر عن أمر واحد في مراحل مختلفة، وفي أطوار متغايرة، فلا تعارض إذ ذاك، ومن أمثلة ذلك:

ما جاء من الآيات في وصف خلق آدم، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ صَلْصَالٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾ (31)، «ظاهر هذه الآية أن آدم خلق من صلصال، أي طين يابس. وقد جاء في آيات أخر ما يدل على خلاف ذلك، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا خَلَقْنَا هُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ (32)، وكقوله: ﴿كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ وَمِنْ تُرَابٍ﴾ (33).

والجواب: أنه ذكر أطوار ذلك التراب، فذكر طوره الأول بقوله: من تراب، ثم بُلِّ فصار طينا لازبا، ثم حُمِّر فصار حمأ مسنونا، ثم يُبَس فصار صلصالا كالفخار» (1).

مثال آخر:

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ (34) [الشعراء، والأعراف: 107] والثعبان هو الكبير من الحيات، وقد وصفت في موضع آخر فقال تعالى: ﴿وَأَلْقَى عَصَاكَ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ (35). والجأن هو الصغير من الحيات (2).

قال السمين الحلبي رحمه الله: «الثعبان: ما عظم من الحيات، والجان: ما دق منها. وعلى هذا فكيف يجمع بين قوله ثعبان وبين قوله جان؟ وأجيب بجوابين ... والثاني أنها في ابتداء تشكلها كالجان، ثم تتعظم كالثعبان.» (3).

وذكر جوابا آخر هو قوله: «أحدهما أنها جامعة حين تشكلها بين وصفي هذين الجنسين، أي في عظم الثعبان وخفة الجان» (4)، واقتصر على هذا الوجه من الجمع الشنقيطي في "دفع الإيهام" (5)، وهذا الجمع متعلق بسبب آخر من أسباب الاستشكال سيأتي (6).

(1)- الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (131).

(2)- الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (102).

(3)- السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، (278/1).

(4)- السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، (278/1).

(5)- الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (102).

(6)- انظر: الصفحة () من المذكورة.

ويلاحظ هنا:

أولاً: أن الآيات المستشكلة قد تتعدد أجوبتها بما يدل على أن سبب استشكالها قد يكون واحداً وقد يتعدد.

ثانياً: ما تقدم ذكره من شروط التناقض والتعارض، وذلك أن اختلاف الأطوار والأحوال دال على اختلاف الزمان، فالحكم على الشيء الواحد بحكمين مختلفين في زمنين مختلفين ليس تناقضاً عند العقلاء.

ثالثاً: أن تلك الأطوار إنما فهمت من التأمل التام والدراية التامة بمدلول اللفظ في اللغة العربية، فالتراب معروف أنه إذا بلل بماء مطر، أو غيره صار طينا، والطين معروف لا يخفى ما فيه من لزوجة، والتصاق، فوصف لذلك بأنه لازب⁽¹⁾، ثم سنّه ربنا وصوره كيف شاء، وبقي كذلك حتى تغير ريحه فصار حمأ مسنوناً⁽²⁾، وآخر ذلك أن صار يابسا صلبا له صلصلة حال قرعه.

رابعاً: كما أنه من ضروريات فهم الآيات فهما جيدا تمام الدراية بالعلوم الأخرى من أرضية وسمائية، وعلوم تجريبية، فلو كان القارئ عالم بمكونات التراب، وأحوال تغيره لما أشكلت عليه الآية، وكذا غيرها من الآيات مع غيرها من العلوم.

المبحث الثالث: اختلاف جهة الفعل، وتعدد القراءات في الآية.

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: اختلاف جهة الفعل.

ووجه ذلك أن يأتي في الآية فعل مسندا إلى فاعله، ويأتي الفعل نفسه في آية أخرى مسندا إلى فاعل غير الأول، فجهة الفعل القائمة به، الفاعلة له مختلفة في الموضوعين، وهو ما يوقع الاضطراب.

ومن أمثلة هذا السبب:

قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: 42]، أسند فعل التوفي

إلى الله سبحانه، وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّاكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ الَّذِي وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ

تُرْجَعُونَ﴾ [السجدة]، وفيها إسناد الفعل إلى ملك الموت، وأسند الفعل في آية أخرى إلى الرسل

(1) - قال في القاموس: «اللزوب: اللصوفُ والتُّبوثُ ... و. الطَّيْنُ: لَرِقٌ وَصَلْبٌ»، (134).

(2) - قال في تاج العروس: «الحمأةُ بفتح فسكون: الطَّيْنُ الأسود المَبْتِنُ» (200/1). والمسنون من «سَنَّ الشيءَ يَسُنُّهُ سَنًّا:

(صَوَّرَهُ) ؛ ... وَهُوَ مَسْنُونٌ: أَي مُصَوَّرٌ» (299/35).

والملائكة الموكلين بالأنفس، فقال تعالى: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَيُرْسِلُ عَلَيْكُمْ حَفَظَةً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفْرِطُونَ﴾ [الأنعام]، فإذا قرأ القارئ هذه الآيات ورأى ما فيها من اختلاف إسناد الفعل، واختلاف الفاعل للفعل الواحد، وهو فعل التوفي، ظن هذه الآيات متعارضة ومتناقضة.

والحقيقة أن هذا ليس من التناقض، ولا من الاختلاف في شيء، والجواب عنه ظاهر، ومعروف في اللغة:

ففي الآية الأولى أسند الله الفعل إلى نفسه، « لأن ملك الموت لا يقدر أن يقبض روح أحد إلا بإذنه ومشيئته تعالى: ﴿وَمَا كَانَتْ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كَتَبْنَا مُوَجَّلَاتِهَا﴾ [آل عمران: 145]، وأسنده لملك الموت لأنه هو المأمور بقبض الأرواح، وأسنده للملائكة لأن ملك الموت له أعوان من الملائكة تحت رئاسته، يفعلون بأمره، وينزعون الروح إلى الحلقوم، فيأخذها ملك الموت، والعلم عند الله تعالى»⁽¹⁾.

ونظير هذا ملك، ورئيس جند، وجيش، أمر الملك رئيس الجند ببداية العمل، فباشر رئيس الجند العمل، وأمر الجنود فعملوا، تحت إشرافه، وتأطيره، وأمره، فجاز في ذلك عربية أن يسند الفعل إلى الجميع، هذا في حق المخلوق. فما كان في حق الله سبحانه ذي الجلال، والقدرة، والسلطان كان أولى في ذلك، لتأكد قدرته، وسلطانه، وكونه الفاعل لكل شيء سبحانه، فهو الذي ما من عمل، ولا حركة في الوجود إلا بإذنه، وتقديره، وتدييره، وهو سبحانه من أمد صاحبها بالقدرة عليها، ومكنه من فعلها بأن أزاح عنه موانع ذلك، فسبحانه من لا يطاع إلا بتوقيفه، ولا يعصى إلا بمشيئته، وخذلانه، سبحانه من هذا وصفه فلا يعلم الخلق جميعا كنه وقوع ذلك على التمام والكمال، إذ لا يحيطون بأي شيء من علمه.

مثال آخر:

ومثاله أيضا قوله تعالى لما ذكر كلام بلقيس، قال: ﴿وَإِنِّي مَرْسَلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَعْرِجِ الْمَرْسَلُونَ﴾ [النمل]، فظاهر من الآية أن الوفد جماعة فعبرت بصيغة الجمع، ﴿الْمَرْسَلُونَ﴾، وسياق الآيات شاهد بأنهم كانوا جماعة قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَ بِمَالِ فِرْعَانَ اتِّخَذَ اللَّهُ خَيْرَ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾ [النمل]. ف: (أَتُمِدُّونَ، آتَاكُمْ، أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ).

(1) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (184).

وجاء في آيات أخرى خطاب سليمان لهذا الوفد بصيغة المفرد في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل:36]، ﴿أَرْجِعْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل:37]، فقد يظهر من هذا الاختلاف في إسناد فعل الإرسال مرة إلى جماعة بدليل صيغة الجمع، ومرة إلى مفرد بدليل إفراد الخطاب، والجمع بين الآيات ودفع التعارض بينهما: « هو ما ذكره غير واحد من أن الرسل جماعة، وعليهم رئيس منهم، فالجمع نظرا إلى الكل، والإفراد نظرا إلى الرئيس، لأن من معه تبع له »⁽¹⁾.

وفي معنى ذلك أيضا أن يقال: إن صيغة الإفراد بتقدير اسم مفرد يصدق على الجماعة كقولك: الوفد والمعشر، والجمع، ونحو ذلك، فتقول: (فلما جاء (الوفد، المعشر، الجمع) سليمان)، و(ارجع أيها (الوفد، المعشر، الجمع) إليهم).

المطلب الثاني: تعدد القراءات في الآية.

«القراءات هي اختلاف أداء الكلمات القرآنية معزوا لناقله»، على ما هو المعروف من تعريف ابن الجزري رحمه الله، ثم إن هذه القراءات على تنوعها، واختلافها: منها ما لا علاقة له بالمعنى، ومنها ما له علاقة بالمعنى.

فأما الأول فلا مقام لذكره عند المفسرين، والناظرين في معنى الآية لتدبرها. وأما الثاني الذي هو موضع اهتمام المفسر واعتناؤه، وهو ما له علاقة بالمعنى فيمكن تقسيمه إلى أقسام:

«أحدها: اِخْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى الْوَاحِدِ.

وَالثَّانِي: اِخْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى جَمِيعًا مَعَ جَوَازِ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ لِعَدَمِ تَضَادِ اجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ. وَالثَّلَاثُ: اِخْتِلَافُ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى مَعَ امْتِنَاعِ جَوَازِ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ لِاسْتِحَالَةِ اجْتِمَاعِهِمَا فِيهِ».

وهذا القسم الأخير هو الذي قد يظهر منه الإشكال، وليبيان ذلك نسوق جملة الأمثلة الآتية:

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾⁽²⁾ [الصفات]، وفي قراءة: ﴿بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ﴾⁽¹⁾، فقال بعضهم قراءة الضم مشكلة لأنها تثبت العجب لله سبحانه، وهو ممتنع⁽²⁾.

(1)- الشنقيطي، دفع إبهام الاضطراب، (175).

(2)- وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر انظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (268).

والظاهر أن استشكال الآية ليس لورود هذه القراءة فيها، وإنما لما قام في الذهن من عقيدة جعلته ينفى العجب المثبت لله في هذه القراءة، وكذا استحالة ما ترتب عليها من معنى عند من استشكلمها، كما أن المعنى المستفاد من الآية في القراءتين لم يجتمع على ذات واحدة يستحيل اجتماع المعنى فيها، بل كل قراءة تتعلق بذات مستقلة، فالأولى متعلقة بالنبي ﷺ، والثانية بالله تعالى.

ولذا سيكون الجواب عن الاستشكال بإثبات صحة المعنى المترتب عن القراءة المستشكلة، فيقال: أولاً: باب الأسماء والصفات لله تعالى توقيفي، مبني على ما جاء في الكتاب والسنة، فنؤمن بكل ما وصف الله به نفسه في كتابه، أو سنة نبيه ﷺ، فليس أحد أعلم بالله من الله سبحانه، وليس أحد أعلم بالله من نبيه ﷺ، وقد ثبتت صفة العجب لله تعالى في الكتاب والسنة:

فأما القرآن الكريم ففي هذه القراءة، وهذه الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿٢٤﴾﴾. فظاهاها إسناد الفعل فيها إلى الله تعالى، وظاهر الآيات معتبر، لا يُعدل عنه إلا ببينة، وقرينة قاطعة، ومن عدل عن الظاهر هنا من المفسرين، والمتكلمين فلما قام في ذهنه من استحالة المعنى على الله سبحانه، هذه الاستحالة مردها عقول البشر التي أحالت ذلك، وأنى لتلك العقول المخلوقة بلوغ علم الله تعالى، وعلم ذاته المقدسة لتعلم ما يجوز عليه من الصفات وما لا يجوز، فدخل العقل في مثل هذه المسائل غير مقبول ولا معقول، قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ ﴿٢٥﴾﴾ [البقرة: 255]، وقال سبحانه: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا ﴿١٠﴾﴾ [طه]، وقال سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴿٣٦﴾﴾ [الإسراء]، وقال سبحانه: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأعراف]، والآيات في هذه المعاني كثيرة.

وأما السنة ففي جملة من الأحاديث منها:

منها قوله ﷺ: «عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل»⁽³⁾.

(1)- وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، انظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (268).

(2)- ومنهم المهدي في شرح الهداية (488/2)، وانظر: مشكل القرآن لعبد الله بن حمد المنصور (156).

(3)- أخرجه البخاري في صحيحه (3010)، وغيره، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

منها قوله ﷺ : « عجب ربك من الشاب ليس له صبوة »⁽¹⁾.

فهي دالة على ثبوت الصفة لله تعالى على لسان أعلم الخلق به، ورسوله إلى خلقه، الذي أرشدهم لكل خير وحق.

ثانيا: أن الأدلة من الكتاب والسنة دالة على اتصاف الله سبحانه بهذه الصفة على وجه هي كمال فيه سبحانه، وهذا يدلنا على أن للعجب معاني ليست نقصا⁽²⁾، تلك المعاني هي التي يمكن إضافتها إلى الله تعالى، وهو ما يحتم علينا مزيد علم ودراية بمعاني العجب في العربية، وقد ذكر العلماء شيء من تلك المعاني ومنها:

- قول الزجاج، قال رحمه الله: «ومن قرأ (عَجِبْتُ) فهو إخبار عن الله.

وقد أنكر قوم هذه القراءة. وقالوا: الله عز وجل لا يعجب، وإنكارهم هذا غلط. لأن القراءة والرواية كثيرة، والعجب من الله عز وجل خلافة من الآدميين كما قال: (وَيَمْكُرُ اللَّهُ)، و(سَخَّرَ اللَّهُ مِنْهُمْ)، (وَهُوَ خَادِعُهُمْ). والمكر من الله، والخداع خلافة من الآدميين. وأصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما ينكره، ويقبل مثله، قال: عجبت من كذا وكذا، وكذا إذا فعل الآدميون ما يُنكره الله جاز أن يقول فيه عجبْتُ، والله قد علم الشيء قبل كونه، ولكن الإنكار إنما يقع، والعجب الذي يلزم به الحجة عند وقوع الشيء»⁽³⁾.

وهذا المعنى الذي ذكره الزجاج رحمه الله يوافق سياق الآيات التي بينت عظيم جرم الكافرين، وشديد إعراضهم، وقبيح شركهم، قال تعالى⁽⁴⁾: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾ وَإِذَا ذُكِرُوا لَا يَذْكُرُونَ ﴿١٣﴾ وَإِذَا رَأَوْا آيَةً يَسْتَسْخَرُونَ ﴿١٤﴾ وَقَالُوا إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ لَعَلَّآ مِنَّا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِنَّا لَمَبْعُوثُونَ ﴿١٦﴾ أَوْ آبَاؤُنَا الْأَوَّلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الصفات].

(1)- أخرجه أحمد في المسند (17370)، وغيره وإسناده حسن لغيره، من حديث عقبة بن عامر وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2)- نظيره في ما يضاف إلى الله تعالى (النسيان) فقد ورد نفيه عن الله تعالى في قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم] وورد إثباته كما في قوله تعالى: ﴿تَسْوَأُ اللَّهُ فَنَسِيهِمْ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ هُمُ الْفَلْسِفُونَ ﴿٧٧﴾﴾ [التوبة] فالنفي هو ما يضاد العلم، والمثبت منه هو بمعنى الترك، وورد النسيان في اللغة على معنى الترك.

(3)- الزجاج، معاني القرآن، (300/4). ونقل كلامه صاحب تاج العروس (322/3) مقرا.

(4)- الآيات على قراءة الكسائي، وانظر عزو بقية القراءات: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (268).

- ومنها ما ذكره غير واحد من أهل العلم من أن العجب الذي يثبت لله سبحانه هو تعظيم لشيء لم يسبقه جهل به، بل تعظيم له مع علم به، قال أبو يعلى الفراء في "إبطال التأويلات" بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث في إثبات صفة العجب: « اعلم أن الكلام في هذا الحديث كالكلام في الذي قبله، وأنه لا يمتنع إطلاق ذلك عليه، وحمله على ظاهره؛ إذ ليس في ذلك ما يحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه؛ لأننا لا نثبت عجباً هو تعظيم لأمر دهمه استعظمه لم يكن عالماً به؛ لأنه مما لا يليق بصفاته، بل نثبت ذلك صفة كما أثبتنا غيرها من صفاته»⁽¹⁾.

وقال ابن تيمية رحمه الله: «وَأَمَّا قَوْلُهُ: " التَّعَجُّبُ اسْتِعْظَامٌ لِلْمُتَعَجَّبِ مِنْهُ ". فَيُقَالُ: نَعَمْ. وَقَدْ يَكُونُ مَقْرُونًا بِجَهْلِ سَبَبِ التَّعَجُّبِ، وَقَدْ يَكُونُ لِمَا حَرَجَ عَنِ نَظَائِرِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَعْلَمَ سَبَبَ مَا تَعَجَّبَ مِنْهُ؛ بَلْ يَتَعَجَّبُ لِحُرُوجِهِ عَنِ نَظَائِرِهِ تَعْظِيمًا لَهُ. وَاللَّهُ تَعَالَى يُعْظِمُ مَا هُوَ عَظِيمٌ؛ إِمَّا لِعِظَمَةِ سَبَبِهِ أَوْ لِعِظَمَتِهِ. فَإِنَّهُ وَصَفَ بَعْضَ الْخَيْرِ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ. وَوَصَفَ بَعْضَ الشَّرِّ بِأَنَّهُ عَظِيمٌ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] وَقَالَ: ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ ﴾ [الحجر: ٨٧] وَقَالَ: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا ﴾ [النساء: ٦٦] وَإِذَا آتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٧٧] وَقَالَ: ﴿ وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ ﴾ [النور: ١٦] وَقَالَ: ﴿ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾ [لقمان: ١٣]. وَهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصفوات: ١٣] عَلَى قِرَاءَةِ الضَّمِّ فَهَذَا هُوَ عَجَبٌ مِنْ كُفْرِهِمْ مَعَ وُضُوحِ الْأَدِلَّةِ»⁽²⁾.

- ومنها ما ذكره ابن فارس رحمه الله: «وَأَعْجَبَنِي هَذَا الشَّيْءُ، وَقَدْ أُعْجِبْتُ بِهِ. وَشَيْءٌ مُّعْجَبٌ، إِذَا كَانَ حَسَنًا جِدًّا»⁽³⁾، وجاء في لسان العرب لابن منظور: «وَشَيْءٌ مُّعْجَبٌ إِذَا كَانَ حَسَنًا جِدًّا. وَالتَّعَجُّبُ: أَنْ تَرَى الشَّيْءَ يُعْجِبُكَ، تَظُنُّ أَنَّكَ لَمْ تَرَ مِثْلَهُ...» أي من حسنه، ثم قال: «وَأَعْجَبُهُ الْأَمْرُ: سَرَّهُ. وَأَعْجَبَ بِهِ كَذَلِكَ، عَلَى لَفْظِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْعَجَبِ...»⁽⁴⁾.

(1)- أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات، (245). وانظر: قوام السنة الأصبهاني في الحججة في بيان الحججة (457/2)، وابن أبي عاصم في السنة (249/1).

(2)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (125/6).

(3)- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، (244/4).

(4)- ابن منظور، لسان العرب، (581/1 - 582).

فيكون للآية والأحاديث بعد ذلك معنى موافقا لهذا المعنى من العجب، وهو واضح بقوة في الأحاديث المذكورة سابقا، فالله سبحانه يعجبه، ويسر ويفرح بأولئك القوم الذين يساقون إلى الجنة بالسلاسل، ويسر بالشباب ليس له ميل إلى الهوى والحرام لما في قلبه من بغض لذلك وكره له. ولعله يشهد لهذا المعنى ما ورد في بعض الأحاديث من قوله ﷺ للرجل والمرأة اللذين أكرما ضيفه: «لقد عجب الله عز وجل، أو ضحك من فلان وفلانة»⁽¹⁾، وفي رواية: «قد عجب الله من صنعكما بضيفكما الليلة»⁽²⁾. وفي الحديث الآخر: «إن الربَّ ليعجب من عبده إذا قال: رب اغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، يقول: عَلِمَ عبدي أنه لا يغفر الذنوب إلا أنا»⁽³⁾.

مثال آخر:

ومن الأمثلة المذكورة في هذا السبب من أسباب الاستشكال قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾⁽⁴⁾. [المائدة:6].

ففي كلمة ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، قراءات متعددة⁽⁴⁾:

الأولى: بنصب اللام، وهي قراءة نافع، وابن عامر، والكسائي، وعاصم في رواية حفص من السبعة، ويعقوب.

الثانية: بجر اللام، وهي قراءة ابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو، وعاصم، وفي رواية أبي بكر. وأبي جعفر، وخلف في اختياره.

الثالثة: برفع اللام، وهي قراءة الحسن البصري. وهي قراءة شاذة.

وأما من حيث المعنى المترتب على هذه القراءات، فكالاتي:

أما قراءة الرفع فهي على أن (أرجلكم) مبتدأ خبره محذوف دل عليه ما سبق، فتقدير الكلام: « وأرجلكم واجبٌ غسلها، أو مفروض غسلها، أو مغسولة كغيرها، ونحو ذلك»⁽¹⁾.

(1) - أخرجه البخاري (4889).

(2) - أخرجه مسلم (2054).

(3) - جزء من حديث رواه أبو داود (2602)، والترمذي (3443)، وأحمد في "المسند" (1/ 97 و 115 و 128) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وفيه قصة. وهو حديث صحيح.

(4) - انظر عزوها في: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (89). والمحتسب لابن جني (208/1).

وأما قراءة النصب ففيها عطف الأرجل على ما تقدم في الآية من المنصوبات وهي (الوجوه، والأيدي)، فأفادت القراءة أن الأرجل حكمها وجوب الغسل كحكم الوجوه والأيدي.

وأما قراءة الجر فهي التي اختلف أهل العلم في توجيهها وبيان معناها، وذلك أن الجر فيها يجعل الأرجل معطوفة على ما تقدم جرّه في الآية، وهي الرؤوس، والرؤوس حكمها المسح، فإن حكمنا للأرجل بالمسح كنا قد خالفنا الآية نفسها بالقراءة المتقدمة، وخالفنا الأحاديث الواردة في أن وضوء النبي ﷺ كان بغسل الرجلين لا بمسحهما.

فلا بد والحالة هذه من سعي إلى جمع بين القراءتين بما يخرجهما عن وصف التعارض. ومما قيل في الجمع بينها:

أولاً: أن الخفض في ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾، على المجاورة، أي أن حكمها النصب كالمنصوبات المتقدمة عليها، ولكن لما جاورت الأرجل الرؤوس التي حركتها الكسر، كسرت مثلها للمجاورة، «والعرب تخفض الكلمة لمجاورتها للمخفوض، مع أن إعرابها النصب، أو الرفع»⁽²⁾، وهو لغة عربية فصيحة، لها شواهدا كثيرة، وقد أطل العلامة محمد الأمين الشنقيطي في "أضواء البيان" في الاستدلال لهذه اللغة واستجلب الكثير من شواهدا اللغوية من القراءات القرآنية، والأشعار العربية:

فمن القراءات: قراءة حمزة والكسائي ﴿وَحُورٍ عَيْنٍ﴾ بالخفض في قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴿٧﴾ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٨﴾ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴿٩﴾ وَفَكَهْفَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ﴿١٠﴾ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ﴿١١﴾ وَحُورٍ عِينٌ ﴿١٢﴾ كَأَمْثَلِ اللَّوْلِيِّ الْمَكُونِ ﴿١٣﴾﴾ [الواقعة]، إذ عطفت على الأكواب، والفاكهة، واللحم المخفوضات، وذلك للمجاورة، وإلا فإن موضعها الرفع كما في القراءة الأخرى، بتقدير يطوف عليهم حورٌ عِينٌ، ولا يصح أن نقول يطوف عليهم ولدان بأكواب ... وبحور عين. فجعل الجر لأجل المجاورة لا لموضع الجملة من الإعراب.

ومن الأشعار العربية قول امرئ القيس:

وظلَّ طُهارة اللحم ما بين منضجٍ ... صفيفَ شواءٍ أو قديرٍ معجَّلٍ.

(1)- ابن جني، المحتسب، (208/1).

(2)- الشنقيطي، أضواء البيان، (330/1).

« بجر (قدير) » مجاورته للمخفوض، مع أنه عطف على «صفيف» المنصوب بأنه مفعول اسم الفاعل الذي هو «منضج»، والصفيف: فعيل بمعنى مفعول وهو المصفوف من اللحم على الجمر لينشوي، والقدير: كذلك فعيل بمعنى مفعول، وهو المجمعول في القدر من اللحم لينضج بالطبخ⁽¹⁾. واستدلوا أيضا بمثل مذكور عند العرب، وهو قولهم: «جحرُ ضبٍ حربٍ». فقال خفض (حرب) لمجاورته للمخفوض، وإلا فهو مرفوع نعت للجحر، فالجحر هو من يوصف بالحراب لا الضب. وقد أثبت هذه اللغة أئمة النحو كالخليل، وسيبويه، والزرجاج، وابن الأنباري، وغيرهم، يقول سيبويه في الكتاب: «ومّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: " هذا جُحْرُ ضَبِّ حَرْبٍ "، فالوجهُ الرَفْعُ، وهو كلامٌ أكثرُ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنَّ الحَرْبَ نعتُ الجُحْرِ والجُحْرُ رَفْعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه...»⁽²⁾.

ثانياً: أن الخفض فيها على أصله من إرادة العطف على المخفوض، وأن حكم الأرجل هو حكم الرؤوس المخفوضة، وحمل ذلك على أوجه:

- 1: أن المسح يراد به الغسل، فالمسح خفيف الغسل، فكأن المقصود من الآية هو خفيف الغسل. وهذا الوجه قد يعترض عليه بالمسح الذي في الرؤوس فهو مسح، وليس غسلاً خفيفاً.
- 2: أنه حكم كان قبل فرض الغسل ثم نسخ بالغسل، فكان أول الأمر مسح الرجلين ثم نسخ بالغسل. وهذا يحتاج معه إلى معرفة التاريخ، وقد علم أن الوضوء تقدم تشريعه في مكة، ولا يعلم في صفة وضوئه ﷺ مسح للرجلين عاريتين.
- 3: أن حكم الأرجل المسح، وذلك حال لبس الخفين كما هو ثابت في السنة.

يلاحظ هنا:

هذا المبحث الظاهر أنه ليس على إطلاقه من حيث استقلال القراءات، وتعددتها في الآية الواحدة بكونها سبباً خاصاً في إشكال الآية، وذلك أنه إذا قررنا أن تعدد القراءات في منزلة تعدد الآية الواحدة، فالآية التي فيها قراءات صارت كالأيات المفترقة التي بينها تعارض واختلاف، فاختلاف القراءة جعل الآية الواحدة في مقام آيات متعارضة، ثم نظر بعد ذلك إلى سبب التعارض بينها، وسيرجع السبب بعد ذلك إلى جملة الأسباب التي تقدم بعضها وسيأتي بعضها الآخر.

(1)-الشنقيطي، أضواء البيان، (331/1).

(2)-سيبويه، الكتاب، (436/1).

وإنما يكون تعدد القراءات سبب إشكال إذا كان مرده إلى ذات واحدة واستحال اجتماع المعنيين فيها، كما في مثال آية الضوء.

المبحث الرابع: توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية، وتوهم استحالة المعنى

في هذا المبحث ذكر لمطبلين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: توهم تعارض الآية أو الآيات مع الأحاديث النبوية.

قبل ذكر تفاصيل هذا السبب وأمثله لا بد أن نذكر بأصل من أصول الشريعة، ألا وهو أصل الرسالة وحجية الرسول على من أرسل إليهم، ووجوب تصديقه فيما أخبر به، وامتنال ما أمر به، مما هو من متعلقات الرسالة، ولما كان الرسول لا ينطق في أمور الرسالة إلا بما هو بلاغ من المرسل، كان كلام الرسول من كلام المرسل على حد سواء من حيث الحجية، واللزوم، فما أمر الله به في القرآن الكريم، هو عين ما أمر به رسول ﷺ في السنة، ولذا قال تعالى: ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧ ﴾ [الحشر]، وقال: ﴿ وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ٢ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ٤ ﴾ [النجم]. وقال تعالى: ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ١٣ ﴾ [النور]، وقال عز شأنه: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ١٥ ﴾ [النساء].

وأحاديث رسول الله ﷺ في بيان هذا الأصل كثيرة جدا منها:

قوله ﷺ: «ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه، ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل ينثني شعبانا على أريكته يقول: عليكم بالقرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه»⁽¹⁾.

ولما كان الجميع قرآنا وسنة من عند الله تعالى، استحال بالضرورة وقوع التعارض والتناقض بينهما، وما ظُنَّ فيه ذلك فإنما هو بحسب الناظر، وعلمه، وإدراكه.

وهنا نرجع إلى بيان السبب الذي نحن بصدد الكلام فيه، وهو توهم مخالفة السنة للقرآن، فقد يرى الرائي أن بين آية وحديث، تعارضا، وتناقضا، وليس الأمر كذلك لما تقدم تقريره، وما ظُنَّ فيه ذلك

(1)-أخرجه أحمد في المسند (17173) وسنده صحيح، من حديث مقداد بن معدي كرب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وبوب عليه الخطيب في الكفاية (8): «بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ حُكْمِ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُكْمِ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي وُجُوبِ الْعَمَلِ وَالزُّومِ التَّكْلِيفِ»

فله أوجه، وأجوبة بينها القرآن نفسه، أو السنة نفسها، أو كلام العلماء ممن دقق النظر، وفهم دلالات الألفاظ، والفروق بينها.

ولأهمية هذا السبب، وعظيم أثره على المسلم والمؤمن في قوة إيمانه، وطمأنينة قلبه، ألف العلماء رحمهم الله في هذا الباب مؤلفات عدة، ومن الدراسات المعاصرة الجيدة في هذا الباب، دراسة للدكتور: أحمد بن عبد العزيز القصير، بعنوان: "الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن الكريم".
ومن أمثلة ذلك:

المثال الأول: هل كتب النبي بيده الشريفة.

يقول الله سبحانه: ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ إِذَا لَأْتَابَ الْمُبْطِلُونَ ﴿٤٨﴾ [العنكبوت]، وقال تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف: 157]، وقال: ﴿ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبَعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [الأعراف].

فبينما ﷺ ما كان قارئاً لمكتوب كما في حديث جبريل، ولا كان كاتباً كما في الآية الأولى، ومن ضرورة عدم الكتابة أن لا يعرف قراءة ما كتب، ولذا وصف في الآيات الأخرى بالأمي.

وقد وردت بعض الأحاديث، والروايات التي ظاهرها أنه ﷺ كتب، وقرأ، ومنها:

حديث عمرة الحديبية: عند البخاري وغيره وفيه: «... ثُمَّ قَالَ: لِعَلِّي بِنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَمَحَ رَسُولَ اللَّهِ»، قَالَ عَلِيٌّ: لَا وَاللَّهِ لَا أَحْوَكُ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ، وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ...»⁽¹⁾.

وهو أقوى⁽²⁾ حجة عند من أجاز الكتابة على رسول الله ﷺ، ووجه الدلالة ظاهر من الحديث.

وظاهر من الآية والحديث شيء من التعارض، فعدم الكتابة، والأمية، وصف يخالف الكتابة الواقعة منه ﷺ، ولذا تكلم أهل العلم في دفع هذا الإشكال والتعارض، ولهم فيه طرق:

الأولى: قول من أجاز الكتابة عليه ﷺ، فاحتاجوا إلى الجواب عن الآيات، فقالوا:

أما آية سورة العنكبوت فهي دالة على انتفاء الكتابة عن النبي ﷺ قبل النبوة وإنزال القرآن، لنتم بذلك معجزة القرآن وصدق نبوته، وأما بعد النبوة والقرآن فالآية لا تدل على نفي ذلك، فبعد نزول القرآن وانتشاره ودخول الناس في الإسلام علم النبي ﷺ الكتابة⁽¹⁾.

(1) - أخرجه البخاري (4251) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(2) - ولهم حجج أخرى لكنها أحاديث ضعيفة، وموضوعة، فلا حجة فيها.

وأما الآيات التي وصفته بالأمية فمحمولة على أن ذلك كان أول البعثة لتتم الحجة، وصدق النبوة فهو الأمي الذي جاء بعلوم الأولين والآخرين، وكتابه ﷺ بعد ذلك لا تنافي المعجزة برسالته التي ثبتت قبل (2).

وأجاب آخرون بأن كتابته لاسمه الواردة في هذا الحديث لا تعني انتفاء الأمية عنه، فرب أمي جاهل يعرف كتابة اسمه؛ وهذا الجواب يتجه إن قلنا إنه لم يكتب إلا ما كتب في حادثة الحديبية (3). ويعترض على هذه الأجوبة بـ:

إن نفي الكتابة في آية العنكبوت الذي ذكروا أنه قبل نزول القرآن، مفهومه أن ما بعد النزول زمن غير مقصود، فلو تركنا هذا على إطلاقه لوقعت الشبهة، فكونه يتعلم الكتابة بعد نزول القرآن لكان هذا دليلاً للكفار على أنه يعلم هذا الكلام، وإذا علم الكتابة فمن باب أولى أن يعلم الخطاب والمقال. كما أن هذا القول مع الذي بعده القائل: إن الأمية كانت وصفه أول البعثة فقط، هذان القولان يحتاج معهما إلى زمن يتحدد فيه زمن زوال هذا الوصف عنه، وقد كان الصحابة رضيم على دراية بجميع أحواله وأقواله، وما نقل عن واحد منهم أنه ﷺ بدأ تعلم الكتابة زمن كذا، بل لا يزالون ينقلون لنا أنه ﷺ يأمر صحابته فيكتبون له، القرآن والحديث والمكاتبات ونحوها.

وأما الجواب الأخير فله وجه من القبول إذا صحت رواية الحديث بهذا اللفظ.

الثاني: قول من منع الكتابة عنه ﷺ واحتاجوا إلى الجواب عن الحديث، فقالوا:

قد ورد الحديث من رواية البراء بن عازب، وأنس بن مالك، والمسور بن مخرمة ومروان بن الحكم معا رضيم جميعاً بألفاظ عدة:

* فمن حديث البراء بن عازب رضيم:

بلفظ « فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ، وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ » (4) وهي الرواية السابق ذكرها.

(1) - انظر: أحمد القصير، الأحاديث المشككة الواردة في التفسير، (395).

(2) - انظر: أحمد القصير، الأحاديث المشككة الواردة في التفسير، (396).

(3) - انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ، (1181/3 - 1182). وسير أعلام النبلاء (14/190).

(4) - أخرجه البخاري (4251) من حديث البراء بن عازب رضيم.

وفي رواية « ثُمَّ قَالَ لِعَلِيِّ: «امْحُ رَسُولُ اللَّهِ»، قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا، فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْكِتَابَ، فَكَتَبَ هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ،»⁽¹⁾ وليس فيها لفظ: « وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ»،.

وفي رواية أخرى «فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَمْحَاهَا، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَا وَاللَّهِ، لَا أَمْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرِنِي مَكَانَهَا»، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ،»⁽²⁾. وليست صريحة في كونه هو الكاتب، فهي محتملة.

وفي أخرى «فَقَالَ لِعَلِيِّ: «امْحُهُ»، فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا أَنَا بِالَّذِي أَمْحَاهُ، فَمَحَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِهِ وَصَاحَهُمْ عَلَى أَنْ يَدْخُلَ»⁽³⁾، وليس فيها ذكر الكتابة أصلا.

* وأما حديث أنس بن مالك رضي الله عنه:

فبلفظ: « قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ لَا تَبْعَنَّاكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبِ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اَكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ...»، وهي صريحة في أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالكتابة وليس كاتبًا.

* وأما حديث المسور ومروان رضي الله عنهما فبلفظ: « ثُمَّ قَالَ: «هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ سُهَيْلٌ: وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَدْنَاكَ عَنِ الْبَيْتِ، وَلَا قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِنْ أَكْتُبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَاللَّهِ إِنِّي لَرَسُولُ اللَّهِ، وَإِنْ كَذَّبْتُمُونِي، أَكْتُبِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ». وهي صريحة في أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالكتابة وليس كاتبًا.

فمجموع الروايات أن النبي صلى الله عليه وسلم هو محا الكلمة، وأما كتابته صلى الله عليه وسلم للكلمة فهي في بعض طرق حديث البراء، ويخالفه ما في الحديثين الباقيين، ففيهما أن النبي صلى الله عليه وسلم هو الأمر بالكتابة وليس كاتبًا، والله أعلم. وإذا انتفى الاستدلال بالحديث على المقصود بقيت الآية على ظاهر معناها، وما دلت عليه من انتفاء الكتابة عنه صلى الله عليه وسلم، إذ البقاء على الأصل هو الصواب فلا ينتقل عنه إلا بدليل، فالأصل في حقه صلى الله عليه وسلم الأمية التي هي عدم الكتابة، والقراءة للمكتوب، فلا ينتقل عنه إلا بدليل. ولا دليل في هذه المسألة يوجب المصير إليه، والله أعلم.

(1) - أخرجها البخاري (2699).

(2) - أخرجها مسلم (1783).

(3) - أخرجها البخاري (2698). ومسلم (1783).

مثال آخر: هل يرى بنو آدم الجن.

يقول الله سبحانه: ﴿يَبْنِيْٓءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكَ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكَ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَا إِنَّهُ يَرُدُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرْوَنَّهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيْطَانَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [الأعراف]. فدللت الآية على أن الشياطين ترى بني آدم، وأن بني آدم لا يرونهم. وقد جاء عن النبي ﷺ أن قال: «إِنَّ عَقْرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةَ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأَمَكَّنِي اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي»⁽¹⁾. وهو دال على أن ﷺ رآه، ولم يمنعه من أن يريه الناس كلهم إلا دعوة سليمان عليه السلام، فدل على إمكانية رؤيتهم للجن.

وقبل الكلام في دفع الإشكال ننبه إلى أن مسألة رؤية الجن، من المسائل الثابتة عند أهل السنة والجماعة خلافا للمعتزلة وبعض الأشاعرة⁽²⁾ الذين ينفون ذلك، وهذه المسألة فرع عن إثبات وجودهم، فمن الطوائف من أنكر وجودهم، يقول ابن تيمية رحمه الله: «لم يخالف أحد من طوائف المسلمين في وجود الجن، ولا في أن الله أرسل محمداً صلى الله عليه وسلم إليهم، وجمهور طوائف الكفار على إثبات الجن، أما أهل الكتاب من اليهود والنصارى فهم مقرون بهم كإقرار المسلمين، وإن وجد فيهم من ينكر ذلك، وكما يوجد في المسلمين من ينكر ذلك كما يوجد في طوائف المسلمين كالجهمية، والمعتزلة من ينكر ذلك، وإن كان جمهور الطائفة وأئمتها مقربين بذلك. وهذا لأن وجود الجن تواترت به أخبار الأنبياء تواترا معلوماً بالاضطرار، ومعلوم بالاضطرار أنهم أحياء عقلاء فاعلون بالإرادة بل مأمورون منهيون...»⁽³⁾.

وأما الجمع بين الآية والحديث، فللعلماء فيه أوجه عدة منها⁽⁴⁾:

الوجه الأول:

(1) - أخرجه البخاري (461).

(2) - انظر: الشبلي، آكام المرجان، (34-35). ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (4/346، 10/19). الألوسي، وروح المعاني، (8/482). الرمحشيري، الكشاف، (2/92). الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، (14/45).

(3) - ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (10/19).

(4) - أحمد القصير، الأحاديث المشككة الواردة في التفسير، (219-).

أن مقصود الآية أن نفي رؤيتنا لهم هو حال رؤيتهم لنا، وأما في غير حال رؤيتهم لنا فهو غير داخل في معنى الآية، ويمكن أن نراهم وجائز⁽¹⁾. ويدفع ويضعف هذا الوجه ما جاء في قصة أبي هريرة في تمر الصدقة، فقد كان كل واحد منهما يرى الآخر في الوقت نفسه.

الوجه الثاني:

الآية محمولة على الغالب، فالغالب عدم رؤية الإنس لهم، ولا ينافي الغالب وقوع الرؤية أحيانا، كما وقع للنبي ﷺ في هذا الحديث.

الوجه الثالث:

أن الرؤية المنفية في الآية هي رؤيتهم على أصل خلقتهم وفي صورتهم التي خلقوا عليها، وأما غير هذه الصورة، كأن يتشكلوا في صورة حيوانات، أو آدميين فليس داخلا في المنع. كما وقع مع أبي هريرة رضي الله عنه. وكما في حديث رؤية الثعابين في البيوت وإيذائها بالخروج ثلاثا، وحديث الكلب الأسود وغيرها.

ولعل هذا الوجه هو أقرب الأوجه لاجتماع سائر الأدلة به، وعدم تعارضها، واندرج الوجه الثاني فيه. غير أن عليه ملاحظة وتمة هي أن نفي رؤيتهم على أصل خلقتهم هو بحسب الغالب، والأكثر، وذلك لعدم الدليل القاطع على امتناع رؤيتهم على أصل خلقتهم مطلقا، فبقي الأمر محتملا، والله أعلم.

ملاحظات، وتتمات:

ينبغي على الباحث اعتبار المذاهب العقدية حال تناول الآيات بالتفسير والبيان، ومواضع الاختلاف بالجمع والائتلاف، فكثير من المسائل في التفسير وأقوال فيه تكون أصولها نشأتها من المذهب العقدي للمفسر، وهذا المذهب قد يكون حقا، وقد يكون باطلا، فيكون ما انبنى عليه له حكم ذلك.

(1) - نسب د/ القصير هذا الوجه لابن تيمية، والشوكاني، وكلامهما لا صراحة فيه بهذا الوجه، وما في هذا الوجه من الضعف أوضح من أن ينسب لابن تيمية والشوكاني رحمهما الله، يقول ابن تيمية (7/15): «الَّذِي فِي الْقُرْآنِ أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْسَ مِنْ حَيْثُ لَا يَرَاهُمْ الْإِنْسُ، وَهَذَا حَقٌّ يَقْتَضِي أَنَّهُمْ يَرَوْنَ الْإِنْسَ فِي حَالٍ لَا يَرَاهُمْ الْإِنْسُ فِيهَا، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُمْ لَا يَرَاهُمْ أَحَدٌ مِنَ الْإِنْسِ بِحَالٍ» وليس في هذا الكلام ما يفهم منه اشتراط عدم رؤيتنا لهم بحال رؤيتهم لنا، وقال الشوكاني: «وغاية ما فيها أنه يرانا من حيث لا نراه وليس فيها أنا لا نراه أبدا فإن انتفاء الرؤية منا له في وقت رؤيته لنا لا يستلزم انتفاءها مطلقا» فتح القدير (197/2). فليس فيه كلامه أن الرؤية تقع حال الترائي، ورؤية كل واحد للآخر.

المطلب الثاني: توهم استحالة المعنى.

وذلك أن يتوهم القارئ للآية الكريمة أن المعنى المراد منها مستحيل الوقوع، ولا يمكن أن يكون، سواء أكان المعنى الذي فهمه من الآية صحيحاً فأنكر أن يكون ممكن الوقوع، أم كان المعنى الذي فهمه خطأ فقال باستحالة معناه، فمن أمثلة الأول:

ما سبق ذكره في قوله تعالى: ﴿فَأَلْقَى عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾ [الشعراء، والأعراف: 107] ، فقد فهم المفسر الآية على صوابها من أن الجان صغار الثعابين، والثعبان ما كبر من الحيات، غير أنه جعل هذا الاجتماع بينهما مستحيلاً، فاستشكل ذلك، يقول الزجاج رحمه الله: « والثعبان الكبير من الحيات. فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فكيف جاء، فإذا هي ثعبان مبين. وفي موضع آخر (تَهْتَرُ كَأَنَّهَا جَانٌّ)، والجانُّ الصغيرُ من الحياتِ؟. فالجواب في هذا مما يدل على عظم الآية، وذلك أن خَلَقَهَا خَلْقُ الثعبان، واهتزازها وحركتها وخفتها كاهتزاز الجانِّ وخفتها»⁽¹⁾.

وما استشكلت الآيات إلا لما ظن القارئ استحالة اجتماع الوصفين في موضع واحد، وزمن واحد والحال أنه لا مانع من ذلك في خلق الله تعالى خاصة ما كان منه على سبيل المعجزة والبرهان على صدق النبوة، فهو أولى بأن تظهر فيه آيات الله وقدره على الخلق والتكوين بما تحار فيه العقول، والألباب.

ومن أمثلة ذلك أيضاً:

ما تقدم ذكره في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾⁽²⁾، على قراءة الرفع، فإن القارئ فهم الآية خطأ، فعنده أن إثبات العجب لله سبحانه يقتضي تشبيهه بالمخلوقات، فكان هذا المعنى مستحيلاً عنده، في حين أن الآية لا تدل على ذلك، ولا يلزم من إثبات الصفات المماثلة والمشابهة. ثم من أثبت الصفة عدل عن ظاهرها وقال بالتأويل ظنا منه أن ظاهرها موهم للنقص والتشبيه وهو أيضاً مستحيل، وهذا أيضاً خطأ. وهذا السبب هو أصل ضلال كافة فرق الإسلام في عقيدة الأسماء والصفات.

والصواب في ذلك ما تقدم ذكر فيه هذه الآية من أجوبة لأهل السنة، فلترجع.

(1) - الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، (88/4). وأشار إلى هذا الوجه أيضاً السمين الحلبي في عمدة الحفاظ، (321/1).

(2) - وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف في اختياره، انظر: البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي (268).

مثال آخر:

ومن الأمثلة التي ذكرها عبد الله بن حمد المنصور تحت هذا السبب من أسباب الإشكال، قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ [الزخرف]. وأورد تحته كلاما طويلا للعلامة الشنقيطي

رحمه الله تعالى في بيان المعنى الصحيح في الآية، ومما قاله العلامة الشنقيطي رحمه الله:

«اختلف العلماء في معنى ﴿إِنْ﴾ في هذه الآية.

فقال جماعة من أهل العلم: إنها شرطية، واختاره غير واحد، وممن اختاره ابن جرير الطبري، والذين

قالوا: إنها شرطية، اختلفوا في المراد بقوله: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾.

فقال بعضهم: فأنا أول العابدين لذلك الولد.

وقال بعضهم: فأنا أول العابدين لله على فرض أن له ولدا.

وقال بعضهم: فأنا أول العابدين لله جازمين بأنه لا يمكن أن يكون له ولد.

وقالت جماعة آخرون: إن لفظة ﴿إِنْ﴾ في الآية نافية.

والمعنى: ما كان لله ولد، وعلى القول بأنها نافية ففي معنى قوله: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ ثلاثة أوجه:

الأول وهو أقربها: أن المعنى: ما كان لله ولد فأنا أول العابدين لله المنزهين له. عن الولد، وعن كل ما لا يليق بكماله وجلاله.

والثاني: أن معنى قوله: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ أي الأنفين المستنكفين من ذلك، يعني القول الباطل

المفترى على ربنا الذي هو ادعاء الولد له. والعرب تقول: عبد - بكسر الباء - يعبد - بفتحها - فهو عبد - بفتح فكسر - على القياس، وعابد أيضا سماعا إذا اشتدت أنفته واستنكافه وغضبه،...

الوجه الثالث: أن المعنى ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾ أي الجاحدين النافين أن يكون لله ولد سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا.

قال مقيده - عفا الله عنه وغفر له -: الذي يظهر لي في معنى هذه الآية الكريمة أنه يتعين المصير إلى

القول بأن (إن) نافية، وأن القول بكونها شرطية لا يمكن أن يصح له معنى بحسب وضع اللغة العربية التي نزل بها القرآن، وإن قال به جماعة من أجلاء العلماء.

وإنما اخترنا أن إن هي النافية لا الشرطية، وقلنا: إن المصير إلى ذلك متعين في نظرنا لأربعة أمور:

الأول: أن هذا القول جار على الأسلوب العربي جريانا واضحا، لا إشكال فيه، فكون (إن كان)

بمعنى ما كان كثير في القرآن وفي كلام العرب، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً وَاحِدَةً﴾

﴿يس:29﴾، أي ما كانت إلا صيحة واحدة.

فقولك مثلاً معنى الآية الكريمة: ما كان لله ولد فأنا أول العابدين الخاضعين للعظيم الأعظم، المنزه عن الولد، أو الأنفين المستنكفين من أن يوصف ربنا بما لا يليق بكماله وجلاله من نسبة الولد إليه، أو الجاحدين النافين أن يكون لربنا ولد سبحانه وتعالى عن ذلك علواً كبيراً لا إشكال فيه؛ لأنه جار على اللغة العربية التي نزل بها القرآن، دال على تنزيه الله تنزيهاً تاماً عن الولد، من غير إيهام البتة لخلاف ذلك.

الأمر الثاني: أن تنزيه الله عن الولد بالعبارات التي لا إيهام فيها هو الذي جاءت به الآيات الكثيرة في القرآن، كما قدمنا إيضاحه في سورة «الكهف» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا ۗ﴾ [الكهف:4] الآية. وفي سورة «مریم» في الكلام على قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۗ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ۗ﴾ [مریم:88 - 89]. والآيات الكثيرة التي ذكرناها في ذلك تبين أن (إن) نافية.

فالنفي الصريح الذي لا نزاع فيه يبين أن المراد في محل النزاع النفي الصريح. وخير ما يفسر به القرآن القرآن؛ فكون المعبر به في الآية (ما كان للرحمن ولد) بصيغة النفي الصريح مطابق لقوله تعالى في سورة «بني إسرائيل»: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا ۗ﴾ [الإسراء:111] الآية. وقوله تعالى في أول «الفرقان»: ﴿وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمَلَكِ ۗ﴾ [الفرقان:2] الآية. وقوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ ۗ﴾ [المؤمنون:91] الآية. وقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۗ﴾ [الإخلاص:3]. وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ۗ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۗ﴾ [الصافات:151 - 152]. إلى غير ذلك من الآيات.

وأما على القول بأن (إن) شرطية، وأن قوله تعالى: ﴿فَأَنَا أَوَّلُ الْعَبِيدِينَ﴾ جزء لذلك الشرط، فإن ذلك لا نظير له البتة في كتاب الله، ولا توجد فيه آية تدل على هذا المعنى....

الأمر الثالث: هو أن القول بأن (إن) شرطية لا يمكن أن يصح له معنى في اللغة العربية، إلا معنى محذور لا يجوز القول به بحال، وكتاب الله جل وعلا يجب تنزيهه عن حمله على معان محذورة لا يجوز القول بها. ...

الأمر الرابع: هو دلالة استقراء القرآن العظيم أن الله تعالى إذا أراد أن يفرض المستحيل ليبين الحق بفرضه، علقه أولاً بالأداة التي تدل على عدم وجوده، وهي لفظة (لو)، ولم يعلق عليه البتة إلا محالاً مثله، كقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:22]. وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ

يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ﴿ [الزمر:4] . وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَأَتَّخِذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء:17] الآية.

وأما تعليق ذلك بأداة لا تقتضي عدم وجوده كلفظة (إن) مع كون الجزاء غير مستحيل فليس معهودا في القرآن...»⁽¹⁾.

والذي ظهر لي والله أعلم أن هذا المثال لا يستقيم تحت هذا السبب، لعدم ظهور الاستحالة في المعنى الناتج من الآية، فكلا القولين قال بهما جمع من أهل العلم، والراجح فيها نسبي باعتبار كل مفسر. والذي يظهر لي والله أعلم أن اندراج هذه الآية في السبب الآتي (خفاء المعنى) أليق، إذ كل قائل بقول من القولين خفي عليه المعنى الآخر على اعتبار أن القول الآخر هو الصواب.

المبحث الخامس: غرابة اللفظ، و مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: غرابة اللفظ.

الغريب في اللغة هو: الغامض من الكلام⁽²⁾، ومنه غريب القرآن الكريم، فذ: «لغات القرآن العزيز على قسمين: قسم يكاد يشترك في معناه عامة المستعربة وخاصتهم، كمدلول السماء والأرض وفوق وتحت.

وقسم يختص بمعرفته من له اطلاع، وتبحر في اللغة العربية، وهو الذي صنف أكثر الناس فيه وسموه: غريب القرآن»⁽³⁾.

فاختصاص أهل التبهر بمعرفته مؤذن بعدم دراية غيرهم به، وهو ما يورث الاستشكال للآية، فتكون غرابة اللفظ سببا في استشكاله، يقول ابن تيمية رحمه الله: «... نَعَمْ قَدْ يَكُونُ فِي الْقُرْآنِ آيَاتٌ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ فَضَلًّا عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي آيَةٍ مُعَيَّنَةٍ بَلْ قَدْ يُشْكِلُ عَلَيَّ هَذَا مَا يَعْرِفُهُ هَذَا، وَذَلِكَ تَارَةً يَكُونُ لِعَرَابَةِ اللَّفْظِ وَتَارَةً لِاسْتِثْبَاهِ الْمَعْنَى بِغَيْرِهِ،»⁽⁴⁾.

ومن أمثلة ذلك:

(1)- الشنقيطي، أضواء البيان، (148/7-165).

(2)-انظر: العين للخليل بن أحمد (411/4)، وتهذيب اللغة للأزهري (115/8).

(3)-أبو حيان، تحفة الأريب في بيان الغريب، (40).

(4)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (400/17). وانظر: مشكل القرآن الكريم، عبد الله بن حمد، (122-123).

ما روي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه في كلمة (أبًا) من قوله تعالى: ﴿ وَفَكَهَّتْ وَأَبًا ۝٣١ ﴾ [عبس]. وهي عند المفسرين على معنيين الأول: « أنه ما ترعاه البهائم... والثاني: أنه الثمار الرطبة».

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا رَبَّنَا عَجَلْ لَنَا قِطْنَا قَبْلَ يَوْمِ الْحِسَابِ ۝١٦ ﴾ [ص].

فمعنى الآية مشكل لمن لم يقف على معنى كلمة ﴿ قِطْنَا ﴾ فيها، وهي من الغريب الذي يحتاج معه إلى مزيد تأمل وبحث، وللمفسرين فيها أقوال:

«أحدها: أنه الصحيفة، ... والكتاب، والقُطُوط: الكتب بالجوائز...»

والثاني: أن القِطُّ: الحساب، ... والثالث: أنه القضاء، ... الرابع: أنه النصيب، ... قال الزجاج: القِطُّ: النصيب، وأصله: الصحيفة يُكْتَبُ للإنسان فيها شيء يصل إليه، واشتقاق القِطُّ من قَطَطْتُ، أي: قَطَعْتُ، فالنصيب: هو القطعة من الشيء...»⁽¹⁾.

ومجمل القول في معنى الآية بعد ذلك أن الكفار المكذبين بيوم القيامة لما تُوعِدُوا بالحساب والعقاب في الآخرة سألوا على وجه التعنة والعناد والاستكبار والتعجيز، سألوا تعجيل حظههم ونصيبهم من الحساب والقضاء والعذاب في الدنيا.

أو سألوا نصيبهم من نعيم الجنة، استهزاء وسخرية كقول تعالى حاكيا عن الكافر قوله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّ مَالًا وَوَلَدًا ۝٧٧ أَطَّلَعَ الْغَيْبَ أَمِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ۝٧٨ ﴾ [مرم]، وقوله تعالى على لسان آخر: ﴿ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُودَتْ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنْقَلَبًا ۝٣٦ ﴾ [الكهف].

ومن أمثلة ذلك:

قوله تعالى: ﴿ أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ ۝٥٩ وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ ۝٦٠ وَأَنْتُمْ سَلَمِدُونَ ۝٦١ ﴾ [النجم]. فالآية الأخيرة مشكلة عند من لم يعرف معنى ﴿ سَلَمِدُونَ ﴾، وقد ذكر المفسرون فيها أقوالا منها أنها بلغة اليمن وحمير، يقول ابن الجوزي رحمه الله: « فيه خمسة أقوال. ... والثالث: أنه الغناء، وهي لغة يمانية، يقولون: اسْمُدْ لنا، أي: تَعَنَّ لنا، رواه عكرمة عن ابن عباس. وقال عكرمة: هو الغناء

(1) - ابن الجوزي، زاد المسير، (563/3).

بالْحَمِيرِيَّة»⁽¹⁾، فمن لم يكن ذا دراية بهذا فاته هذا المعنى من الآية على الأقل، ولا نقول فاته كل المعنى منها، لأن للكلمة معاني أخرى⁽²⁾.

المطلب الثاني: مخالفة المشهور من قواعد النحو والعربية.

إن استقرار قواعد اللغة العربية على ما أصَّله كل من نحاة البصرة والكوفة، واستمرار الناس على أخذها واقتصرهم عليها، وعدم التوسع في دراية لغات العرب الكثيرة، يجعل تلك القواعد محل إجماع بين الناس بحيث لا يعرفون غيرها، وهو ما يحمل القارئ والمفسر على استغراب واستشكال الآية إذا وردت على لغة، أو إعراب لا ينضبط بضوابط ما عرف عنده من قواعد النحو عند المدرستين. وقد وقع كثير من النحاة ممن تكلم في التفسير في هذا، وخاصة في باب الآيات التي تعددت قراءاتها، فضعفوا كثيرا منها، بل ردوا وأنكروا، وهذا مسلك غير سوي ولا صحيح، إذ جعل فيه الأصل الحاكم محكوما عليه، وذلك حين جعل القرآن الكريم العربي المبين محكوما بهذه القواعد المبنية على شواهد من الشعر العربي قد لا يعلم قائلها، ولا من نقلها. فضلا عن اختلافهم في ألفاظها وضبطها. ثم من توابع استشكال إعراب القراءة أن يُستغرب معناها، فلا يُدرى تأويلها الصحيح. ومن الأمثلة المعلومة في ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء:1]، في قراءة حمزة الذي قرأ بخفض ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، وقد اعترض عليها وردها جماعة من النحاة والمفسرين، ووجه ذلك استشكال عطف اسم ظاهر مخفوض (وَالْأَرْحَامَ) على ضمير في (بِهِ) من غير إعادة لحرف الجر، وقالوا هذا ممتنع، فلا تقول: (مررت به وزيد)، وإنما الصحيح أن تقول: (مررت به وبزيد).

وقد أجاب المحققون من العلماء من مفسرين وقراء ونحاة، عن هذا الاعتراض وبينوا وجه صحة القراءة وأنه لا مطعن فيها لا من جهة العربية، واللفظ، والإعراب، ولا من جهة المعنى⁽³⁾.

(1) - ابن الجوزي، زاد المسير، (195/4).

(2) - يقول ابن الجوزي: «فيه خمسة أقوال. أحدها: لاهون، رواه العوفي عن ابن عباس، وبه قال القراء والزجاج. قال أبو عبيدة: يقال: دَعَّ عنك سُموذك، أي: هُوَك. والثاني: مُعْرَضُونَ، قاله مجاهد... والرابع: غافلون، قاله قتادة. والخامس: أشرون بَطْرُونَ، قاله الضحَّاك.» (195/4).

(3) - انظر في ذلك: عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، (168 - 172).

ومن أمثلة ذلك أيضا:

ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُزِدُوهُمْ وِلْيَالِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: 137].

على قراءة ابن عامر الشامي رحمه الله الذي قرأها: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ لِيُزِدُوهُمْ وِلْيَالِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾. ففعل (زَيْنَ) مبني لما لم يسمي فاعله، ونائب الفاعل قوله (قَتَلَ) وهو مضاف، والمضاف إليه قوله (شُرَكَاءَهُمْ). و(أَوْلَادَهُمْ) مفعول به. ووجه الإشكال فيها أنه فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه وهما (قَتَلَ شُرَكَاءَهُمْ)، فصل بينهما بالمفعول به (أَوْلَادَهُمْ)، وهذا عند النحاة قبيح لا يجوز في الشعر والنثر فضلا عن فصيح الكلام. وقد أفاض العلماء في الجواب عن هذا الاستشكال، وبينوا جواز بل صحة هذا الوجه من القراءة، وأن له أكثر من شاهد عربي في الشعر والنثر يدل على جواز الفصل بين المتضايقين بالمفعول وغيره⁽¹⁾.

المبحث السادس: احتمال الإحكام والنسخ للآية، و مفهوم المخالفة في الآية.

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: احتمال الإحكام والنسخ للآية.

وبيان هذا السبب أن ورود بعض الآيات على موضوع واحد، ومعنى واحد في زمن واحد مع اختلاف في الحكم مورث للتعارض في الذهن.

والنسخ وما يتعلق به في علوم القرآن الكريم من العلوم العظيمة، وخلاصة القول في تعريفه هو: "رفع الحكم الشرعي بخطاب شرعي متأخر عنه". فهو في حكم مختلف لموضوع واحد، فأوهم ذلك عند السامع ممن لم يدرك اختلاف الزمان أنه تعارض، فوجب معرفة الزمن لاندفاع التعارض، وهو ما يبحث فيه علم أصول الفقه في باب النسخ، وللنسخ شروط واجبة لتحقيقه منها:

أولاً: وجود حقيقة النسخ المتقدم ذكرها في التعريف، وتوضيحها في المثال.

ثانياً: أن يكون النسخ واقعا بخطاب شرعي، أي بدليل شرعي من القرآن الكريم، أو من السنة، ولذا فالنسخ بمجرد الإجماع لا يجوز، لأن الإجماع لا يكون إلا استنادا على دليل شرعي، وهذا الدليل الذي هو مستند الإجماع هو الخطاب الشرعي الناسخ، فقول العلماء هذا الحكم نسخه الإجماع يقصدون به دليل الإجماع ومستنده.

(1) - انظر في ذلك: عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، (214-220).

وإذا قلنا هذا في الإجماع، فعدم النسخ بالقياس من باب أولى، لأن القياس إلحاق أمر مسكوت عن حكمه بآخر منصوص على حكمه لاشتراكهما في علة الحكم.

ثالثا: يشترط في الخطابين الناسخ والمنسوخ أن يتعارضا من كل وجه بحيث لا يمكن الجمع بينهما.

رابعا: يشترط في الخطاب الناسخ تأخر زمنه، ويعلم ذلك بجملة أمور، نذكرها جميعا سواء ما تعلق منها بالقرآن أو بالسنة، فمنها:

- السيرة النبوية التي توضح لنا زمن الخطاب مع ضميمة علمين جليلين أولها: علم أسباب النزول، والمكي والمدني، وكذا علم أسباب ورود الحديث.

- السنة النبوية القولية والفعلية، مثاله: «إني كنت نهيتمكم عن زيارة القبور ألا فزوروها ..»⁽¹⁾.

- قول الصحابي الصريح الدال على التأخر، إذا لم يعارضه دليل آخر، مثاله: قول جابر رضي الله عنه «كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار»⁽²⁾.

- الإجماع على تأخر الناسخ.

- الإجماع على ترك العمل بمضمون أحد الخطابين الشرعيين.

خامسا: يشترط في الأمر المنسوخ أن لا يكون خبرا محضا، كالخبر عن الله سبحانه وصفاته، أو خبر عن الأنبياء وقصص أقوامهم، أو خبرا عن الجنة والنار، لأن النسخ في هذه الأخبار يقتضي كذب أحد الخطابين.

ولا يدخل تحت هذا الشرط الخطاب الشرعي الذي صيغته صيغة خبر لكن المراد منه الإنشاء أمرا كان

أو نهيا، كقوله تعالى: ﴿الطَّلَقُ مَرَّتَانٍ﴾ [البقرة: 229]، وقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾ [البقرة: 233]، فالمراد منهما بيان حكم الطلاق الشرعي، والرضاع المستحب.

ومن أمثلة ورود الإشكال الذي سببه عدم الدراية بالنسخ، «قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا﴾ [النحل].

هذه الآية الكريمة يفهم منها أن السكر المتخذ من ثمرات النخيل والأعناب لا بأس به، لأن الله امتن به على عباده في سورة الامتنان التي هي سورة «النحل».

(1)- أخرجه أحمد في المسند (23005)، مسلم (977) واللفظ لأحمد.

(2)- أخرجه أبو داود (192) وغيره، وسنده صحيح.

وقد حرم الله تعالى الخمر بقوله: ﴿رَجَسَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة:90] الآية، لأنه وصفها بأنها رجس، وأنها من عمل الشيطان وأمر باجتنابها ورتب عليه رجاء الفلاح، ويفهم منه أن من لم يجتنبها لم يفلح، وهو كذلك، وقد بين ﷺ أن كل ما خامر العقل فهو خمر، وأن كل مسكر حرام، وأن ما أسكر كثيره فقليله حرام.

والجواب ظاهر، وهو أن آية تحريم الخمر ناسخة لقوله: ﴿تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ الآية، ونسخها له هو التحقيق خلافا لما يزعمه كثير من الأصوليين أن تحريم الخمر ليس نسخا لإباحتها الأولى، لأن إباحتها الأولى إباحة عقلية، وهي المعروفة عند الأصوليين بالبراءة الأصلية، وتسمى استصحاب العدم الأصلي.

والإباحة العقلية ليست من الأحكام الشرعية حتى يكون رفعها نسخا، ولو كان رفعها نسخا لكان كل تكليف في الشرع ناسخا للبراءة الأصلية التي عدم التكليف به، وإلى كون الإباحة العقلية ليست من الأحكام الشرعية، أشار في مراقي السعود بقوله:

وما من الإباحة العقلية ... قد أخذت فليست الشرعية

كما أشار إلى أن تحريم الخمر ليس نسخا لإباحتها، لأنها إباحة عقلية، وليست من الأحكام الشرعية حتى يكون رفعها نسخا بقوله:

أباحها في أول الإسلام ... براءة ليست من الأحكام.

وإنما قلنا: إن التحقيق هو كون تحريم الخمر ناسخا لإباحتها، لأن قوله تتخذون منه سكرًا يدل على إباحة الخمر شرعا، فرفع هذه الإباحة المدلول عليها بالقرآن رفع حكم شرعي فهو نسخ بلا شك ولا يمكن أن تكون إباحتها عقلية إلا قبل نزول هذه الآية كما هو ظاهر».

المطلب الثاني: مفهوم المخالفة في الآية .

من الأسباب التي تؤدي إلى استشكال آية من آيات القرآن الكريم ما يرد فيها من ألفاظ يفهم منها معنى، ويفهم منها أيضا موافقة أو مخالفة معنى آخر، وهو ما يسمى عند الأصوليين بالمفهوم.

وهو على قسمين⁽¹⁾: مفهوم الموافقة. ومفهوم المخالفة.

فأما مفهوم الموافقة فهو أن يُفهم من الآية حكم موافقا لمنطوقها في مسألة أخرى. لوصف جامع بينهما.

(1) - الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (448).

وأما مفهوم المخالفة فهو أن يُفهم من الآية حكم مخالف لمنطوقها في مسألة أخرى، لفارق بينهما، هذا الفارق هو ما يذكره الأصوليون من أنواع لمفهوم المخالفة كما سيأتي.

وعرف الأصوليون مفهوم المخالفة فقالوا: « هو ما خالف المسكوت عنه المنطوق في الحكم»⁽¹⁾. ويسمى بدليل الخطاب. وله أنواع أهمها ستة، هي: (مفهوم الصفة، والغاية، والشرط، والعدد، والتقسيم، واللقب).

قال الشوكاني رحمه الله: «جميع مفاهيم المخالفة حجة عند الجمهور إلا مفهوم اللقب»⁽²⁾. وللعمل بمفهوم المخالفة شروط ذكرها الأصوليون، فلترجع لها مظانها⁽³⁾.

ومن الأمثلة على ورود مفهوم المخالفة في الآية فيكون سببا في استشكالها قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُّبِينًا﴾ [النساء]، فقد أشكلت هذه الآية على بعض الصحابة لما رأى الحكم مقيدا بشرط، وهو حال الخوف من الفتنة، ففهم أن هذا الحكم ينتفي بانتفاء الشرط المقيد به، فسأل عمر بن الخطاب قائلا: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ﴿فَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ، فَقَالَ: عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْكُمْ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ»⁽⁴⁾.

والمصدق به في هذه الآية هو إلغاء شرط خوف فتنة الكافرين، فجعل الله سبحانه القصر مطلقا في كل حال⁽⁵⁾. يقول الصنعاني رحمه الله: « أتى القصر مع الأمن صدقة من الله فيجب عليكم قبولها كما اقتضاه الأمر»⁽⁶⁾. فألغت صدقة الله سبحانه مفهوم الشرط الذي في الآية. ومن الأمثلة المذكورة أيضا:

(1) - الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، (454). وانظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة (1765/4).

(2) - الشوكاني، إرشاد الفحول، (522/2).

(3) - منها: المهذب في علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة (1802/4 وما بعدها)، ومعالم أصول الفقه للجيزاني (458 وما بعدها).

(4) - أخرجه مسلم (686).

(5) - القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، (329/2).

(6) - الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، (576/6).

قوله تعالى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ نِّسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء]، فوصفُ الربيبة المحرمة بأنها التي في حجر الرجل المحرمة عليه، يقتضي أن من اختلفت عن هذا الوصف وتلك الحال لها حكم مخالف وهو خلاف الحرمة المصرح بها في أول الآية فهي على الحل.

يقول ابن كثير رحمه الله: « فجمهور الأئمة على أن الربيبة حرام سواء كانت في حجر الرجل أو لم تكن في حجره، قالوا: وهذا الخطاب خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له...»

وقد قيل بأنه لا تحرم الربيبة إلا إذا كانت في حجر الرجل، فإذا لم يكن كذلك فلا تحرم⁽¹⁾. ثم ذكر ابن كثير رحمه الله في تمام كلامه دليل هذا الرأي وهو ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره⁽²⁾ عن مالك بن أنس بن الحَدَثَانِ قَالَ: كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ، فَتُوَفِّيَتْ وَقَدْ وُلِدَتْ لِي، فَوَجَدْتُ عَلَيْهَا، فَلَقَيْتَنِي عَلَيَّ بِنُ أَبِي طَالِبٍ فَقَالَ: مَا لَكَ؟ فَقُلْتُ: تُوَفِّيَتِ الْمَرْأَةُ، فَقَالَ عَلِيٌّ: لَهَا ابْنَةٌ قُلْتُ: نَعَمْ وَهِيَ بِالطَّائِفِ. قَالَ: كَانَتْ فِي حِجْرِكَ؟ قُلْتُ: لَا هِيَ بِالطَّائِفِ. قَالَ: فَانْكِحْهَا. قُلْتُ: فَأَيْنَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبَّيْكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ﴾ قَالَ: إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ فِي حِجْرِكَ، إِذَا كَانَ ذَلِكَ إِذَا كَانَتْ فِي حِجْرِكَ⁽³⁾.

قال ابن كثير: « وحكى لي شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي أنه عرض هذا على الشيخ الإمام تقي الدين ابن تيمية، رحمه الله، فاستشكله، وتوقف في ذلك⁽⁴⁾.»

ووجه الاستشكال أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أعمل مفهوم الصفة، الذي ألغاه جمهور الأئمة سلفاً وخلفاً، فاختلف الحكم تبعاً لذلك.

هذا المثال وإن كان له علاقة بمفهوم المخالفة اعتباراً وإلغاءً غير أنه بينه وبين الذي قبله شيء من الفرق ذلك أن في المثال الأول النبي صلى الله عليه وسلم وهو المشرع عن الله سبحانه هو من أخبر بصدقة الله وإسقاط اعتبار المفهوم، وأما في المثال الثاني فلم يأت إلغاء من صاحب الشريعة للمفهوم فبقي الاختلاف في فهم الآية بين إعمال القيد وإلغائه، فأعمله علي رضي الله عنه، وألغاه غيره.

(1) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (251/2 - 252).

(2) - (3/912 ح/5087).

(3) - قال ابن كثير: «هذا إسناد قوي ثابت إلى علي بن أبي طالب، على شرط مسلم» (252/2).

(4) - ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (252/2).

المبحث السابع: الإيجاز والاختصار و خفاء المعنى.

في هذا المبحث ذكر لمطلبين اثنين كل واحد منهما يتضمن سببا من أسباب الاستشكال.

المطلب الأول: الإيجاز والاختصار.

الإيجاز عند البلاغيين هو: تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، أو هو الإتيان بالمعنى بأقل العبارات. وهذا الأسلوب العربي كثر وروده في القرآن الكريم وبخاصة المكي منه، فتجد المعاني واضحة جلية بكلمات قليلة، ليس المعنى الواحد فقط بل إن المعاني الكثيرة تنطوي تلك الجملة الواحدة، فهي كلمات جوامع.

يقول الطاهر ابن عاشور رحمه الله: « ومن أبدع الأساليب في كلام العرب الإيجاز وهو متنافسهم وغاية تتبارى إليها فصحاؤهم، وقد جاء القرآن بأبدعه إذ كان - مع ما فيه من الإيجاز المبين في علم المعاني - فيه إيجاز عظيم آخر، وهو صلوحية معظم آياته لأن تؤخذ منها معان متعددة كلها تصلح لها العبارة باحتمالات لا ينفياها اللفظ...»⁽¹⁾.

فأما الأول من نوعي الإيجاز اللذين أشار إليهما، وهو ما تقدم تعريفه، لما كان ذلك الإيجاز قلة في العبارات المؤدية للمعنى، لم يستو الناس في إدراك المعنى منها، فمنهم من يدرك المعنى كله، ومنهم من يدرك بعضه، ومنهم من يخفى عليه شيء منه، ومنهم من يشكك عليه، فمن هذه الجهة كان الإيجاز سببا في الإشكال، وقد مثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة:179]، فقد يستشكك بعضهم كون القصاص الذي هو قتل وإزهاق كيف يكون حياة؟، فَيُبين له بأن القصاص الذي هو إزهاق لنفس ثانية هي نفس القاتل فهو في الوقت نفسه سبب في حياة الآخرين حين ينزجر السفاحون والقتلة عن جرمهم لما رأوا جزاء فعالمهم، وفعال من مائلهم.

وأما الثاني من نوعي الإيجاز اللذين أشار إليهما الطاهر بن عاشور رحمه الله، فليس فيه إلا فوات بعض المعاني على من لم يدرك ما في الإيجاز من كثرتها وشموله لجميعها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء:9]، وأصل الكلام أن يقال: إن هذا القرآن يهدي الناس للحال أو الملة أو الطريقة التي هي أقوم الحالات أو الملل أو الطرق. فحذف المفعول (الناس)، وحذف الموصوف (الحال أو الملة، أو الطريقة). هذا الحذف أورث الكلام إيجازا بليغا، يحمل بين كلماته بلاغة عظيمة لا تجدها في ما لو أثبت ما حذف، يقول الزمخشري رحمه الله: « ... وأينما قدرت لم تجد مع الإثبات ذوق البلاغة الذي تجده مع الحذف، لما في إبهام الموصوف بحذفه من

(1) - ابن عاشور، التحرير والتنوير، (121/1).

فخامة تفقد مع إيضاحه⁽¹⁾. فناسب مقام الإيجاز أن تؤخذ من الآية معان عديدة لا يعارضها اللفظ، فالقرآن هو الهادي للتي هي أقوم في كل الأمور توحيدا وعبادة وآدابا، يهدي للتي هي أقوم في علومه، وقصصه، ووعده ووعيده، وغير ذلك.

وفي نوعي الإيجاز السابق ذكرهما شيء من خفاء المعنى أو بعضه، فقد يكون مناسبا أن يدرج في السبب الآتي ذكره من أسباب الاستشكال. والله أعلم.

المطلب الثاني: خفاء المعنى.

ومعنى هذا السبب هو أن يخفى وجه تفسير الآية على المفسر، ولا يدري معناها حتى لا يقول فيها بقول فيكون متوقفا فيها، أو يقول فيها بقول يكون خطأ. وهذا باعتبار بعض المفسرين لا كلهم، فإنه من غير الممكن أن يخفى معنى آية من الآيات على العلماء جميعا.

وخفاء المعنى وعدم ظهوره من الآية أكيد أنه سبب لأسباب قبله، فما خفي المعنى على المفسر إلا لأسباب جعلت ذلك، ولهذا فعُدَّ خفاء المعنى سببا مستقلا قد يكون محل نزاع، إلا إن حملناه على خفاء المعنى الصحيح، أي أن خفاء المعنى الصحيح للآية يجعل المفسر يستشككها، وقد يقول فيها بعد ذلك بما ليس صوابا، أو لا يقول فيها بشيء، ثم مع هذا فخفاء المعنى الصحيح له أسباب أيضا. وقد صنف ابن تيمية رحمه الله كتاب عنوانه "تفسير آيات أشكلت على كثير من العلماء" يتضح فيه هذا السبب الذي هو خفاء المعنى بوضوح، ففي كثير من المواضع يذكر الآية، ويذكر أقوال المفسرين فيها، وأنها بعيدة عن الصواب، بل وبعضها غلط، ويذكر ما يراه صحيحا، وصوابا، مما ينفي الإشكال عن الآية، فسبب الإشكال غياب المعنى الصحيح عن ذهن وفهم المفسر.

ومن أقرب الأمثلة على ذلك ما تقدم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَالَمِينَ﴾ [الزخرف].

ومن أمثلة ذلك أيضا:

قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام].

(1) - الزمخشري، الكشاف، (651/2).

ومعنى الآية أن الكفار أقسموا بالآيمان الغليظة المعقودة إن جاءهم مُجَّد بآية كونية واضحة ليؤمنن به وليصدقنه، فأجابهم الله تعالى وأعلمهم أمرا رسوله بأن يقول لهم إن الآيات من عنده سبحانه فهو من يصرفها، ويأتيكم بها، ثم قال سبحانه:

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ واختلف المفسرون في الوقف عليها وعدمه، وهل المقصود بها المؤمنون أو الكفار؟. ثم قال: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ وأشكلت هذه الآية على بعض المفسرين لما رأوا أن حرف النفي (لا) يتعارض مع سبب نزول الآية، الذي فيه أن المؤمنين سألو النبي صلى الله عليه وسلم أن يدعو الله تعالى ليحقق ما سأله الكفار من الآيات لتقطع حججهم فيؤمنوا، فكان على هذا أن يكون سياق الآية: (ما يدريكم ويشعركم أنهم إذا جاءتهم الآيات يؤمنون كما ادعوا)، لكنها جاءت بحرف النفي (لا).

ووردت في الآية قراءات في كلمتين منها الأولى: ﴿أَنهَآ﴾ قرئت ﴿إِنهَآ﴾ مكسورة الهمزة، والثانية: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾، قرئت ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بالخطاب. واختلفوا من المخاطب أهم المؤمنون أم الكافرون. هذه هي مختلف الأسباب التي جعلت المعنى يخفى على بعض المفسرين، ومن خير من تكلم في هذه الآية بالبيان، الشيخ مُجَّد الأمين الشنقيطي رحمه الله في كتاب "العذب النمير من مجالس التفسير" في كلام ماتع طويل خلاصته أنه رحمه الله أوضح قراءات الآية وحرر عزوها، ثم أتبعها ببيان معنى كل قراءة وأي القراءة محل إشكال أجاب عنها. وخلاصة ذلك نقلا ما يلي:

في الآية قراءات على ضوءها يتضح المعنى كالاتي:

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ إِنهَآ إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بكسر الهمز والغيب، وهي قراءة أبي عمرو وابن كثير وشعبة في رواية. إلا أن أبا عمرو يسكن الراء من ﴿يُشْعِرُكُمْ﴾. قال رحمه الله: «... هي أوضح القراءات، واضحة لا إشكال في الآية عليها... والمعنى: ما يشعركم، وما يدريكم عن حقيقة الأمر الذي سيكون لو جاءت الآية المقترحة؟ ثم بيّن بجزءٍ باتّ أنها إذا جاءت لَن يؤمنوا؛ ولذا قال: ﴿إِنهَآ إِذَا جَاءتْ﴾ أي: الآية المقترحة: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ لأنهم مُتَعَتِّتُونَ مُعَانِدُونَ كَفَرَةٌ...».

﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بفتح الهمز والغيب. وهي قراءة نافع والكسائي وحفص وشعبة في الرواية الثانية. وهي التي استشكلت بما سبق ذكره، ومعناها مخرج على:

أولا: أن ﴿لَا﴾ في هذه الآية صلة أي زائدة لتوكيد معنى الإيجاب، وهي من الأمور العكسية؛ لأنَّ أصلها النفي والسب، وهي ربما أُكِّدَ بها الإيجاب، ومن شواهد هذا في القرآن الكريم: ﴿وَحَرَامٌ عَلَيَّ

قَرِيَةً أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾ [الأنبياء]. والمعنى حرام أنهم يرجعون. ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [النساء:65]، والمعنى فوربك لا يؤمنون. ومعنى الآية على هذا: ما يشعركم وما يعلمكم أن الكفار يؤمنون إذا جاءتهم الآيات التي طلبوها.

ثانيا: أن ﴿أَنَّهَا﴾ في هذه الآية بمعنى لعل، وهي في اللغة ترد على هذا المعنى، وله شواهد من العربية نثرا وشعرا، وله شواهد من القرآن على مجيء لعل في مثل هذا السياق كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ [الأحزاب]، واستأنسوا بقراءة لأبي بن كعب رضي الله عنه في الآية: «وَمَا أَدْرَاكُمْ لَعَلَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ». وهي على هذا لا إشكال أيضا، وهو اختيار ابن جرير، وابن كثير، وغيرهما. فالخطاب فيها للمؤمنين.

ثالثا: أن النفي على ظاهره، والمعنى ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١١٩﴾ أو يؤمنون، فأنتم لا علم لكم بهم، والله هو من علم في الأزل ما يكون منهم، من أنهم لو جاءتهم الآيات لا يؤمنون ولا يصدقون، فال: «مَعْنَى أَنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا سَبَقَ عِلْمِي بِهِ مِنْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ»⁽¹⁾ حتى لو جاءتهم الآيات، وهذا اختيار أبي حيان رحمه الله.

والقراءة الثالثة ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ ﴿١١٩﴾ بفتح الهمزة والخطاب. وهي قراءة ابن عامر وحمزة. والخطاب فيها للكفار، وتأتي في ﴿أَنَّهَا﴾، و﴿لَا﴾، ما في القراءة السابقة من الاحتمالات.

وعلى الاحتمال الثالث منها يكون المعنى وما يدريككم أيها الكفار أنكم تؤمنون لو جاءتكم الآيات، فله سبحانه علم ما تكونون عليه من إيمان وعدمه، وقد سبق في علمه أنكم لا تؤمنون، ولا تصدقون.

وبهذا المختصر تتضح الآية ومعانيها، وقد أشار أبو حيان رحمه الله إلى شيء من أسباب ذلك فقال: « وَقَدْ اتَّضَحَ مِنْ تَرْتِيبِ هَذِهِ الْقِرَاءَاتِ الْأَرْبَعِ أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ الْخُطَابُ لِلْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَلَا لِلْكَفَّارِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، بَلِ الْخُطَابُ يَكُونُ عَلَى مَا يَصِحُّ بِهِ الْمَعْنَى الَّتِي لِلْقِرَاءَةِ »⁽²⁾.

وهذا الكلام يذكرنا بما ذكرناه سابقا من أن خفاء المعنى ليس سببا مستقلا في الغالب، بل ما خفي المعنى إلا لأسباب أخرى. والله أعلم.

(1) - أبو حيان، البحر المحيط، (614/4).

(2) - أبو حيان، البحر المحيط، (616/4).

ملخص لأسباب الاستشكال:

إن ما تقدم ذكره من أسباب استشكال الآيات، والتي بلغ تعدادها أربعة عشر سببا، يمكن إجمال عدتها بضم الشبيه إلى شبيهه، وقبل ذلك ينبه إلى أن استشكال الآيات القرآنية السابق ذكر أمثلة منه يمكن تقسيمه باعتبار النص المستشكل إلى:

- ما استشكلت فيه آي من القرآن الكريم بمفردها وفي ذاتها. لخباء معنى أو ظن استحالته، أو غرابة لفظ، أو ما فيها من إيجاز مبهم، أو مخالفة مشهور من قواعد الإعراب.

- وما استشكلت فيه آية من القرآن مع نص شرعي آخر، وهو إما آية أو آيات أخرى، وهو ما يسمى (موهم الاختلاف). وإما حديث نبوي.

وأما تقسيم أسباب الاستشكال في تلك الآيات بضم الشبيه إلى شبيهه فيمكن تقسيمها إلى:

- ما كان سبب الاستشكال فيها مرده إلى اللغة العربية، فعدم الدراية بها، والإلمام بأطرافها، وعلومها موقع في الاستشكال، ويتضح ذلك في الأسباب التي هي: (اختلاف جهة الفعل، وغبابة اللفظ، ومخالفة المشهور من قواعد النحو).

- ما كان سبب الاستشكال فيها مرده إلى المعنى إما بأن يكون خافيا أو يظن استحالته، ويتبع ذلك أسباب هي (اعتقاد أمر مخالف للكتاب والسنة، اختلاف الموضوع في الآيات، وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة، ...). ونحوها.

مخطط المحور الأول: مشكل القرآن الكريم.

الفصل الثالث: طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن وتحتته.

- مقدمات مهمة.

-المبحث الأول: تحرير وتحديد وجه الإشكال.

- المبحث الثاني: دراسة الآية أو الآيات محل الإشكال دراسة تحليلية.

- المبحث الثالث: أمثلة من الاستشكال ودفعه:

* المثال الأول: هل خلقت الأرض قبل السماء، أم العكس؟.

* المثال الثاني: في مدة خلق السماوات والأرض.

الفصل الثالث: طرق دفع الإشكال عن آيات القرآن.

مقدمات مهمة:

لا شك أن دفع التعارض المتبادر إلى الذهن في آية من القرآن الكريم أو آيات، لا شك أنه أهم خطوة، وأعظم مسعى، وما ذكر الأسباب السابقة إلا خطوة إليه، وسبيل موصلة إليه، ولذا سيكون الكلام في هذا المبحث في أهم الخطوات المتبعة في دفع الاستشكال الحاصل بين الأدلة الشرعية بصفة عامة، ونبين ذلك في ما سيأتي ونقدم بثلاث نقاط مهمة:

أولاً: أن اعتقاد المؤمن أن القرآن كلام الله سبحانه يوقع في قلبه الجزم المطلق بأنه لا تعارض فيه ولا تناقض، كما أن اعتقاده أن السنة وحي الله إلى نبيه مورث أيضاً ذلكم اليقين في القلب، بما يجعل المؤمن يسعى إلى دفع ما يظهر له من تعارض بقلب موقن بسلامة كلام الله تعالى منه، سواء وقف على وجه رفع التعارض أم لم يقف عليه، خلافاً لمن يسعى إلى ذلك بقلب مرتاب متشكك، لا يلبث أن يهلكه شكه. كما أن ذلك يجعل الموقن يبحث عن وجه دفع التعارض لا هروبا من تهمة التعارض، بل لأن حقيقة الحال عدم التعارض، فهو باحث عن الحقيقة التي جهلها، لا خوفاً من تهمة تلحقه.

يقول الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴿١﴾ لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٢﴾﴾ [فصلت]، وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْفُرْقَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، وإنما يعلم صدق القرآن وعدم تعارضه من قرأه بقلب سليم وقرأه قراءة متدبر، متأمل، وهذا الوصف للقرآن الكريم يتضمن تحدي من يقرأه أن يجد فيه اختلافاً، ولن يجد مهما حاول، وأما كلام غير الله سبحانه ففيه من الاختلاف الكثير، اختلافاً بين بعضه البعض، واختلافاً بينه وبين ما عليه الأمور في الخارج، وأما كلام الله سبحانه فهو السالم عن كل ذلك. وليراجع القارئ الكريم ما كتبت سابقاً في التمهيد. ومن جميل مقال الشاطبي رحمه الله في هذا المعنى قوله: «فَعَلَى النَّاطِرِ فِي الشَّرِيعَةِ بِحَسَبِ هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا بِعَيْنِ الْكَمَالِ لَا بِعَيْنِ النُّقْصَانِ، وَيَعْتَبِرَهَا اعْتِبَارًا كُلِّيًّا فِي الْعِبَادَاتِ وَالْعَادَاتِ، وَلَا يَخْرُجَ عَنْهَا الْبَتَّةَ، ...

وَالثَّانِي: أَنْ يُوقِنَ أَنَّهُ لَا تَضَادَّ بَيْنَ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَلَا بَيْنَ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ وَلَا بَيْنَ أَحَدِهِمَا مَعَ الْآخَرِ، بَلِ الْجَمِيعُ جَارٍ عَلَى مَهْيَعٍ وَاحِدٍ وَمُنْتَضِمٌ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ، فَإِذَا أَدَّاهُ بَادِي الرَّأْيِ إِلَى ظَاهِرِ اخْتِلَافٍ

فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَقِدَ انْتِفَاءَ الإِخْتِلَافِ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ شَهِدَ لَهُ أَنَّ لَا إِخْتِلَافَ فِيهِ. فَلْيَقِفْ وَفُوفَ الْمُضْطَرِّ السَّائِلِ عَن وَجْهِ الْجَمْعِ، أَوْ الْمُسَلِّمِ مِنْ غَيْرِ اعْتِرَاضٍ، ...»⁽¹⁾.

ثانيا: أن اعتقاد المؤمن أن القرآن كلام الله سبحانه المنزل للبيان والحجة، يلزم منه وضوح القرآن وانكشاف معانيه، ويسرها على المتفهم والمذكر، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ ۗ﴾ [القمر]، يقول ابن القيم رحمه الله: « ولهذا لا تجد كلاما أحسن تفسيرا ولا أتم بيانا من كلام الله سبحانه ولهذا سماه سبحانه بيانا وأخبر أنه يسره للمذكر وتيسيره للذكر يتضمن أنواعا من التيسير: إحداهما: تيسير ألفاظه للحفظ. الثاني: تيسير معانيه للفهم. الثالث: تيسير أوامره ونواهيها للإمتثال»⁽²⁾، وما يقع فيه من إشكال إنما هو نسبي، ولا يعني وجود الاستشكال في القرآن الكريم غموض معناه، وعدم دراية معناه على الناس كافة، فقد يقع الإشكال لبعض العلماء والمفسرين، وينكشف ويكون واضحا للبعض الآخر.

ولما كان الأمر كذلك كان الكلام في معاني القرآن الكريم وخاصة المشكل منه لا يكون إلا ممن كملت أهليته، وتوفرت فيه شروط المفسر، مع التقوى والورع، وقوة الديانة، ولا يكون ذلك لأحد الناس ممن تدفعه الغيرة المتفلتة، فمثل هذا ضرره أكثر من نفعه.

ثالثا: بعض أنواع الإشكال الواردة في الآيات القرآنية، وبخاصة ما يسمى (موهم الاختلاف والتعارض)، تشترك في دراسة طرق دفع التعارض فيها بعض العلوم الشرعية الأخرى، بل وتستفيد كتب علوم القرآن منها، وأهمها كتب أصول الفقه التي خصصت حيزا كبيرا فيها لما يسمى بمباحث: تعارض الأدلة وطرق دفعه، ومن تلك الأدلة أدلة القرآن الكريم، فلهم فيها كلام في مراتب دفع التعارض بينها واختلاف في ترتيبها⁽³⁾، وهو ما يحتم علينا دراستها في تلك المظان والاستفادة منها، كما يكشف لنا اختلاف أوجه الجمع بين العلماء والمفسرين فقد يكون للتعارض الواحد أكثر من وجه في الجمع مرد هذا الاختلاف إلى مذهب المفسر الأصولي.

(1) - أبو إسحاق الشاطبي، الاعتصام، (822/2).

(2) - ابن القيم، الصواعق المرسله، (331/1).

(3) - فالجمهور على تقديم الجمع ثم الترجيح ثم النسخ ثم التوقف، والحنفية على تقديم الترجيح على الجمع، ثم إذا علم التاريخ قدم النسخ من بين أوجه الترجيح الأخرى، وإن لم يعلم التاريخ رجح بينهما بأي وجه من وجوه الترجيح الأخرى، وآخر مرتبة هي الجمع بين الدليلين. انظر: المهذب في علم أصول الفقه المقارن عبد الكريم النملة (2414/5 وما بعدها).

المبحث الأول: تحرير وتحديد وجه الإشكال.

من الضروري بمكان قبل دراسة أي إشكال، والجواب عنه أن يتحقق وجوده وتتحدد ماهيته ووجهه، فكثير من الاستشكالات لا وجود لها، أو لا حقيقة لها، وإنما هي وهم متوهم وظن متخرف، ومن أمثلة هذا:

ما يستشكله المتأخرون في القرآن الكريم مما تعلق باللغة العربية، وأساليب العرب في كلامها، وهذا من العجائب، فمن الواضح جدا أن يستشكل الأعجمي كلاما بغير لسانه. ودليل انتفاء هذا من القرآن الكريم أنه نزل على العرب أولي اللسان، وتحداهم في البيان، ومع هذا لم يطلعوا فيه على ما يغض من طرفه، أو يقلل من فصاحته.

ومنها ما يستشكل لسبق الذهن القارئ إلى ما ليس بمشكل كقول من استشكل قوله تعالى: ﴿إِنِ الصَّلَاةَ تَنَهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت:45]، بأن من المصلين من يقترب المعاصي ولا ينتهي عنها، يقول الألوسي رحمه الله في بيان هذا ورده: « وما أرى هذا الإشكال إلا مبنيا على توهم استلزام النهي للانتفاء وهو توهم باطل وتخيل لا يشهد له عقل ولا يؤيده نقل... »⁽¹⁾ «ألا ترى أن الله تعالى ينهى عن ذلك أيضا كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَائِي ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل:90] والناس لا ينتهون وليس نهي الصلاة بأعظم من نهي سبحانه وتعالى فإذا لم يكن هنا استلزام فكيف يكون هناك »⁽²⁾.

ولا شك أن تحديد محل الإشكال ووجهه، وتحديد سببه يساعد غاية المساعدة في دفعه ورفعته، كما يساعد على ترجيح أولى الأقوال في دفعه، وأقواها، بحسب قرب تلك الأقوال من محل الإشكال وبعدها عنه. ومما يساعد في تحديد ذلك المحل وتحريره ما يقف عليه الباحث من كلام لأهل العلم والمفسرين، ممن نصوا على الإشكال ومحلّه وموضعه.

المبحث الثاني: دراسة الآية أو الآيات محل الإشكال دراسة تحليلية.

من المؤكد قبل إزالة الإشكال الواقع، تناول الآية أو الآيات محل الإشكال بالدراسة التفصيلية الكفيلة ببيان جميع تفاصيل الآيات ومتعلقاتها، فلا ينبغي الكلام في تفسير كلام الله تعالى إلا بعد الإحاطة

(1)- الألوسي، روح المعاني، (163/20).

(2)- الألوسي، روح المعاني، (163/20). بتصرف.

بكل ما يتعلق بالآية علما وفهما، فمن باب أولى دفع الإشكال الوارد فيها، وهو ما يضمنه التفسير التحليلي، والذي من أهم خطواته:

المناسبات في الآية، وأسباب النزول، والقراءات الواردة فيها وتوجيهها.

ثم كل ما يتعلق بالآية من الجوانب اللغوية كشرح المفردات والغريب، وما فيها من أوجه إعرابية وبلاغية بيانية.

وحال تناول المعنى الإجمالي والتفصيلي للآية يقف الباحث على الآثار والأحاديث الواردة في موضوع الآية، وأقوال المفسرين في معناها ومواقع الاتفاق والاختلاف في كلامهم محللا ومقارنا ومرجحا.

كما يقتضي الإمام بمعنى الآية تتبع نظائرها، وجمع الآيات الأخرى التي في مثل موضوعها والاستفادة منها في الفهم فيتميز عنده المحكم من المتشابه فيفهمهما معا ويرد بعضها إلى بعض، ليتم له الفهم ويسلم له الاستنباط.

إن استجماع هذه المعارف كلها في كل آية من الآيات التي هي محل الدراسة ورفع الإشكال، كفيل بكشف كل إشكال وبيان وجهه، والإجابة عنه، لما يحصّله الباحث من معرفة بتفاصيل الآيات تجعله يضع كل آية موضعها ويخرج كل واحدة على وجهها، ويفهمها مستعينا بمناسباتها وأسباب نزولها، وسياقها، فيحدد موضوعها، ويضعها في موضعها، وزمانها ومكانها، وتجعله مدركا لمفرداتها وتراكيبها، فلا إشكال عنده في غريبها، وإعرابها، ولا في قراءاتها ومعانيها وعللها.

كما يهديه بحثه وتقصيه إلى جمع ما قاله أهل العلم في معانيها فتهديه إلى أجوبتهم عن تلك الاستشكالات فيستعين بها، وقد يضعف بعضها، ويرجح أخرى، كما قد يضيف عليها ما فتح الله عليه من أوجه الدفع والرفع.

هذه المرحلة من مراحل دفع الإشكال قد لا ينبه عليها المؤلفون من المفسرين وغيرهم لأجل استقرار تلك العلوم المتعلقة بالآية في أذهانهم، فيقتصرون على ذكر ما يكون سببا وسبيلا إلى دفع الإشكال ورفع، فليس عدم تصريحهم بها، وتطويلهم بتفاصيلها بالذي يلغيها أو يزهد فيها أو يمنع منها. وبخاصة لمن قل علمه وضعف إمامه فلا بد عليه من تلك المرحلة قبل الإقدام على دفع أي إشكال.

هذا وإن ما تقدم ذكره وبيانه هو الطريق التي يسلكها دافع الإشكال حال تعلقه بآية من القرآن، أو آيات منه، وأما حال تعلق الإشكال بآية من القرآن وحديث عن النبي ﷺ، فإنه من غير الخافي أن هذا يقتضي منا مزيد بحث فيما يتعلق بهذا الحديث من مسائل:

وأولها: صحته وقبوله في الاحتجاج. فلا يعارض القرآن ولا السنة الصحيحة بأحاديث ضعيفة لا يحتج بها.

وثانيها: تحرير لفظه من الرواية بالمعنى التي قد تخل.

وثالثها: تناوله بالدراسة المتينة التحليلية من حيث العلم بمعاني ألفاظه وتراكيبه، وأقوال العلماء في شرحه، وما يشهد لمعناه من أحاديث أخرى، وتاريخ الحديث إن وجد، وسائر ذلك. فإذا علم سائر ذلك تيسر للناظر الحصيف الموفق بعون الله تعالى من التنبه إلى وجه رفع الإشكال ودفعه.

وقد ذكر عبد الله بن حمد المنصور في الفصل الأخير من كتابه "مشكل القرآن الكريم" ذكر (طرق دفع الإشكال)، وذكر تحته عشرة طرق لدفعه، أذكر فيما يلي - باختصار - أهمها مبينا وجه ذلك ومثال عليه، إن ناسب المقام:

أولاً: معرفة أسباب النزول، فهي من أكبر العون على فهم المراد من الآية ودفع ما يتوقع من فهمها على غير وجهها، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة]، فقد فهم منها البعض أن الخمر مباحة ولا حرج في شربها إذا كان على التقوى والطاعة⁽¹⁾، وهذا تأويل خطأ ولو رجع قائل هذا إلى سبب نزول الآية لعلم معناها، فقد قال غير واحد من السلف⁽²⁾ ك: « ابن عباس وجابر والبراء بن عازب وأنس بن مالك والحسن ومجاهد وقتادة والضحاك لما حرم الخمر كان قد مات رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يشربون الخمر قبل أن تحرم فقالت الصحابة: كيف بمن مات منا وهم يشربونها فأنزل الله تعالى هذه الآية »⁽³⁾. ومعرفة أسباب النزول كما قدمنا من أهم خطوات التفسير التحليلي للآية.

(1) - الجصاص، أحكام القرآن، (128/4). نسب الجصاص هذا القول لبعض أهل الشام استباحة واستحلالا، ونسبه إلى قدامة بن مظعون تأولا، وأما السيوطي في الإتيان (108/1) فنسبه لعثمان بن مظعون وهو غريب جدا، فعثمان توفي بعد بدر بقليل سنة 2هـ، والمشهور أن تحريم الخمر كان بعد أحد عام ثلاث، فعثمان رضي الله عنه توفي قبل آية التحريم، وقبل الآية التي نحن بصدد الكلام عليها، بل في الطبقات الكبرى لابن سعد (301/3) ما يخالف هذا وأن عثمان كان يجرمها في الجاهلية قبل الإسلام. والله أعلم.

(2) - انظر هذه الأقوال مسندة عند الطبري في جامع البيان (557/10 وما بعدها).

(3) - الجصاص، أحكام القرآن، (128/4).

ثانياً: معرفة الجوانب اللغوية في الآية، والوقوف على كل كلمة فيها واستجلاء معناها اللغوي، ومقامها الإعرابي، ومدلولها البياني، يريك صحة إعرابها، واللغات فيها، ووجه كل لغة، وما تحتمله من أعراب، ووجه كل إعراب منها.

فمعرفة هذا يدفع عن القارئ ما قد يشكل عليه من غريب لفظ الآية، أو من استغراب إعراب فيها، وهذان من أسباب الاستشكال السابق ذكرهما، فلتراجع أمثلتها.

كما أن الوقوف على كل كلمة في الآية، وما تدل عليه مُذهب لكثير من الوهم الذي قد يقع للسامع، فلكل كلمة في القرآن الكريم مقصدها وفائدتها في تكوين معنى الآية، وهو ما سماه عبد الله بن حمد المنصور (اعتبار طريقة القرآن في دفع الإشكال)، وسماه غيره (المحترزات في القرآن). وقد سبق معنا الإشارة إلى هذا عند الكلام على سبب (وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة).

ففي قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: 164]، دلت كلمة ﴿تَكْلِيمًا﴾، على أن كلامه سبحانه لموسى حقيقة لا مجاز فيها، لما أكد الفعل بمصدره الذي هو من مادته. فرفعت توهم غير هذا المعنى.

وفي قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلَ أَوْلِيَّتِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلَوْا﴾ [الحديد: 10] ربما توهم أحد أن المفضولين ليس لهم عند الله مقام ولا مرتبة، فأزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [الحديد: 10] ثم لما كان ربما يتوهم أن هذا الأجر يُستحق بمجرد هذا العمل المذكور، ولو خلا من الإخلاص، أزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: 10].

ومنها: قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النمل: 48] ربما وقع في الذهن أنهم يفسدون وقد يصلحون، فأزال هذا الوهم بقوله: ﴿وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [النمل: 48] أي: لا خير فيهم أصلاً مع شرهم العظيم⁽¹⁾.

وهذه الجوانب اللغوية جميعها من عظيم ما يهتم به في التفسير التحليلي للآية.

ثالثاً: المعنى الإجمالي والتفصيلي للآية.

إن أهم مقصد من التفسير التحليلي هو الوقوف على معنى الآية والهدايات المستنبطة منها، والوقوف على معنى الآية الإجمالي والتفصيلي التام لا يقوم إلا إذا فهم الآية في سياقها، ومناسبتها لما قبلها وما بعدها، ولا يتم إلا إذا تتبع نظائرها وما في معناها من آيات في سور أخرى، مسترشداً في جميع ذلك

(1) - السعدي، القواعد الحسان، (82).

بمرويات التفسير من أحاديث مرفوعة وآثار موقوفة، وأقوال المفسرين والعلماء الربانيين، هذه المقدمات كلها هي الطريق القويم لدفع ما قد يقع من استشكال في الآية متعلق بجملة من الأسباب التي سبق ذكرها ك: اختلاف الموضوع في الآيات، أو اختلاف الموضوع والمكان للآيات، أو وقوع المخبر به على أحوال وأطوار مختلفة، أو اختلاف جهة الفعل، أو خفاء معنى أو ظن استحالته، ونحوه هذا مما له علاقة بمعاني الآيات.

كما أن الدراية التامة بالمكي والمدني وتاريخ نزول السورة والآيات مفيد في باب دفع التعارض إن كان متعلقا بالأحكام العملية، لضرورة ذلك في ادعاء النسخ، الذي سبق ذكر أنه طريق من طرق دفع الاستشكال.

إن استكمال كل هذه المراتب في دراسة آية يُرى فيها شيء من الإشكال لكفيل ببيانه وتجليته ودفعه، وما عمل أئمتنا وعلمائنا ممن اشتغلوا بعلم مشكل القرآن الكريم تأليفا وتصنيفا إلا في هذا الصدد غير أنهم قد يقتصرون من هذه المراحل على بعضها مما يكون أكثر قربا في دفع الإشكال، كما قد يتكروا ذكر ما يتعلق بالآية من تفصيل الكلام على معانيها لما تحققوا بها علما ودراية، واتكالا على ما هو مسطر في كل التفسير أن يراجعه القارئ غير العارف بتلك التفاصيل. والله أعلم.

المبحث الثالث: أمثلة من الاستشكال ودفعه.

تتميماً لما تقدم من الكلام نود ذكر بعض الأمثلة المتعلقة بمشكل القرآن الكريم، وخاصة ما مست الحاجة إليه وكثر الكلام فيه وحوله، فاخترت المثالين، على أن طريقة عرضهما ستوجز وتختصر ذكر مختلف المراحل المتعلقة بالبيان التحليلي لكل آية، أو حديث، تفادياً للتطويل، وعزوا للقارئ إلى مختلف المصادر التي اعتنت بذلك.

المثال الأول: هل خلقت الأرض قبل السماء، أم العكس؟

قال سبحانه: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١﴾﴾ [البقرة].

وجه الإشكال أو التعارض:

«هَذِهِ الْآيَةُ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ خَلْقَ الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ بِدَلِيلِ لَفْظَةِ: «ثُمَّ» الَّتِي هِيَ لِلتَّرْتِيبِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَكَذَلِكَ آيَةُ حَمِ السَّجْدَةِ»، تَدُلُّ أَيْضًا عَلَى خَلْقِ الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾، إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ الْآيَةَ [فصلت: 9-11]. مَعَ أَنَّ آيَةَ «النَّازِعَاتِ» تَدُلُّ عَلَى أَنَّ دَحْوَ الْأَرْضِ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ، لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا: ﴿إِنَّمَا أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ السَّمَاءِ بَنَاهَا ﴿٧﴾﴾. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَلَهَا ﴿٣٠﴾﴾ [النَّازِعَاتِ: 27-30]»⁽¹⁾.

والجواب أن يقال:

أولاً: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سُئِلَ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ آيَةِ «السَّجْدَةِ» وَآيَةِ «النَّازِعَاتِ»، فَأَجَابَ:

«.... وَخَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ، ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ، وَدَحَّوْهَا: أَنْ أَخْرَجَ مِنْهَا الْمَاءَ وَالْمَرْعَى، وَخَلَقَ الْجِبَالَ وَالْجِمَالَ وَالْأَكَامَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي يَوْمَيْنِ آخَرَيْنِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿دَحَلَهَا ﴿٣٠﴾﴾ [النَّازِعَاتِ]. وَقَوْلُهُ: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: 9]. فَجَعَلَتِ الْأَرْضُ وَمَا فِيهَا مِنْ شَيْءٍ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَخُلِقَتِ السَّمَوَاتُ فِي يَوْمَيْنِ...»⁽²⁾.

وخلاصته كلامه ﷺ: «... أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْأَرْضَ أَوْلًا قَبْلَ السَّمَاءِ غَيْرَ مَدْحُورَةٍ، ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعًا فِي يَوْمَيْنِ ثُمَّ دَحَا الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ وَجَعَلَ فِيهَا الرِّوَاسِيَ وَالْأَنْهَارَ وَغَيْرَ ذَلِكَ،

(1) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (11-12).

(2) - صحيح البخاري (127/6).

فَأَصْلُ خَلْقِ الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَدَحْوَهَا بِجِبَاهِهَا وَأَشْجَارِهَا وَنَحْوِ ذَلِكَ بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ، وَيَدُلُّ لِهَذَا أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ ﴿٣٠﴾ وَلَمْ يَفْعَلْ خَلْقَهَا، ثُمَّ فَسَّرَ دَحْوَهُ إِيَّاهَا بِقَوْلِهِ ﴿أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا﴾ ﴿٣١﴾ [النازعات: 31].

وَهَذَا الْجَمْعُ الَّذِي جَمَعَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَاضِحٌ لَا إِشْكَالَ فِيهِ، مَفْهُومٌ مِنْ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، إِلَّا أَنَّهُ يَرِدُ عَلَيْهِ إِشْكَالٌ مِنْ آيَةِ «الْبُقْعَةِ» ..، وَإِضَاحُهُ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ جَمَعَ بَأَنَّ خَلْقَ الْأَرْضِ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ، وَدَحْوَهَا بِمَا فِيهَا بَعْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ. وَفِي .. الْآيَةِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّ جَمِيعَ مَا فِي الْأَرْضِ مَخْلُوقٌ قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مِمَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ الْآيَةَ.

- قال الشنقيطي - وَقَدْ مَكَّنْتُ زَمَنًا طَوِيلًا أَفْكَرُ فِي حَلِّ هَذَا الْإِشْكَالِ، حَتَّى هَدَانِي اللَّهُ إِلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَفَهِمْتُهُ مِنَ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ، وَإِضَاحُهُ أَنَّ هَذَا الْإِشْكَالَ مَرْفُوعٌ مِنْ وَجْهَيْنِ، كُلُّ مِنْهُمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ:

الْأَوَّلُ: أَنَّ الْمُرَادَ بِخَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا قَبْلَ خَلْقِ السَّمَاءِ: الْخَلْقُ اللَّغَوِيُّ الَّذِي هُوَ التَّقْدِيرُ لَا الْخَلْقُ بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْإِبْرَازُ مِنَ الْعَدَمِ إِلَى الْوُجُودِ، وَالْعَرَبُ تُسَمِّي التَّقْدِيرَ خَلْقًا وَمِنْهُ قَوْلُ زُهَيْرٍ:

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَبَعَّ ... ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَقْرِي.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَذَا الْخَلْقِ التَّقْدِيرُ، أَنَّهُ تَعَالَى نَصَّ عَلَى ذَلِكَ فِي سُورَةِ «فُصِّلَتْ حَيْثُ قَالَ: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَانَهَا﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ الْآيَةَ [فصلت: 9-11].» (1).

والمعنى حينئذ أن الله سبحانه خلق الأرض في يومين، وقدر جميع ما سيكون فيها من أرزاق وأقوات، ومخلوقات، وجبال وغيرها، فلما تم له سبحانه تقدير كل ما سيكون على الأرض سمي هذا التقدير خلقا، وإن لم يكن موجودا فعلا، ثم لما خلق السماوات وسواها، أوجد بالفعل والتكوين على الأرض ما كان مقدرًا.

وهذا الوجه في معنى كلام ابن عباس رضي الله عنه. ولا ينافيه إن حملنا كلامه على أن الخلق الأول هو التقدير، والله أعلم.

«الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّهُ لَمَّا خَلَقَ الْأَرْضَ غَيْرَ مَدْحُوءَةٍ، وَهِيَ أَصْلٌ لِكُلِّ مَا فِيهَا كَانَ كُلُّ مَا فِيهَا كَأَنَّهُ خَلِقُ بِالْفِعْلِ لَوْجُودِ أَصْلِهِ فِعْلًا، وَالدَّلِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى أَنَّ وُجُودَ الْأَصْلِ يُمَكِّنُ بِهِ إِطْلَاقُ الْخَلْقِ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا بِالْفِعْلِ.

(1) - الشنقيطي، دفع إبهام الاضطراب، (12- 13).

قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ ﴿الأعراف:11﴾. قَوْلُهُ: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ﴾ بِخَلْقِنَا وَتَصْوِيرِنَا لِأَبِيكُمْ آدَمَ الَّذِي هُوَ أَصْلُكُمْ.

وَجَمَعَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾، أَيْ مَعَ ذَلِكَ، فَلَفْظَةُ «بَعْدَ» بِمَعْنَى مَعَ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عُنَبٌ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٌ﴾ [القلم:13]. وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْآيَةِ، وَيُسْتَأْنَسُ لِهَذَا الْقَوْلِ بِالْفَرَاءَةِ الشَّاذَّةِ، وَهِيَ قَرَأَ مُجَاهِدٌ: «وَالْأَرْضُ مَعَ ذَلِكَ دَحَاهَا».

وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بِأَوْجِهِ ضَعِيفَةٌ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى أَنَّ خَلْقَ السَّمَاءِ قَبْلَ الْأَرْضِ، وَهُوَ خِلَافُ التَّحْقِيقِ. مِنْهَا أَنَّ «ثُمَّ» بِمَعْنَى الْوَاوِ، وَمِنْهَا أَنَّهَا لِلتَّرْتِيبِ الدِّكْرِيِّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الْآيَةَ [البلد:17] ... (1).

المثال الثاني: في مدة خلق السماوات والأرض؟

قد ذكر الله سبحانه خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام في سبعة مواضع من القرآن الكريم بلفظ صريح، منها قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف:54]، وقوله: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [هود:7]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق].

وجاء في سورة فصلت ما ظاهره خلاف هذا، وذلك في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيُّكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ إِندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَدَرَ فِيهَا أَنْهَارًا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ ﴿٢﴾ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ ﴿٣﴾ فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا وَزَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَحِفْظًا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ﴿١٢﴾﴾ [فصلت]، وظاهر الآية أن جملة الأيام ثمانية.

ثم قد جاء في السنة من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَدِي فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ، وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ، وَخَلَقَ الشَّجَرَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، وَخَلَقَ الْمَكْرُوهَ يَوْمَ الثَّلَاثَاءِ، وَخَلَقَ الثُّورَ يَوْمَ الْأَرْبَعَاءِ، وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْحَمِيسِ،

(1) - الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، (13).

وَحَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، فِي آخِرِ الْحَلْقِ، فِي آخِرِ سَاعَةٍ مِنْ سَاعَاتِ الْجُمُعَةِ، فِيمَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ»⁽¹⁾.

وظاهره أن خلق الأرض وما فيها كان في سبعة أيام، لا في ستة كما في الآيات الأولى، وفي اليوم السابع لم يكن فيه إلا خلق آدم، فأين خلق السماوات؟.

جواب الإشكال:

والجواب عن الإشكال يكون بنفي التعارض بين الآيات ثم ندفع التعارض فيما بين الآية والحديث، فيقال:

إن ذكر خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام لمن محكمات القرآن لكثرة مواضع ذكره، وصراحة لفظه في ذكر العدد، وأما آية فصلت فمن المتشابه الذي يرد إلى المحكم، وما ذكر فيها من أن خلق الأرض في يومين، وتقدير الأقوات في أربع ليس دليلاً على تغاير اليومين الأولين عن الأربعة التالية، بل هذا جار على أسلوب العرب في كلامها، فهي تقول: سافرت فبلغت مدينة كذا في يوم، ومدينة كذا في يومين، أي في يوم آخر مضاف إلى اليوم الأول فصارا يومين، وكما يقول المعلم لتلميذه: علمتك القرآن في سنة، والفقهاء في ثلاث سنوات، أي في سنتين أخريين مضافة إلى السنة الأولى.

قال الخطيب الإسكافي في "درة التنزيل": «وما أجاب به المفسرون هو أن معنى قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ أي: في تمام أربعة أيام، فيكون لخلق الأرض يومان، وخلق ما فيها من الجبال والأقوات والشجر والمياه وغيرها من عامر وغامر يومان، فتكون الأربعة أيام المذكورة، معها يوماً خلق الأرض، قالوا: وهذا كما تقول: سرت من البصرة إلى بغداد في عشرة أيام، وسرت إلى الكوفة في خمسة عشر يوماً وأنت تعني خمسة عشر، مع العشرة التي سرت فيها من البصرة إلى بغداد، فتخبر عن جملة الأيام التي وقع السير فيها.

وكذلك أخبر الله تعالى عند ذكر ما خلقه في الأرض عن جملة الأيام التي وقع فيها خلق الأرض وما اتصل بها، وإنما ضمّ اليومين إلى اليومين المتقدمين لاتصال خلق ما في الأرض بخلق الأرض. هذا ما أجاب به أهل التفسير والنظر وأولو المعرفة بكلام العرب»⁽²⁾.

قال أبو حيان: «... فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ: أَيِّ فِي تَمَامِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ بِالْيَوْمَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ.

(1) - أخرجه مسلم في صحيحه (2789).

(2) - الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، (1136/1 - 1137).

وَقَالَ الزَّحَّشَرِيُّ: فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، فَذَلِكَ لِمُدَّةِ خَلْقِ اللَّهِ وَمَا فِيهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ مُسْتَوِيَةٍ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ⁽¹⁾.

وَقَالَ الرَّجَّاجُ: فِي تَتِمَّةِ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ⁽²⁾، يُرِيدُ بِالتَّتِمَّةِ الْيَوْمَيْنِ. انْتَهَى.

وَهَذَا كَمَا تَقُولُ: بَنَيْتُ جِدَارَ بَيْتِي فِي يَوْمٍ، وَأَكْمَلْتُ جَمِيعَهُ فِي يَوْمَيْنِ، أَيْ بِالْأَوَّلِ⁽³⁾.

وأما الجواب عن الإشكال بين الآية والحديث، فللعلماء فيه مسلكان:

الأول مسلك من ضعف الحديث رده، قالوا الحديث ضعيف ولا يصح رفعه، وهو من كلام أبي هريرة منقولاً عن كعب الأحبار، والخطأ في رفعه ليس من أبي هريرة رضي الله عنه بل من بعض الرواة عنه.

ومن ضعف الحديث الإمام علي بن المديني، قال البيهقي رحمه الله: « هَذَا حَدِيثٌ قَدْ أُخْرِجَهُ مُسَلِّمٌ فِي كِتَابِهِ عَنْ سُرَيْجِ بْنِ يُونُسَ وَعَبْدِ بْنِ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ. وَزَعَمَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ أَنَّهُ غَيْرُ مَحْفُوظٍ لِمُخَالَفَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ التَّفْسِيرِ وَأَهْلُ التَّوَارِيخِ. وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ إِذَا أَخَذَهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ خَالِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ غَيْرُ مُنْتَجِحٍ بِهِ ... قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ: وَمَا أَرَى إِسْمَاعِيلَ بْنَ أُمَيَّةَ أَخَذَ هَذَا إِلَّا مِنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى ... »⁽⁴⁾، وذكر البيهقي له بعض المتابعات وضعفها.

ومن ضعف الحديث أيضا البخاري رحمه الله، فقد قال في التاريخ الكبير بعد أن ساق سند الرواية المرفوعة قال: « وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ كَعْبٍ وَهُوَ أَصَحُّ »⁽⁵⁾.

وضعفه أيضا ابن جرير الطبري⁽⁶⁾، والبيهقي كما في كلامه المتقدم، وضعفه ابن تيمية، وابن القيم⁽⁷⁾، وابن كثير⁽⁸⁾، وغيرهم.

يقول ابن تيمية رحمه الله: « فَإِنَّ هَذَا - أَيْ الْحَدِيثَ - طَعَنَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ مِنْ مُسَلِّمٍ مِثْلَ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَمِثْلَ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ هَذَا مِنْ كَلَامِ كَعْبِ الْأَحْبَارِ، وَطَائِفَةٌ اعْتَبَرَتْ صِحَّتَهُ

(1)- انظر: الكشاف، (188/4).

(2)- انظر: معاني القرآن وإعرابه، (381/4).

(3)- أبو حيان، البحر المحیط، (287/9 - 288).

(4)- البيهقي، الأسماء والصفات، (250/2).

(5)- البخاري، التاريخ الكبير، (413/1 - 414).

(6)- تاريخ الأمم والملوك، (35/1).

(7)- المنار المنيف، (84 - 86).

(8)- تفسير القرآن العظيم، (72/1، وغيرها).

مثل أبي بكر ابن الأنباري وأبي الفرج ابن الجوزي، وغيرهما، والبيهقي وغيره وافقوا الذين ضعفوه وهذا هو الصواب؛ لأنه قد ثبت بالتواتر أن الله خلق السماوات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وثبت أن آخر الخلق كان يوم الجمعة فيلزم أن يكون أول الخلق يوم الأحد وهكذا هو عند أهل الكتاب وعلى ذلك تدل أسماء الأيام وهذا هو المنقول الثابت في أحاديث وآثار آخر؛ ولو كان أول الخلق يوم السبت وآخره يوم الجمعة لكان قد خلق في الأيام السبعة وهو خلاف ما أخبر به القرآن ..»⁽¹⁾.

المسلك الثاني: وهو مسلك من ذهب إلى تصحيح الحديث وحاول الجمع بينه وبين الآية، وهو مذهب من أشار إليهم ابن تيمية في كلامه السابق، ومذهب بعض المتأخرين كالمعلمي، والألباني، وجماعة⁽²⁾، ولهم توجيهات للحديث لئلا يتعارض مع الآية، خلاصتها:

- في الحديث أن اليوم السابع خلق فيه آدم فقط، وليس في القرآن ولا في السنة أن خلقه كان من تمام خلق السماوات والأرض، فالأرض والسماوات خلقنا قبله في ستة، ثم خلق هو في يوم آخر، فالآيات في خلق السماوات والأرض، والحديث في خلق السماوات والأرض وادم. واستدلوا لهذا أيضا بما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣١﴾﴾ [البقرة]، فقد كانت قبل آدم المقصود بالخلق في هذه الآية كانت قبله في الأرض مخلوقات، وكانت الأرض مخلوقة قبله، فليس خلقه مقارنا لها.

- والحديث وإن لم يذكر خلق السماوات تصریحا، فقد ذكرها إشارة، لما ذكر فيه خلق النور، والنور مصدره الشمس التي في السماء. فلا تعارض بينهما. فما ذكر في القرآن من خلق الله للأرض في أربعة أيام لا يمنع من أن يخلق شيئا من السماء في تلك الأيام، وكذا خلق السماء في يومين لا يمنع من خلق شيء من الأرض في تلك الأيام.

وهذا التوجيه ضعيف لما في ظاهر القرآن من أن خلق السماء كان بعد خلق الأرض جميعا، وذلك العطف بحرف الترتيب (ثم) الدال على تمام الشأن الأول والشروع في الثاني.

ثم من مخالفات هذا الأثر للقرآن أن فيه:

« وَخَلَقَ فِيهَا الْجِبَالَ يَوْمَ الْأَحَدِ » أي في اليوم الثاني، وصریح قوله تعالى: ﴿قُلْ أَيَّتَكُمُ الْكُفْرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ وَتَجْعَلُونَ لَهُ إِندَادًا ذَلِكَ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿١٠﴾ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِنْ فَوْقِهَا وَبَدَّرَ فِيهَا وَقَدَّرَ

(1)- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (18/18-19).

(2)- انظر: الأنوار الكاشفة للمعلمي (189). والألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (4/449).

فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سِوَاءَ لِلسَّائِلِينَ ﴿١٠﴾ أن الجبال الرواسي إنما كانت في اليومين المواليين، لا في اليومين الأولين.

« وَبَثَّ فِيهَا الدَّوَابَّ يَوْمَ الْخَمِيسِ » أي في سادس الأيام، وهو مخالف للآية السابقة الدالة على أن الدواب وهي من جملة ما خلق على الأرض إنما كانت في الأربعة أيام الأول. والحاصل مما تقدم أن القول الراجح هو قول من أعل الحديث وضعفه، فلا يقوم حجة يعارض بها القرآن الكريم، والله أعلم.

وذهب أبو حيان رحمه الله إلى أن الجار والمجرور ﴿ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾، متعلق بخلق الأرض فقط فليس خلق السماوات داخلا في الستة أيام⁽¹⁾.

وهو معترض بما في آية فصلت التي نقلنا كلامه هو نفسه فيها سابقا، وأنه مع جمهور المفسرين ممن جعل خلق السماوات والأرض جميعها في ستة أيام.

ثم يعترض على ما ذكره من تعلق الجار والمجرور بخلق الأرض وحدها يعترض بأنه جاء في آيات أخرى أن الجار والمجرور متعلق بغير ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ ﴾ ﴿٣٨﴾ [ق]، فهل يقال:

الستة أيام لخلق ما بين السماء والأرض فقط؟.

أو الستة أيام لخلق الأرض وما بينها وبين السماء فقط؟.

هذان الاحتمالان مع الاحتمال الأول الذي عليه الجمهور، وأن الستة ظرف زمن لخلق السماوات والأرض وما بينهما جميعا، كل هذا يشوش على ما ذكره أبو حيان رحمه الله، والظاهر ما ذكره الجمهور من تعلق الجار والمجرور بالفعل خلق، وما دخل تحته من مفعولات وهي السماوات والأرض والله أعلم.

هذا ختام ما أردت ذكره وتسطيره من معارف ومسائل متعلقة بالمحور الأول، وهو علم مشكل القرآن الكريم، وأسأل الله التوفيق في القول والفعل، والحمد لله على التمام، ولنصرف القول بعد ذلك إلى المحور الثاني، وهو محور (غريب القرآن الكريم).

(1) - أبو حيان، البحر المحيط، (64/5).

مخطط المحور الثاني : غريب القرآن الكريم:

تقدمة:

المبحث الأول: الغريب لغة واصطلاحاً. وسبب التسمية

المبحث الثاني : أهمية علم غريب القرآن الكريم، وفائدته.

المبحث الثالث: أسباب الغرابة.

المبحث الرابع: الحكمة من وجود الغريب في القرآن الكريم.

المبحث الخامس: تعاملنا مع غريب القرآن.

المبحث السادس: المصنفات في الغريب والملاحظات فيها.

المحور الثاني: غريب القرآن الكريم.

تقدمة:

أنزل الله سبحانه خير كتبه، على خاتم رسله، وجعله بلسانه ولسان قومه فقال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٣٢﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٣٣﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٣٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿١٣٥﴾﴾ [الشعراء]، وجعل سبحانه من تمام إكرامه لنبيه إحاطته بجميع اللسان العربي⁽¹⁾، وأما غيره فليس له إلا ما أحاط به علمه، ومشى عليه لسانه، ف «ليس كل العرب يعرفون اللغة كلها، غريبها وواضحها، ومستعملها وشاذها، بل هم في ذلك طبقات يتفاوتون فيها»⁽²⁾، ولما كان أكثر القرآن الكريم على لسان قريش، تحققوا بعلم معانيه، وقل فيهم استغرابه، فقل سؤلهم عنه⁽³⁾، وإن وجد فمن غيرهم ممن لم يعهد الكلمة في لسانه، والآكد وجودا هو عند من جاء بعدهم ممن قلت عربيته ودخلت لسانه العجمة.

يقول أبو حيان الأندلسي رحمه الله: «لغات القرآن العزيز على قسمين: قسم يكاد يشترك في معناه عامة المستعربة وخاصتهم، كمدلول السماء والأرض وفوق وتحت، وقسم يختص بمعرفته من له اطلاع، وتبحر في اللغة العربية، وهو الذي صنف أكثر الناس فيه وسموه: غريب القرآن»⁽⁴⁾.

المبحث الأول: الغريب لغة واصطلاحاً وسبب التسمية.

المطلب الأول: الغريب لغة واصطلاحاً

والغريب لغة: يطلق ويراد به الرجل البعيد عن وطنه⁽⁵⁾، وكذا الكلام الغامض البعيد عن الفهم والإدراك⁽⁶⁾، ف «الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس، إنما هو

(1)- يقول الشافعي رحمه الله: «ولسان العرب: أوسع الألسنة مذهباً، وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه.» "الرسالة" (34).

(2)- الزجاجي، "الإيضاح في علل النحو"، (92).

(3)- بل شكك البعض في صحة ما روى عنهم في ذلك، انظر: "مفردات القرآن" لعبد الحميد الفراهي، (109-110).

(4)- "تحفة الأريب في بيان الغريب"، (40).

(5)- ابن منظور، "لسان العرب"، (640/1).

(6)- انظر: "العين" للخليل بن أحمد (411/4)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (115/8).

البعيد عن الوطن المنقطع عن الأهل ...»⁽¹⁾. فغريب القرآن لغة من هذا المعنى فهو: تلك الكلمات من القرآن التي بُعد معناها عن الأذهان وعمُض فهمها، وصُعُب.

وأما اصطلاحاً: فهو «الألفاظ القرآنية التي يبهم معناها على القارئ والمفسر وتحتاج إلى توضيح معانيها بما جاء في لغة العرب وكلامهم»⁽²⁾.

وقيل: «الألفاظ التي تخفى معانيها لقلّة استعمالها»⁽³⁾. وعرف بأنه: «الألفاظ الغامضة في القرآن الكريم، لقلّة استعمالها عند قوم معينين في حقبة محددة من الزمن».

فاشتركت التعريفات كلها في أن الغريب ما خفي معناه.

وأضاف أولها الحاجة إلى معرفة معناها من لغة العرب، وهو تحصيل حاصل، كما أنه تطويل غير مرضي على اصطلاح المناطقة في صناعة الحدود، والتعريفات.

وأضاف التعريف الثاني والثالث بيان سبب الغرابة، وهو قلة الاستعمال.

وانفرد ثالثها بتقييد سبب الغرابة قلة الاستعمال بالزمان، وهذا التقييد في غاية الأهمية إذ يجعل للغرابة حداً زمنياً، يتبعه تحديد لكمية الغريب، وترك التعريف من غير هذا التقييد يجعل كمية غريب القرآن الكريم في ازدياد كلما ازداد جهل الناس بلغة العرب، وهذا ما يفسر تضخم أحجام كتب الغريب كما سيأتي.

ولم يُوجِهم الحال إلى تقييد التعريف بحال المستغرب للفظ، للعلم بأنه صاحب اللسان العربي، والمتكلم به دون الأجنبي، ولما تفاوت الناس في علمها، كان المعتبر منهم أقلهم علماً بها بحسب زمن وجوده.

وفيما تقدم بيان ولو باختصار لحقيقة (غريب القرآن)، ليعلم منه بعد ذلك أن معنى: (علم غريب القرآن) هو: العلم الذي يعنى بدراسة مختلف المسائل المتعلقة بهذا الجانب اللغوي القرآني، وتلك المسائل هي ما سنعرض بعضها فيما يأتي.

المطلب الثاني: سبب تسميته بـ "غريب القرآن".

إن الكلام في سبب هذه التسمية مفرع عن أصل وقع فيه شيء من الخلاف، ألا وهو، هل استغرب الصحابة وجيل التنزيل شيئاً من ألفاظ القرآن الكريم، أم لا؟.

(1) - الخطابي، "غريب الحديث"، (70) وتام كلامه قوله: «ثم إن الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم ...» (71).

(2) - على شواخ، معجم مصنفات القرآن الكريم، (291/3).

(3) - هو للدكتور صالح العصيمي، وهو من المعاصرين.

فمن نفى عنهم استغراب شيء منه، جعل سبب التسمية، استغراب من جاء بعدهم ممن قل علمه باللغة العربية، وعلومها، فهو غريب بالنسبة إليهم، ولم يكن أصل الغرابة في ألفاظ القرآن الكريم، وناصر هذا المذهب هو العلامة عبد الحميد الفراهي⁽¹⁾.

ومن أثبت استغراب الصحابة لبعض ألفاظه، وصحح ما روي من آثار في ذلك، كاستغراب أبي بكر رضي الله عنه لمعنى (أبًا)، وعمر رضي الله عنه لمعنى (التخوف)، وما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما «إذا سألتموني عن غريب القرآن...»، وعن أبي هريرة رضي الله عنه «والتمسوا غرائبها» ونحوها⁽²⁾، كان سبب التسمية عنده وقوع الغرابة في ألفاظ القرآن الكريم أصالة بالنسبة لمن عايش تنزيله.

وتأكيد هذا أو ذاك متوقف على ما روي في هذا الشأن، من حيث صحته، ثم من حيث قلته وكثرتة، وكذا كثرة من وقع منه استغراب شيء من ألفاظ القرآن، من الصحابة أم ممن بعدهم⁽³⁾.

المبحث الثاني: أهمية علم غريب القرآن الكريم، وفائدته.

من تأمل ما سبق من كلام في معنى غريب القرآن الكريم، علم يقينا مدى أهميته لقارئ القرآن الكريم، لتوقف فهم كثير من الآيات على معرفة مدلول ألفاظها وكلماتها أفرادا وتركيبا، ومن تلك الكلمات، الكلمات الغريبة، ويبين هذا، ويؤكد أهمية علم الغريب تواتر كلمات أهل العلم على ضرورة إلمام المفسر باللغة العربية عموما، وبغريب ألفاظها خصوصا، وكذا من أراد تفهم أي الذكر الحكيم، وتدبرها، والاستنباط منها، بل إنه من شرائط المجتهد إن تعلقت الغرابة بلفظ في آية من آيات الأحكام، التي هي محل استنباط الفقيه.

(1)- الفراهي "مفردات القرآن" المقدمة الثالثة في كون القرآن خالياً عن الغريب... فأما التسمية بالغريب فبالنسبة إلى العجم ومن قلَّ علمه بالعربية... وأما الرواية بجهل جلة الصحابة رضي الله عنهم بمعنى بعض الألفاظ فلا نثق بصحتها، لكونها خلاف صريح العقل وتصريح القرآن (109-110)، ويقول الأزهري رحمه الله: «نزل القرآن الكريم والمخاطبون به قوم عرب، أولو بيان فاضل، وفهم بارع، أنزله جلّ ذكره بلسانهم، وصيغة كلامهم الذي نشئوا عليه، وجبلوا على النطق به، فتدربوا به يعرفون وجوه خطابه، ويفهمون فنون نظامه، ولا يتأججون إلى تعلم مشكله وغريب ألفاظه، حاجة المولدين الناشئين فيمن لا يعلم لسان العرب حتى يعلمه، ولا يفهم ضروبه وأمثاله، وطرقه وأساليبه، حتى يفهمها». "تهذيب اللغة" (5/1).

(2)- سيأتي تخريج بعضها.

(3)- ومن الدراسات المهمة في هذا الباب المعينة على تبصر المسألة وتحقيق الكلام فيها، كتاب بعنوان: "غريب القرآن الكريم في عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة التابعين" لعبد العال سالم مكرم، غير أن هذه الدراسة غير متوفرة بكثرة ففي المكتبات ولم يتيسر لي الاطلاع عليها إلى الآن.

قال الزركشي (ت 794هـ): « وَمَعْرِفَةُ هَذَا الْقَرْنِ لِلْمُفَسِّرِ ضَرُورِيٌّ وَإِلَّا فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى »⁽¹⁾. وما إفراد أهل العلم له بالتصنيف، والاعتناء به تأليفا، نثرا ونظما، ما كل هذا إلا وجه من أوجه اهتمام الأئمة بهذا العلم وليس هذا مما يحتاج إلى مزيد تقرير.

يضاف إلى ذلك وهو قبله ما ورد من مرويات عن السلف في الحث على تعلمه: « فقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة مرفوعا: "أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه"⁽²⁾، وأخرج مثله عن عمر وابن عمر وابن مسعود موقوفا»⁽³⁾.

وأوسع من هذا طلبا، التأكيد على تحقيق مُعاني القرآن الكريم تفسيرا وتدبرا، بمعاني الكلام العربي، وعلوم اللغة، يقول مجاهد رحمه الله (ت 104هـ): « لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَتَكَلَّمَ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِلُغَاتِ الْعَرَبِ »⁽⁴⁾.

ويقول مالك رحمه الله: « لَا أُوتِي بَرَجُلٍ يُفَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ غَيْرَ عَالِمٍ بِلُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا جَعَلْتُهُ نَكَالًا »⁽⁵⁾.

(1)- الزركشي، "البرهان"، (292/1).

(2)- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (29912)، من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن جده، عن إبراهيم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم. ومن طريق ابن أبي شيبة رواه أبو يعلى في المسند (6560) عن المقبري عن جده عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وأخرجه أيضا من طريق ابن أبي شيبة، الحاكم في المستدرک (3644)، والبيهقي في شعب الإيمان (2292، 2293) عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

وأبو الفضل الزهري في حديثه (223) من طريق زكرياء بن أبي زائدة عن المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به. وأخرجه أحمد بن منيع في مسنده كما في المطالب العلية (408/3) ثنا أبو معاوية حدثنا عبد الله بن سعيد المقبري، عن أبيه، أو عن جده، عن أبي هريرة رضي الله عنه به، ثم قال: شك أبو معاوية.

ومدار الحديث على عبد الله بن سعيد المقبري وهو واه متروك، وظاهر من سند الرواية الاضطراب، فمرة عن جده عن إبراهيم، وإبراهيم هذا مجهول لا يعرف، ومرة يقول المقبري عن جده، ومرة عن أبيه.

ثم فيه تضارب في متنه فمرة يروى مختصرا هكذا ومرة يروى بلفظ أطول كما عند البيهقي: «أعربوا القرآن و اتبعوا غرائبه وغرائبه فرائضه وحدوده فإن القرآن نزل على خمسة أوجه حلال و حرام و محكم و متشابه و أمثال فاعلموا بالحلال و اجتنبوا الحرام و اتبعوا المحكم و آمنوا بالمتشابه واعتبروا بالأمثال».

قال المناوي في "فيض القدير" (1/ 558) «قال الحاكم صحيح عند جماعة. فرده الذهبي فقال: مجمع على ضعفه، وتبعه العراقي فقال: سنده ضعيف وقال الهيثمي: فيه متروك وقال المناوي: فيه ضعيفان».

وضعه الألباني جدا، في ضعيف الجامع انظر: حديث رقم: (936).

(3)- السيوطي، "الإتقان"، (3/2).

(4)- الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، (292/1).

(5)- رواه عنه مسندا البيهقي في شعب الإيمان (232/5)، وانظر: الزركشي، "البرهان في علوم القرآن"، (292/1).

ويقول أبو إسحاق الشاطبي في "الموافقات" (ت 790هـ): «... مِنْ أَنَّ الشَّرِيعَةَ عَرَبِيَّةٌ، وَإِذَا كَانَتْ عَرَبِيَّةً؛ فَلَا يَفْهَمُهَا حَقَّ الْفَهْمِ إِلَّا مَنْ فَهَمَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ حَقَّ الْفَهْمِ؛ لِأَنَّهَا سَيَّانٌ فِي التَّمَطِّ مَا عَدَا وُجُوهَ الإِعْجَازِ، فَإِذَا فَرَضْنَا مُبْتَدِئًا فِي فَهْمِ الْعَرَبِيَّةِ فَهُوَ مُبْتَدِئٌ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ، أَوْ مُتَوَسِّطًا؛ فَهُوَ مُتَوَسِّطٌ فِي فَهْمِ الشَّرِيعَةِ وَالْمُتَوَسِّطُ لَمْ يَبْلُغْ دَرَجَةَ النَّهَائِيَّةِ، فَإِنْ انْتَهَى إِلَى دَرَجَةِ الْعَائِيَّةِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَانَ كَذَلِكَ فِي الشَّرِيعَةِ...»⁽¹⁾، وفي تمام كلامه اشتراطها للمجتهد ضرورةً.

يقول الأزهري رحمه الله (ت 370هـ) بيانا لكون العلم باللغة حرز من الوقوع في الخطأ والضلال والبدعة: «فعلينا أن نجتهد في تعلم ما يتوصل بتعلمه إلى معرفة ضروب خطاب الكتاب، ثم السنن المبيّنة لجمل التنزيل، الموضحة للتأويل؛ لتنتفي عنّا الشبهة الداخلة على كثير من رؤساء أهل الرّبع والإلحاد، ثم على رؤوس ذوي الأهواء والبدع، الذين تأولوا بأرائهم المدخولة فأخطئوا، وتكلّموا في كتاب الله جلّ وعزّ بلكنتهم العجميّة دون معرفة ثاقبة، فضلوا وأضلوا...»⁽²⁾.

المبحث الثالث: أسباب الغرابة.

تحديدنا لأسباب الغرابة بدقة يحتاج إلى مزيد بحث ودراسة ومقارنة، بعد تحديد ما كان مستغربا عند عموم القوم الذين عايشوا التنزيل فسألوا عنه، إلا أن الذي يمكن تلّمسه من أسباب لغرابة اللفظ:

أولاً: ما وضح سابقا من تعريفنا لغريب القرآن الكريم أن سبب الغرابة الرئيس هو قلة الدراية باللغة العربية، فكلما كان المرء واسع الدراية بلسان القرآن الكريم، باللغة العربية، كان أقل استغربا لمعاني ألفاظه، وهو ما يفسر ذلك التناسب بين ابتعاد الناس عن أزمنة الفصاحة، وبين زيادة الكلمات المذكورة في كتب الغريب، بل لقد ازدادت حتى شملت كل كلمات القرآن الكريم عند بعضهم. وأوضح دليل على ما تقدم ما نجده في أجوبة ابن عباس رضي الله عنهما عن سؤالات نافع ابن الأزرق، وسيأتي ذكرها.

ثانياً: اختلاف اللهجات العربية، فما كان معروفا عند قوم، ليس كذلك عند آخرين فيستغرب اللفظة من لم يعهدها في لهجته، ومن ذلك:

* ما روي من استغراب عمر رضي الله عنه لمعنى التخوف في آية سورة النحل.

(1) - الشاطبي، "الموافقات"، (5/53).

(2) - الأزهري، "تهذيب اللغة"، (1/6).

* وما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في معنى فاطر⁽¹⁾.

ثالثا: المشترك اللفظي، وهو ما دل بلفظه على معنيين، فإن حمل على غير المعنى المقصود منه يرى موضع اللفظ حائذ غريبا، ف «المشتركة بين معنيين أو أكثر. ولا يُهتدى إلى المعنى المراد في موضع خاص إلا بسياق الكلام، وموقعه، واختيار ما كان أحسن تأويلاً»⁽²⁾، وأمثله كثيرة منها ما في وجوه القرآن ونظائره، فيما لو حملت في موضع على وجه غير مناسب للسياق.

رابعا: الترادف، وهو اتفاق اللفظين في المعنى، إما اتفاقا كلياً وهو قليل، وإما اتفاقاً من بعض الوجوه، وهذا واقع وكثير، وقد لا يتفطن للفرق اللطيف بينهما فيحملان على المرادفة المطلقة فيرى في ذلك غرابة⁽³⁾، مثاله: (التوفي)، فقد جعله بعضهم مطابقاً لمعنى الموت، مع أن التوفي أعم قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فِيمَسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأَخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الزمر:42]، فالله يتوفى الأنفس في النوم، وفي الموت، وليس النوم موتاً، فليس التوفي موتاً مطلقاً، «والتوفي في كتاب الله على ثلاثة أوجه: أحدها الموت، والآخر النوم، والثالث الرفع»⁽⁴⁾،

خامسا: الاختلاف الدلالي للكلمة القرآنية، فتكون عند أهل التنزيل على معنى، ثم يتغير مدلولها بعد زمنهم اتساعاً أو ضيقاً، فيأتي المتأخر فيفهمها على المعنى الذي آلت إليه عنده، غير منتبه إلى ذلك الفرق بين الدلالات⁽⁵⁾، كلفظ الصلاة بين معناها اللغوي الضيق، والشرعي الواسع، وكذا بعض المسميات الشرعية كالحج والمؤمن والكافر. وكذا ما كان من الألفاظ ضيق المعنى كالبأس بمعنى الحرب ثم توسع فيه في كل شدة.

(1)-يشار هنا إلى أن ما يعرف في أبواب علوم القرآن ب (ما وقع في القرآن بغير لغة الحجاز) ، راجع في تسميته إلى (أصل الكلمة)، ولا يفهم منه أن كل ما لم يكن من لسان أهل الحجاز فهو مستغرب، فقد كان عرب الحجاز على دراية واسعة بلهجات غيرهم من العرب، بسبب ما كان بينهم من تواصل اجتماعي، واقتصادي، وديني، وكذلك ما في القرآن من كلمات مرد أصلها إلى لغات غير عربية، كالفارسية، والعبرية، والسريانية، والحبشية، ونحوها فهي عربية، وليست غريبة عن اللسان العربي، يقول الفراهي رحمه الله: «وأما كون بعض الألفاظ من غير لغة قريش فإن صحّت الرواية فنحملها على بيان أصل الكلمة، فإنه لا شك أن غير واحد من الألفاظ العربية مجلوبة من لسان آخر... وهذا لا يجعل الكلمة غريبة ولا مجهولة» مفردات القرآن" (109).

(2)- الفراهي، "مفردات القرآن"، (100).

(3)- انظر لهذا المعنى: الفراهي، "مفردات القرآن"، (101 - 104).

(4)- التستري، "تفسير التستري"، (133).

(5)- انظر لهذا المعنى: عبد العال سالم مكرم، "المشترك اللفظي في ظل غريب القرآن"، (10 - 11).

المبحث الرابع: الحكمة من وجود الغريب في القرآن الكريم.

إن وجود شيء من الغريب في ألفاظ القرآن الكريم عند من قال به، لا يخلوا من حكمة ربانية علمها من علمها، وجهلها من جهلها، ولعل من بعض ذلك:

أولاً: أن فيه بيانا ودليلا من دلائل النبوة، إذ جعل الله سبحانه على لسان نبيه ﷺ علم سائر اللغات، مع أميته.

ثانياً: أن فيه أجرا للعلماء والمتعلمين، للعالم ببيان معناه، وفاء بالعهد الذي أخذه الله على الذين آتاهم علم كتابه، وشرعه، في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: 187]، وثانيهما للسائل عنه والمتعلم لمعانيه، امثالاً لقوله سبحانه: ﴿فَتَسَلُوهُ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

ثالثاً: ثم هو ابتلاء للجاهلين والزائغين، فيضل الله من يشاء حكمة وعدلا، ويهدي من يشاء حكمة ورحمة وفضلا. وقد تضمن كلام الخطابي رحمه الله (ت 388هـ) على إيجازه الإشارة إلى ذلك حين قال إن كلام الله ورسوله: «... فيه واضح يعرفه السامعون، وغامض لا يعقله إلا العالمون، لتكون آثار الحكمة فيها قائمة، ودلائل الاعتبار عليها شاهدة، وليرفع الله الذين آمنوا والذين أوتوا العلم درجات»⁽¹⁾.

المبحث الخامس: تعاملنا مع غريب القرآن.

كون اللفظ غريباً غامض المعنى يقتضي منا بحثاً عن معناه، ولما كان اللفظ عربياً كان لزاماً الرجوع إلى لسان العرب الواسع للبحث عن المعنى الصحيح والمناسب لهذا اللفظة، لتفهم الآيات بعد ذلك، ونبين في النقاط الآتية أهم معالم تعاملنا مع الغريب من ألفاظ القرآن الكريم:

أولاً: طريقة الأئمة والعلماء رحمهم الله سلفاً وخلفاً في الكشف عن معنى الغريب، الرجوع إلى لسان العرب⁽²⁾ الذي حُفظ أكثره في كلامهم، وخاصة الشعر الذي كان أكثر ما يحفظ من كلامهم.

قال عمر رضي الله عنه: « يا أيها الناس عليكم بديوانكم في الجاهلية فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم»⁽¹⁾.

(1) - الخطابي، "غريب الحديث"، (46/1).

(2) - يقول الزركشي رحمه الله في "البرهان": «وَيَجْتَنِبُ الْكَاشِفُ عَنْ ذَلِكَ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ اللُّغَةِ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا» (291/1)، ثم عدد جملة من أمانات كتب اللغة التي يرجع إليها طالب فهم الغريب.

ويقول ابن عباس رضي الله عنهما: «إذا سألتُموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر فإن الشعر ديوان العرب»⁽²⁾.

وكان رضي الله عنهما «يستشهد به على التفسير»⁽³⁾، ف«كان يُسأل عن القرآن فينشد فيه الشعر»⁽⁴⁾.
ويقول ابن فارس (ت 395هـ): «والشعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلِّمت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أشكَلَ من غريب كتاب الله جلَّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وحديث صحابته والتابعين»⁽⁵⁾.

ولما ابتعد الناس عن عصور الفصاحة والاحتجاج، رجعوا في فهم معاني اللغة إلى مدوناتها الأخرى، التي اعتنت بذكر مواد اللغة ومعانيها، إلى أن أفرد علم الغريب بالتصنيف، واختصت به جملة من المدونات، فصارت المرجع الأول في ذلك، وسيأتي سرد لأهمها.

ثانياً: مسائل نافع ابن الأزرق لابن عباس رضي الله عنهما⁽⁶⁾.

من التطبيقات العملية للتعامل مع الغريب ما عُرف عند الأئمة والعلماء بـ (مسائل نافع ابن الأزرق)، وهي أسئلة في غريب القرآن وجهها لابن عباس رضي الله عنهما، فكان رضي الله عنهما مع كل إجابة يستدل لكلامه، وتفسيره بأشعار العرب، وفيما يلي نماذج منها للبيان والإيضاح:

- (1) - رُوي عنه في قصة سؤاله عن معنى (التخوف) في سورة النحل، فأجابه أحد شعراء هذيل وأنشد شعراً، وأقدم من نقلها الثعلبي رحمه الله في "الكشف والبيان" (19/6): « قال سعيد بن المسيب: بينما عمر بن الخطاب رضي الله عنهما على المنبر، وذكره.
- (2) - أخرجه ابن الأنباري في "إيضاح الوقف والابتداء" (61/1 - 62) من رواية ابن فروخ بهذا اللفظ، وأخرجه الحاكم في "المستدرک" (542/2)، ومن طريقه البيهقي في "الأسماء والصفات" (183/2)، وصححه الذهبي، من طريق ابن المبارك بلفظ: «إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر، فإنه ديوان العرب»، وعبد الله بن فروخ، قال البخاري فيه: «تعرف وتنكر»، وفيه بعض الغلط كما ذكر ابن حجر في التقریب (317)، فالأرجح لفظ ابن المبارك والله أعلم.
- (3) - أبو عبيد القاسم، "فضائل القرآن"، (343).
- (4) - أخرجه أبو عبيد القاسم في "فضائل القرآن" (343) وسند صحيح.
- (5) - ابن فارس، "الصاحي"، (213). ويقول ابن قتيبة في "عيون الأخبار" (ت 276هـ): « الشعر معدن علم العرب، وسفر حكمتها، وديوان أخبارها، ومستودع أيامها» (200/2).
- (6) - أخرجه ابن الأنباري في "إيضاح الوقف والابتداء" (77/1 وما بعدها)، والطبراني في "المعجم الكبير" (248/10 وما لعددها)، ونقلها السيوطي في "الإتقان" (68/2 - 105)، ونشرت وحققت في نشرات عدة، توسع في ذكرها واستقصائها محقق كتاب "مفردات القرآن" للفراهي (44)، واختلف في عددها، وبعض أفرادها، ثم في بعضها مخالفة لما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما في أمات كتب التفسير الأخرى، فهي تحتاج إلى تحرير في بعض مواضعها.

« قال نافع: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ الِّيمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج]، قال العزون: حلق الرفاق، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول:

فجاءوا يهرعون إليه حتى يكونوا حول منبره عزينا.

قال: أخبرني عن قوله: ﴿وَأَبْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة:35] قال: الوسيلة الحاجة، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عنتره وهو يقول:

إن الرجال لهم إليك وسيلة أن يأخذوك تكحلي وتخضي.

قال: أخبرني عن قوله: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:48]، قال: الشريعة: الدين، والمنهاج: الطريق. قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت أبا سفيان ابن الحارث بن عبد المطلب وهو يقول: لقد نطق المأمون بالصدق والهدى وبين للإسلام دين ومنهاجا «

ثالثا: ضوابط في فهم الغريب.

*. منها أهم الضوابط في ذلك أن يبذل كل الجهد وأقصاه في تطلب المعنى الصحيح للكلمة، وأشهر المعاني فيها، وأكثرها شاهدا، مثاله قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا﴾ [النبا]، فقيل البرد هو النوم، وهو خلاف المشهور من معناه.

*. ومنها أن اللفظ إن احتمل معنيين لا تعارض بينهما، فلا بأس أن يحمل عليهما، ولا يدفع أحدهما الآخر، ومثاله قوله تعالى: ﴿لَا يَرْفُوبُونَ فِي مَوْمِنٍ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [التوبة:10]، و(الإل) قيل: العهد، وقيل: القرابة، وقيل: الله سبحانه، وجميعها صحيح وله وجه⁽¹⁾.

*. أن يحمل اللفظ على ما يتناسب وسياق الآيات، ويكون ذلك محل رعاية، وقد اعتنى بها الملحظ، الراغب الأصفهاني في كتابه "المفردات في غريب القرآن"، والعلامة الفراهي في كتابه "مفردات القرآن". * أن القرآن الكريم كلام الله رب العالمين، فتحمل ألفاظه على ما يتناسب وجلالته وعظمته ويصان عن سفساف المعاني ودينيتها، يقول ابن تيمية رحمه الله مبينا جهات الغلط في كلام من بعض المتكلمين في التفسير: «قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمُجَرَّدِ مَا يُسَوِّغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ مَنْ كَانَ مِنَ النَّاطِقِينَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بِالْقُرْآنِ وَالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ وَالْمُخَاطَبِ بِهِ...»⁽²⁾.

(1) - انظر: ابن جرير، "جامع البيان"، (85/10)، وانظر: "فصول في أصول التفسير" لمساعد الطيار، (59-60).

(2) - ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، (355/13).

ويقول ابن القيم رحمه الله: « للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها فلا يجوز تفسيره بغيرها من المعاني التي لا تليق به بل غيرها أعظم منها وأجل وأفخم فلا يجوز حمله على المعاني القاصرة بمجرد الاحتمال النحوي الإعرابي؛ فتدبر هذه القاعدة ولتكن منك على بال فإنك تنتفع بها في معرفة ضعف كثير من أقوال المفسرين وزيفها وتقطع أنها ليست مراد المتكلم...»⁽¹⁾.

المبحث السادس: المصنفات في غريب القرآن الكريم والملاحظات فيها.

المطلب الأول: المصنفات في غريب القرآن.

قال في "الإتقان": «أفرده بالتصنيف خلائق لا يحصون»⁽²⁾، استجمع طائفة لا بأس بها مع كلام موجز عن مناهج أصحابها فيها، حسين محمد نصار في دراسته المعنونة بـ: "كتب غريب القرآن الكريم"⁽³⁾، فليس القصد هنا بعد ما جمعه إلا ذكر لأهم الكتب المطبوعة في هذا الفن، وخاصة المعاصرة التي ألفت من بعده ولم يشر إليها، فمن أهم الكتب في هذا الباب:

1. "غريب القرآن" لعبد الله بن عباس رضي الله عنه، وهو منسوب إليه، بل هي لمن جاء بعده⁽⁴⁾.
2. "تفسير غريب القرآن"، المنسوب للإمام زيد بن علي بن الحسين السبط رضي الله عنه (ت 122هـ).
3. "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت 210هـ).
4. "غريب القرآن وتفسيره"، لعبد الله بن المبارك اليزيدي (ت 237هـ).
5. "غريب القرآن" لابن قتيبة (ت 276هـ).
6. "نزهة القلوب في تفسير غريب القرآن" لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني (ت 330هـ)⁽⁵⁾.

(1) - ابن القيم، "بدائع الفوائد"، (28/3). وانظر في هذا المعنى ما ذكره العز بن عبد السلام في "نبد في مقاصد الكتاب" (84).

(2) - السيوطي، "الإتقان"، (3/2).

(3) - طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، (19-26). ومن مهمات ما ذكر الكلام عن أولية التصنيف في هذا العلم، وانظر أيضا: "مفردات القرآن" للفراهي (45-47). و"الميسر في غريب القرآن" مجمع الملك فهد (ط-ي).

(4) - انظر: "التفسير اللغوي للقرآن الكريم" لمساعد الطيار (329).

(5) - قال حسين نصار: «.. نظمه مالك بن المرحل الملقبي، وألف أبو العباس أحمد بن عبد الجليل التدميري كتاباً في شرح شواهد» "كتب غريب القرآن" (7)، وهذبه لطلبة السنوات الثانوية محمد مرسى محمد، طبع بمطبعة دار الكتاب العربي.

7. "ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن" لمحمد بن عبد الواحد المعروف بغلام ثعلب (ت 345 هـ).
8. "غريب القرآن" لأبي عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه (ت 370 هـ).
9. "كتاب الغريبين"، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت 401 هـ).
10. "تفسير المشكل من غريب القرآن" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ).
11. "المفردات في غريب القرآن" لأبي القاسم الحسين بن محمد، الراغب الأصفهاني (ت 502 هـ).
11. "البيان في غريب القرآن" لأبي البركات ابن الأنباري (ت 577 هـ).
12. "المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث" لمحمد بن عمر أبو موسى المدني (ت 581 هـ).
13. "تذكرة الأريب في تفسير الغريب" لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت 597 هـ).
14. "تفسير غريب القرآن العظيم"، لمحمد بن أبي بكر الرازي، (ت 666 هـ).
15. "بهجة الأريب" لعلي بن عثمان التركماني (ت 750 هـ).
16. "تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب" لأبي حيان الأندلسي (ت 745 هـ)⁽¹⁾.
17. "عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ" للسمين الحلبي (ت 756 هـ).
18. منظومة "ألفية غريب القرآن" لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت 806 هـ).
19. "التبيان في تفسير غريب القرآن" لأحمد بن محمد المعروف بابن الهائم (ت 815 هـ).
20. "تفسير غريب القرآن" محمد بن إسماعيل الأمير الصنعائي (ت 1182 هـ).
21. "مفردات القرآن نظرات جديدة في تفسير ألفاظ قرآنية"، لعبد الحميد الفراهي (ت 1349 هـ).
22. "معجم غريب القرآن من صحيح البخاري" لمحمد فؤاد عبد الباقي (ت 1388 هـ).
23. "كلمات القرآن تفسير وبيان" لحسنين محمد مخلوف (ت 1410 هـ).
24. "المفتاح النوراني على المدخل الرباني للمفرد الغريب في القرآن"، للشيخ محمد باي بلعالم (ت ١٤٠٠ هـ).
25. "الهادي إلى تفسير غريب القرآن" لمحمد سالم محيسن، وشعبان محمد إسماعيل.
26. "قاموس غريب القرآن" لمحمد الصادق عرجون.
27. "المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم" لمحمد حسن حسن جبل.
28. "السراج في غريب القرآن" لمحمد بن عبد العزيز الخضير.
29. "وجه النهار الكاشف عن معاني كلام الواحد القهار" لعبد العزيز الحربي.

(1)- اختصره الشيخ قاسم الحنفي في كتابه "مختصر كتاب التحفة في غريب القرآن" وهو مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (234 تفسير)، انظر: "كتب غريب القرآن" لحسين نصار، (10).

30. "تفسير غريب القرآن" لكاملة الكواري.

31. "الميسر في غريب القرآن" لجنة مجمع الملك فهد.

ومن الدراسات في علم غريب القرآن:

1. "عناية علماء التفسير ببيان غريب القرآن ومناهجهم"، لبيب مُجَّد جبران.
 2. "علم غريب القرآن الكريم مراحل ومناهجه وضوابطه" إبراهيم بن عبد الرحيم حافظ.
 3. "كتب غريب القرآن الكريم" لحسين مُجَّد نصار، نشر مجمع الملك فهد.
 4. "غريب القرآن الكريم في عصر الرسول ﷺ والصحابة والتابعين"، و"المشترك اللفظي في ضوء غريب القرآن"، كلاهما لعبد العال سالم مكرم.
- ### المطلب الثاني: ملاحظات في كتب الغريب.

إن المتأمل في كتب الغريب السابق إيرادها، والدارس لمناهج مصنفها يلحظ جملة من النقاط نوردها كالآتي:

- * إيراد اللفظ في كتاب من كتب الغريب مرده إلى نظر المصنف للفظ، فمن كان عنده اللفظ غريباً أورده، ومن كان عنده مشهوراً لم يذكره، يقول ابن الهائم رحمه الله: «لا شك أن الغريب يقابله المشهور، وهما أمران نسيان، فربّ لفظ يكون غريباً عند شخص، مشهوراً عند آخر»⁽¹⁾.
- * يلحظ المطالع لكتب الغريب تفاوتها من حيث الحجم، فأصغرها أقدمها، وكلما تأخر عصرها زاد حجمها، وقد ذكر حاجي خليفة (ت 1067هـ) كتاب أبي عبيد معمر بن المثني رحمه الله، وأشار إلى صغر حجمه ثم قال: «ولم تكن قلته لجهله بغيره، وإنما ذلك لأمرين: أحدهما: أن كل مبتدئ بشيء لم يُسبق إليه يكون قليلاً ثم يكثر. والآخر: أن الناس كان فيهم - يومئذ - بقية، وعندهم معرفة، فلم يكن الجهل قد عمّ»⁽²⁾، فلم يستغربوا ما استغربه من جاء بعدهم ممن كثر جهله.
- * وتبعاً لذلك يقال قد اقتصرت كتب الغريب الأولى على ما هو غريب ثم لم تنزل يضاف إليها حتى عمت أكثر الكلمات القرآنية، فكأنها خرجت عن التقيد بوصف غرابة اللفظ إلى مجرد كون اللفظ في القرآن الكريم، بما يجعلها تكاد تكون كتب لغة اقتصرت على مواد كلمات القرآن الكريم، يقول ابن الهائم رحمه الله تعليقا على صنيع السجستاني رحمه الله: «أنه قد جاوز موضوع الكتاب إلى ذكر معان

(1) - ابن الهائم، "التبيان في تفسير غريب القرآن"، (358).

(2) - الحاج خليفة، "كشف الظنون"، (1203/2).

تفسيرية وغيرها فحذونا حذوه في كثير من الزيادات وهذا قد يعاب باعتبار الخروج عن موضوع التصنيف ولا يعاب باعتبار الفائدة في الجملة»⁽¹⁾.

*. اختلاف مناهج كتب الغريب من حيث ترتيبها⁽²⁾:

- فمنهم من رتبته وفق ترتيب سور القرآن الكريم، وورود الغريب فيها، وهو أقدم المناهج، وأكثرها تداولاً، ومشى عليه: أبو عبيدة، وابن قتيبة، ومكي، وابن التركماني رحمهم الله في كتبهم، وغيرهم أيضاً.

- ومنهم من رتب بصورة معجمية:

أ- إما حسب الحرف الأول وحركته، دون نظر إلى أصالة الأحرف أو زيادتها، وعلى هذا مشى أبو بكر السجستاني في كتابه، والعراقي في نظمه.

ب- وإما بترتيب الكلمة وفق أوائل أصولها، وعليه مشى الراغب، وأبو حيان في كتابيهما.

ج- وإما بترتيب الكلمة وفق أواخر أصولها، وعليه مشى الرازي في كتابه.

هذا آخر ما يسر الله سبحانه تسطيره من مسائل متعلقة بعلم غريب القرآن الكريم، على وجه الاختصار، وسبيل الاختصار، على مهمات ما فيه، اكتفاء بما في هذا العلم من مطولات توفيه، والحمد لله رب الأنام في البدء والختام.

(1)- ابن الهائم، "التبيان في تفسير غريب القرآن"، (358).

(2)- انظر: مركز الدراسات القرآنية، "الميسر في غريب القرآن"، (ي- ك). عبد الرحمن الشهري، "جهود العلماء في غريب القرآن"، (482).

قائمة أهم المصادر والمراجع:

كتب التفسير وعلوم القرآن:

- أحمد القصير، الأحاديث المشككة الواردة في التفسير، دار ابن الجوزي، ط1، 1430هـ.
- الآلوسي، "روح المعاني"، ت علي عطية، دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ .
- التستري، تفسير التستري، جمعه: أبو بكر مُجَّد البلدي، ت مُجَّد باسل عيون السود، منشورات مُجَّد علي بيضون / دارالكتب العلمية، ط1، 1423 هـ.
- الجصاص، أحكام القرآن، ت: مُجَّد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، 1405 هـ.
- ابن جني، "المحتسب في القراءات الشواذ"، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ- 1999م .
- ابن الجوزي، "زاد المسير"، ت عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، ط1، 1422هـ.
- حسين نصار، كتب غريب القرآن، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
- ابن أبي حاتم، "التفسير"، ت أسعد مُجَّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط3، 1419هـ.
- أبو حيان، تحفة الأريب في بيان الغريب، ت: سمير المجذوب، المكتب الإسلامي، ط1، 1403هـ - 1983م.
- الخطيب الإسكافي، درة التنزيل وغرة التأويل، ت مُجَّد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، ط1، 1422 هـ - 2001 م
- خالد السبت، مختصر قواعد التفسير.
- الرازي، "مفاتيح الغيب"، دار إحياء التراث العربي، ط3، 1420 هـ.
- الزجاج، "معاني القرآن"، ت عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط1، 1408 هـ - 1988 م.
- الزرقاني، "مناهل العرفان"، ت فواز زمري، دار الكتاب العربي، ط1، 1415هـ، 1995م.
- الزركشي، "البرهان"، ت مُجَّد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، 1391م.
- الزحخشري، "الكشاف"، دار الكتاب العربي، ط3، 1407هـ.
- ابن أبي زمنين، "تفسير القرآن"، ت حسين بن عكاشة و مُجَّد الكنز، الفاروق الحديثة، ط1، 1423هـ - 2002م.
- السخاوي، "جمال القراء"، ت مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث، ط1، 1418هـ- 1997م.
- السعدي، "تيسير الكريم الرحمن"، ت اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ- 2000م.

- السعدي، القواعد الحسان، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1420 هـ - 1999 م.
 السمرقندي، "بحر العلوم"، .
- السمين الحلبي، عمدة الحفاظ، ت: مُجَّد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط1، 1417 هـ -
 1996 م.
- السيوطي، "الدر المنثور في التفسير بالمأثور"، دار الفكر.
- السيوطي، "الإتقان"، ت مُجَّد أبو الفضل، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394 هـ -1974 م.
- الشنقيطي، "أضواء البيان"، دار الفكر، 1415 هـ -1995 م.
- الشنقيطي، دفع إيهام الاضطراب، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، توزيع: مكتبة الخراز - جدة، ط1،
 1417 هـ - 1996 م.
- الشوكاني، "فتح القدير"، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط1، 1414 هـ.
- أبو شامة، "المرشد الوجيز"، ت قولاج، دار صادر، 1395 هـ -1975 م.
- صبحي الصالح، "مباحث في علوم القرآن"، دار العلم للملايين، ط24، 2000 م .
- الطبري، "جامع البيان"، ت أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ -2000 م.
- الطاهر ابن عاشور، "التحرير والتنوير"، الدار التونسية للنشر تونس، 1984 هـ.
- عبد الحلیم قابه، "القراءات القرآنية"، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999 م.
- عبد الحميد الفراهي، مفردات القرآن، ت: مُجَّد أجمل أيوب الإصلاحي، دار الغرب الإسلامي، ط1،
 2002 م.
- عبد العزيز الحربي، توجيه مشكل القراءات العشرية، بحث ماجستير، قسم الكتاب والسنة، كلية
 الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، إشراف د مُجَّد سيدي الحبيب، 1417 هـ.
- عبد الفتاح القاضي، "القراءات الشاذة وتوجيهها"، دار السلام، ط2، 1426 هـ -2005 م .
- عبد الله حمد المنصور، مشكل القرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1426 هـ.
- أبو عبيد، "فضائل القرآن"، ت مروان عطية وآخرون، دار ابن كثير، ط2، 1420 هـ -1999 م.
- ابن العربي، قانون التأويل، ت: محمد السليمان، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدّة، مؤسّسة علوم
 القرآن، بيروت، ط1، 1406 هـ - 1986 م.
- ابن عطية، "المحرر الوجيز"، ت عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ -
 1993 م.

أبو علي الفارسي "الحجة للقراء السبعة"، ت قهوجي وجويجاوي، دار المأمون، ط2، 1413 هـ - 1993م.

غانم قدوري، "محاضرات في علوم القرآن"، دار عمار، ط1، 1423هـ- 2003م.
الفراء، "معاني القرآن"، ت أحمد النجاشي ومُحَمَّد النجار وعبد الفتاح الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1.

فهد الرومي، "دراسات في علوم القرآن"، ط12، 1424هـ - 2003م.
الفيروز آبادي، "بصائر ذوي التمييز"، ت مُحَمَّد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

ابن قتيبة، "تأويل مشكل القرآن"، ت إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية.
القرطبي، "الجامع لأحكام القرآن"، ت البر دوني وأطفيش، دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ- 1964م.

ابن القيم، "التبيان في أقسام القرآن"، ت مُحَمَّد حامد الفقي، دار المعرفة.
ابن كثير، "تفسير القرآن"، ت سامي سلامة، دار طيبة، ط2، 1420هـ- 1999م.
مُحَمَّد بكر إسماعيل، دراسات في علوم القرآن، دار المنار، ط2، 1419هـ- 1999م.
مُحَمَّد بازمول، "القراءات وأثرها في التفسير والأحكام".

مساعد الطيار، أنواع التصنيف المتعلقة بالقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، الطبعة: الثالثة، 1434 هـ.
مساعد الطيار، التفسير اللغوي للقرآن الكريم، دار ابن الجوزي، ط1، 1432هـ.

مكي بن أبي طالب، "الهداية في بلوغ النهاية"، جامعة الشارقة، ط1، 1429هـ- 2008م.
المهدوي، شرح الهداية، ت حازم حيدر سعيد، مكتبة الرشد، 1415هـ.

ابن الهائم، التبيان في تفسير غريب القرآن، ت: د ضاحي عبد الباقي مُحَمَّد، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1423 هـ.

الواحدي، "البسيط"، عمادة البحث العلمي جامعة الإمام مُحَمَّد بن سعود الإسلامية، ط1، 1430هـ.

ياسر الشمالي، موهم الاختلاف والتناقض في القرآن الكريم، رسالة جامعية غير مطبوعة.

كتب السنة وعلومها، واللغة وأخرى:

أحمد بن حنبل، "المسند"، ت شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ - 2001م.

الأزهري تهذيب اللغة، ت: مُجَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م.
إسماعيل بن مُجَّد الأصبهاني قوام السنة ، الحجة في بيان المحجة، ت: مُجَّد بن ربيع المدخلي، دار الراجعية
الرياض، ط2، 1419هـ - 1999م.

الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1.
ابن الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، ت: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة
العربية بدمشق، 1390هـ - 1971م.

البخاري، "الجامع الصحيح"، ت مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، ط3، 1407هـ - 1987م.
البخاري، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: مُجَّد عبد
المعبد خان.

البيهقي، الأسماء والصفات، ت: عبد الله بن مُجَّد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة، ط1، 1413
هـ - 1993 م

البيهقي، "شعب الإيمان"، ت عبد العلي حامد، مكتبة الرشد ، الدار السلفية ط1، 1423 هـ -
2003 م.

الترمذي، "الجامع"، ت بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، 1998م.
ابن تيمية، "بيان تلبيس الجهمية"، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ط1، 1426هـ.
ابن تيمية، "مجموع الفتاوى"، ت عبد الرحمن قاسم، مجمع الملك فهد، 1416هـ - 1995م.

ابن جني ، الخصائص، ت: مُجَّد علي النجار، عالم الكتب - بيروت
الجيزاني، معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، دار ابن الجوزي، ط5، 1427هـ.
ابن حجر، "فتح الباري"، إ محب الدين الخطيب، دار المعرفة، 1379هـ.

ابن حجر، العجائب في بيان الأسباب، ت: عبد الحكيم مُجَّد الأنيس، دار ابن الجوزي.
الحميدي، "تفسير غريب ما في الصحيحين"، ت زبيدة مُجَّد، مكتبة السنة، ط1، 1415هـ -
1995م.

الحاكم، المستدرک علی الصحيحین، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1،
1411هـ - 1990م.

- الخطابي، غريب الحديث، ت: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، دار الفكر، 1402 هـ - 1982 م.
- الخليل بن أحمد، العين، ت: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الدارمي، "السنن"، ت حسين سليم أسد، دار المغني للنشر والتوزيع السعودية، ط1، 1412هـ-2000م.
- ابن دريد، "جمهرة اللغة"، ت رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، ط1، 1987م.
- أبو داود، "السنن"، ت شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل، دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ-2009م.
- الذهبي، تذكرة الحفاظ، دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ-1998م.
- الذهبي، سير أعلام النبلاء، ت: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405 هـ / 1985 م
- ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، دار المعرفة - بيروت، ط1، 1408هـ
- الزبيدي، تاج العروس، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو،
- سيبويه، الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.
- ابن سيده، "المحكم"، ت عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ-2000م.
- الشبلي، آكام المرجان، ت: إبراهيم محمد الجمل، مكتبة القرآن القاهرة.
- الشريف الجرجاني، "التعريفات"، إ مصطفى أبو يعقوب، مؤسسة الحسن المغربي، ط1، 1427هـ-2006م.
- أبو شهبه، "السيرة النبوية"، دار القلم دمشق، ط8، 1427هـ.
- الشوكاني، إرشاد الفحول، ت: الشيخ أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط1، 1419هـ - 1999م.
- الشاطبي، الموافقات، ت: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/ 1997م
- الشاطبي، الاعتصام، ت: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، السعودية، ط1، 1412هـ - 1992م.
- الشافعي، "الرسالة"، ت أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، ط1، 1358هـ-1940م.
- ابن أبي شيبة، "المصنف"، ت كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ.

الصنعاني، التنوير شرح الجامع الصغير، ت محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط1، 1432هـ- 2011 م

الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار التراث، ط2، 1387هـ.

الطبراني، المعجم الكبير، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط2.
الطحاوي، "شرح مشكل الآثار"، ت شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1415 هـ- 1494 م.

عبد العال سالم مكرم، المشترك اللفظي في ظل غريب القرآن، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1430هـ- 2009 م.

عبد الفتاح القاضي، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، دار الكتاب العربي، بيروت.
عبد الكريم النملة، "المهذب في أصول الفقه المقارن"، مكتبة الرشد، ط1، 1420هـ- 1999 م.
عبد الله بن فوزان الفوزان، مختلف الحديث عند الإمام أحمد، مكتبة دار المنهاج، ط1، 1428هـ.
عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه، مكتبة الدعوة - شباب الأزهر.
ابن أبي عاصم، السنة، ت: الألباني، المكتب الإسلامي، ط1، 1400هـ.
ابن فارس، الصحاحي في فقه اللغة، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ- 1997 م.
ابن فارس، "معجم مقاييس اللغة"، ت عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ- 1979 م.
الفيروز آبادي، "القاموس المحيط"، ت مركز الرسالة...، مؤسسة الرسالة، ط3، 1433هـ- 2012 م.

القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم، .
القفطي، إنباه الرواة في أخبار النحاة، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، ط1، 1406هـ - 1982 م.
ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ت: يوسف بن أحمد البكري - شاعر بن توفيق العاروري، رمادي للنشر - الدمام، ط1، 1418 - 1997.

ابن القيم، بدائع الفوائد، دار الكتاب العربي، بيروت.
ابن القيم، الصواعق المرسلية، ت: علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط1، 1408هـ.
ابن القيم، المنار المنيف، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، 1390هـ/1970 م

مسلم، "الجامع الصحيح"، إُمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
المعلمي، الأنوار الكاشفة، المطبعة السلفية ومكبتها، عالم الكتب، 1406 هـ / 1986 م.
ابن منظور، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط3، 1414 هـ.
أبو يعلى الفراء، إبطال التأويلات، ت : مُدَّ بن حمد الحمود النجدي، دار إيلاف الدولية -
الكويت.
ياقوت الحموي، معجم الأدياء، ت: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414 هـ
- 1993 م